

أي دور يلعبه المجتمع المدني؟

- قراءة نقدية في الواقع والأدبيات -

د. أماني قنديل

تم الانتهاء من هذا العمل في نهاية عام 2010، وراجعته الكاتبة بعد اندلاع الثورات الشعبية في تونس ومصر وبنجاحهما في إسقاط النظام، وحملت اللحظات التالية أحداث ممة للغاية لمراجعة الأفكار والفرضيات التي تضمنها الكتاب ككل، ثم إضافة مناقشة ختامية في ضوء أحداث الثورة للمطالبة بالتغيير - وليس الإصلاح- والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية.

(يوليو 2011)

المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: المجتمع المدني والتجديد الفكري في مواجهة المتغيرات الكونية

أولاً: ملامح المشهد العام.

ثانياً: تأثير سياسات السوق والتطورات الاقتصادية على وضعية المجتمع المدني.

ثالثاً: إعادة النظر في العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني.

رابعاً: تأثير التطور المتسارع في تكنولوجيا الاتصال في أدوار المجتمع المدني، وتساعد

قوى الشباب عبر المجتمع المدني الافتراضي.

خامساً: التجديد الفكري في أدبيات المجتمع المدني العربية.. لماذا؟

▪ الخلاصة.

▪ المراجع.

الفصل الثاني: تطور أدبيات المجتمع المدني العربي منذ عام 1990.

المراجعة عام 2011.

أولاً: مدخل لفهم سياق التطور وموجهات المراجعة النقدية.

ثانياً: القراءة النقدية لاتجاهات تطور أدبيات المجتمع المدني ومجالاته، في التسعينيات

من القرن العشرين.

ثالثاً: تراكم معرفي متميز في مسار الأدبيات في الألفية الثالثة.

رابعاً: قدرات المجتمع المدني للتأثير في الديمقراطية والإصلاح "إعادة قراءة لنتائج

الدراسات حتى 2011".

▪ الخلاصة.

▪ المراجع.

الفصل الثالث: خريطة منظمات المجتمع المدني العربي "ما الدلالات؟"

أولاً: حول مفهوم "الخريطة" وما تقدمه من إمكانيات للتجديد الفكري في المفاهيم والموضوعات

1. التعريف بالمفهوم.

2. المكونات التي تتضمنها خريطة المجتمع المدني.

3. إمكانيات توفرها لنا خريطة المجتمع المدني.

ثانياً: دلالات البعد التاريخي في خريطة المجتمع المدني العربي

1. التاريخ المبكر للظاهرة: الاستمرارية والانقطاع.

2. التفاعلات بين العوامل الداخلية والخارجية.

3. الدين والهوية والوطن.

4. أبعاد الخصوصية في النشأة المتأخرة للظاهرة في بعض الدول العربية.

ثالثاً: ملامح "التشريعات" على خريطة المجتمع المدني العربي

1. البعد التاريخي للقوانين المعنية بالجمعيات الأهلية.

2. أهمية تفهم ملامح التشريعات العربية المعنية بالموضوع.

3. المعايير الرئيسية لتقويم التشريعات التي تحكم منظومة المجتمع المدني العربي.

4. مدى توافق المعايير الرئيسية مع التشريعات العربية.

رابعاً: المؤشرات الكمية والسكان على خريطة المجتمع المدني

1. البيانات الكمية تكشف علاقة ثلاثية (السكان، الدولة، المجتمع المدني)
2. دلالات التوزيع الجغرافي داخل البلد نفسه ومن بلد لآخر.

خامساً: توزيع مجالات النشاط على خريطة المجتمع المدني

1. تميز الاهتمام بهذا البعد للاقتراب من الواقع.
2. تصنيف مجالات النشاط.
3. النشاطات الغالبة على خريطة المجتمع المدني.

سادساً: الفئات الرئيسية المستهدفة على خريطة المجتمع المدني

1. الفقراء ومحدودو الدخل.
2. الأطفال.
3. النساء.

▪ الخلاصة.

▪ المراجع.

الفصل الرابع: أي دور تلعبه منظمات المجتمع المدني؟

أولاً: رؤية المجتمع المدني في إطار عملية الحراك الاجتماعي والسياسي.

ثانياً: المجتمع المدني أحد محركات التغيير.

ثالثاً: هل يمكن تحديد الأدوار المركزية، والأخرى الحدودية؟

رابعاً: المجتمع المدني ما بين رؤى تصاعد "قيمتة" وانخفاضها.

خامساً: ما الذي تقوله لنا هذه الدراسة؟

مناقشة ختامية: المشهد العام مطلع عام 2011 "الثورة والمجتمع المدني وإعادة صياغة

المستقبل".

الملاحق.

مقدمة

يأتي هذا العمل في خاتمة العقد الأول من الألفية الثالثة، وذلك ضمن سلسلة إصدارات الكاتب عن المجتمع المدني في مصر، وفي المنطقة العربية. وهذا الكتاب يتضمن بين دفتيه قراءة نقدية للخطاب الأكاديمي والسياسي الذي ساد رؤية دور المجتمع المدني في عملية الإصلاح (الاجتماعي والاقتصادي) وفي التحول الديمقراطي، والذي اتسم "بالمبالغة الشديدة" في صياغة التوقعات المتوخاة من المجتمع المدني.

من المهم هنا الإشارة إلى أن الكاتبة نفسها، التي صدرت لها عشرات الأعمال العلمية، المنفردة والجماعية، قد أسهمت في تعميق هذا التوجه الذي هيمن على الكتابات العربية، وكثير من الكتابات الغربية، بخصوص الآمال الكبرى المعلقة على المجتمع المدني، والذي بدا "كالعصا السحرية" التي تحدث التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ولعل مراجعة الكتاب الذي صدر عن المؤلفة عام 2001، بعنوان "المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة" (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام- القاهرة)، تلاها بخمس سنوات كتاب آخر- تراجع إلى حد كبير في توقعاته- يحمل عنوان "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي" (دار المحروسة، القاهرة: 2006)، يكشف لنا أهمية هذا العمل الذي كتبت أفكاره وسطوره نهاية عام 2010، ثم قراءته ومراجعته من جانب الكاتبة، عقب الثورات الشعبية في تونس ومصر ثم اليمن، وسوريا..

هذا الكتاب يراجع افتراضات ومقولات، هيمنت على الخطاب الأكاديمي والسياسي، عن المجتمع المدني، وقد حان الوقت لمراجعتها بشكل علمي وموضوعي، وبعد سنوات من انشغالنا بالكشف عن الظاهرة- أي المجتمع المدني الذي هو ظاهرة اجتماعية بامتياز- وذلك من منظور العمق التاريخي، واتجاهات النمو، والأنماط ومجالات النشاط.. وكانت البداية في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، حين توجهت الكاتبة والجماعة الأكاديمية نحو دراسة المجتمع المدني وتحليله، والكشف عن أبعاد

الظاهرة، وبرزت مدرسة جديدة في العلوم الاجتماعية (تتخطى الاهتمامات التقليدية في الخدمة الاجتماعية)، تعنى بالأبعاد السياسية (تفاعل المجتمع المدني مع الدولة)، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية (الإسهام في التنمية البشرية)، وأبعاد أخرى ثقافية وتاريخية كان لها تأثير كبير في ما يعرف "بالخريطة المعرفية للمجتمع المدني".

وخلال خمسة وعشرين عامًا تقريبًا، تحقق تراكم معرفي، معني بالمجتمع المدني في مصر وفي المنطقة العربية، وتوافر لدينا جماعة أكاديمية عربية توجه اهتمامها للموضوع، وتتبنى اقتربات شاملة، ومنظورات ورؤى مختلفة.

ونصل إلى عام 2010- نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة- حيث أصبح لدينا تراكم معرفي جيد من ناحية، وواقع شهد تغيرات، ومتغيرات كبرى، ليس من بينها "مجتمع مدني صحي"، أو "تحولات ديمقراطية كبرى" أو "تعددية" بالمعنى الليبرالي الذي يبشرنا بالتسامح وقبول الآخر والإدارة السلمية للاختلافات واحترام الرؤى والثقافات الأخرى..

هنا نقول: لابد من "وقفة تقويمية"، تسعى إلى مراجعة المشهد بأكمله في العقد الأول من الألفية الثالثة.. لابد من "مراجعة نقدية" تستهدف التجديد الفكري، واستيعاب فكرة أن المجتمع المدني في مصر والمنطقة العربية، لم يحقق التوقعات المرجوة- التي اتسمت بالمبالغة- في الإسهام في التغيير السياسي والاجتماعي والثقافي.. لا نسعى إلى رصد "إخفاقات"، لأن المؤشرات الكمية والكيفية ذاتها عن المجتمع المدني، يشهد أغلبها تطورات ومظاهر نمو مختلفة، ولكننا نحاول الإسهام في حركة التجديد الفكري الحالية، التي تهتم بالمشهد بأكمله، وتولي جُل جهدها للتفاعلات بين كل الأطراف، وفي سياق ثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي محدد، يصعب عليه أن "يستورد" نظريات وأفكارًا ورؤى، حين يتعلق الأمر بظاهرة اجتماعية بامتياز.. وفي مطلع عام 2011 - وقبل نشر هذا العمل- تحققت كثير من الفرضيات التي يطرحها الكاتب، حيث يقود الشباب العربي - فيما يشبه المعجزة- ثورات شعبية تستهدف الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، عبر التواصل الإلكتروني على صفحات الـ Facebook، ليتجاوز هذا

المجتمع المدني الافتراضي، قدرات وإمكانات منظمات المجتمع التقليدية، والتي اخفقت في استقطاب الشباب.

ويصبح الآن أحد الأسئلة المهمة: هل يمكن استيراد التعددية والديمقراطية والإصلاح، اعتماداً على بنية أو بُنى تنظيمية قد لا تتوافر بداخلها القيم والثقافة كوقود لتحريكها؟ والأكثر من ذلك: هل توافر هذه البنية - أي منظمات المجتمع المدني - وافتراض توافر الثقافة المدنية فيها، يمكن أن يؤثر في الديمقراطية ويسهم بشكل رئيس في الإصلاح المنشود؟ وهل يمكن التوصل إلى انعكاسات فاعل واحد فقط - هو المجتمع المدني - على الإصلاح والديمقراطية؟..

نحن هنا نعيد النظر في المقولات العامة والفرضيات، التي تطرح تعميمات عن المجتمع المدني، القادر على التأثير في المسار الديمقراطي وفي التنمية البشرية، بشكل مستقل.. ونسعى إلى تحليل الأدوار الفعلية للمجتمع المدني، وفي ضوء خريطة معرفية، ترسم لنا الواقع كما هو.. نجتهد في هذا العمل وبقدر الإمكان، لتجديد الفكر العربي وإعادة توجيهه نحو قضايا مركزية تحتاج إلى جهود الجماعة الأكاديمية.. نجتهد أيضاً وبعد نجاح الثورة الشعبية في مصر وتونس والتي قادها الشباب، في تلمس ملامح العلاقات والتفاعلات المستقبلية، بين هذه القوى الجديدة الفاعلة وبين منظمات المجتمع المدني... ويصبح السؤال عن أي دور يلعبه المجتمع المدني، مشروعاً للغاية لصياغة ملامح المستقبل: الحرية، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية.

**الفصل الأول: المجتمع المدني والتجديد الفكري
في مواجهة متغيرات كونية**

المحتويات

أولاً: ملامح المشهد العام.

ثانياً: تأثير سياسات السوق والتطورات الاقتصادية في وضعية المجتمع المدني.

ثالثاً: إعادة النظر في العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني.

رابعاً: تأثير التطور المتسارع في تكنولوجيا الاتصال في أدوار المجتمع المدني، وأوزان

القوى المؤثرة.

خامساً: التجديد الفكري في الأدبيات الغربية للمجتمع المدني.. لماذا؟

■ الخلاصة.

■ المراجع.

بعد عام 2010 لحظة مواتية لمراجعة الافتراضات، وإعادة النظر في موقع المجتمع المدني على خريطة القوى الاجتماعية والسياسية، الساعية للتغيير، والتي تتطلع إلى الديمقراطية واحترام الحريات وحقوق الإنسان. وانتهى العقد الأول من الألفية الثالثة، ولم تتحقق الكثير من الطموحات، سواء لتعزيز الديمقراطية والحريات، أو في مواجهة التحديات الإنمائية للألفية (وأبرزها الفقر، وتحسين نوعية التعليم، وتمكين المرأة، وامتداد مظلة التأمين الصحي إلى الجميع، ومواجهة البطالة، وقضايا البيئة..).

وفي مقابل ذلك، ركز الخطاب السياسي والأكاديمي على اقتربات ومفاهيم جديدة تنموية، ارتبط أغلبها بالمجتمع المدني، وتوقعاتنا منه، فكانت أطروحات: الشراكة Partnership بين الفاعلين الثلاثة (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، والحكم الرشيد Good Governance، ومكافحة الفساد، واللامركزية، والمشاركة، ومفهوم رأس المال الاجتماعي، وعقد اجتماعي جديد، والمسئولية الاجتماعية، والمساءلة، والشفافية، ومواثيق الشرف الأخلاقية.. وغير ذلك من مفاهيم واقتربات تنموية، كانت محلاً لاهتمام الخطاب السياسي من ناحية، ومحوراً من محاور أجندة الجماعة الأكاديمية من ناحية أخرى.

وفي خضم الاهتمام المتصاعد بالمجتمع المدني لم ننتبه بالشكل والقدر الكافي، إلى أن هناك متغيرات كونية كبرى، وثانية إقليمية، وثالثة وطنية في كل دولة على حدة، تدفع إلى قراءة نقدية جديدة لما قدمته الجماعة الأكاديمية- العربية والغربية- وإعادة النظر في أوضاع اللاعبين أو الفاعلين Actors معاً وتفاعلاتهم، وفي مواجهة تأثيرات المتغيرات الكونية المتسارعة في موقع وأدوار المجتمع المدني.. وتأكد ذلك حين انفجرت ثورات الشباب الغاضب على الحكومات السلطوية، ودفع إلى قلب الساحة مطالبه بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية.. ولم تكن الأطروحة هي "الإصلاح" وإنما التغيير الشامل.

أولاً : ملامح المشهد العام:

شهدت التسعينيات، ومنذ لحظة سقوط الاتحاد السوفيتي وتفتت القوميات في شرق أوروبا، زحفاً تدريجياً للعولمة سواء في تجلياتها السياسية (الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان)، أو في تبدياتها الاقتصادية (تحرير قوى السوق وانكسار الحدود أمام الرأسمالية العالمية)، أو في مظاهرها التكنولوجية (وخصوصاً التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال).

إن التحولات العميقة في النظام الدولي، حدثت بسرعة هائلة، ولم تقتصر فقط على انهيار النموذج السوفيتي، ولكنها امتدت إلى سقوط النماذج القديمة Paradigms، في العلاقات الدولية، والسياسة المقارنة، وعلم الاقتصاد، والاجتماع، وسائر العلوم الاجتماعية.. لقد أدى ذلك إلى تصاعد تدريجي "لحركة نقدية جديدة"، تسعى إلى تجديد الفكر، ومحاولة التأسيس النظري والمنهجي للظواهر الاجتماعية والسياسية، من خلال اقتربات جديدة، اتسمت بما يلي من منظور اهتمامنا بالمجتمع المدني:

- 1- توجيه اهتمام رئيس للتحليل الثقافي والتاريخي.
- 2- التركيز على الفاعلين Actors الجدد، سواء على المستوى العالمي، أو على المستويات الوطنية، وتحليل عمليات التفاعل بينهم.
- 3- التحرر من المقولات المطلقة، أو التي تتسم بالتعميم.
- 4- الاهتمام بتأثير السوق و"الرأسمالية المتوحشة" ليس فقط من منظور التهميش والتأثير في العدالة الاجتماعية، وإنما أيضاً من منظور التأثير في الديمقراطية وأوضاع المجتمع المدني.
- 5- المراجعة النقدية للأفكار والنظريات السائدة عن التعددية السياسية، التي كانت تؤكد على أن المجتمع المدني هو "الموقع المعاصر والأهم للنشاط الديمقراطي"⁽¹⁾.
- 6- اهتمام غير مسبوق بالأخلاقيات، لمواجهة الانهيار القيمي والأخلاقي إزاء توحش السوق "وتسليع كل شيء" ليس في التجارة والصناعة والسوق فحسب،

ولكن في الإعلام وفي الثقافة أيضاً، "حيث برزت طرق جديدة وقوية للسيطرة الاجتماعية، تعمل على مستوى الوعي، وتتحالف مع شبكة غير مرئية من المصالح الاقتصادية والسياسية". إن صناعة الثقافة والإعلام، وفقاً لهذا التوجه هي أحد منتجات العولمة، وأضحت قوة مهمة في "احتواء البدائل" وفي "التكيف مع اللادالة" وامتصاص المعارضة و"سحب إمكانات المقاومة"⁽²⁾..

ثانياً: تأثير سياسات السوق والتطورات الاقتصادية في وضع المجتمع المدني:

لقد أسقطنا من تحليلاتنا واهتمامنا بتصاعد المجتمع المدني، تأثير الاقتصاد وتطورات الحياة الاقتصادية في المجتمع المدني:

- 1- حدث تصاعد وتغلغل للمصالح داخل منظمات المجتمع المدني، والقائمة على فكرة المنفعة العامة والمصالح العامة، وأضحت "جماعات مصالح" ذات نفوذ قوى داخل المجتمع المدني، تتبنى وتهيمن على العديد من منظمات المجتمع المدني، وخلقت "بنية مؤسسية/ تنظيمية" لا تتسم بالعدالة، بل بدت وكأنها تعميق لنظام طبقي تتفاوت فيه الثروات والنفوذ والتأثير.
- 2- حدث أيضاً تداخل غير مسبوق بين السياسة والاقتصاد، وبعبارة أخرى تحالف بين النفوذ السياسي والنفوذ الاقتصادي، ليس فقط في بعض الدول العربية، ولكن في الدول الغربية الكبرى، وهي "قاعدة انطلاق الرأسمالية العالمية الشرسة".
- 3- التغييرات الكونية التي أشرنا إليها بإيجاز، أثرت كذلك في "قلب اهتمام منظمات المجتمع المدني" وعلى الموارد المتاحة لها.. ونكتفي في هذا السياق بالإشارة إلى تصاعد أنماط محددة من منظمات المجتمع المدني، في مصر وبعض الدول العربية، كانت طوال العقد الأول من الألفية الثالثة محط أنظار مؤسسات التمويل العالمية والدول الكبرى، وحظيت بالقدر الرئيس من التمويل:
 - أولها: منظمات حقوق الإنسان وتلك المدافعة عن الديمقراطية وحرية التعبير.
 - ثانيها: منظمات نسائية، وبخاصة الحقوقية.

ثالثها: منظمات وسيطة تقدم القروض الصغيرة والمشروعات الصغيرة، وتتعامل مع الآثار السلبية لسياسات السوق والخصخصة.

رابعها: منظمات جماعات الأعمال التي ترتبط مصالحها بالرأسمالية العالمية، وتتشابه على المستوى الوطني للدفاع عن حرية قوى السوق.

4- إن المنطق الجديد لمتطلبات السوق، قد طغى على الأطروحة الغربية في دول شرق أوروبا، والتي استندت إلى فكرة أن "المنح السخية تعمل لتقوية المجتمع المدني وتنشيطه، إذ لم تؤدِّ بعد عقود من الزمان، إلى خلق مجتمع مدني صحي ومعافى"، ووفقاً لما ذهب إليه "جون إهرنبرغ" فإن تنظير المجتمع المدني بمصطلحات ليبرالية في دول أوروبا الشرقية الجديدة، وفي الدول النامية، وتجميل الدولة بمظاهر ديمقراطية، وتقديم الرأسمالية الصاعدة منحاً سخية، هذا التنظير الذي قبله معظمنا، لم يضع حداً للدولة التدخلية، ولم يقلل مما تنهيه الأسواق، ولم يعزز مجتمعاً ليبرالياً يتفق والتنظير الليبرالي للمجتمع المدني⁽³⁾.

5- ومن منظور انتباهنا إلى تأثير طبيعة السوق الرأسمالية في الألفية الثالثة وممارساته، تثار أيضاً مخاوف من "انتقال قواعد السوق التنافسية" إلى ساحة المجتمع المدني. نحن نشهد تدريجياً التنافس بدلاً من التكامل والتعاون، ونشهد الصراع حول الموارد في قطاعات عديدة من المجتمع المدني. وانتقلت قواعد السوق التنافسي هذه إلى الشبكات ذاتها، سواء بينها وبين البعض الآخر، أو بين أعضائها. إن المصالح غير السياسية، التي تتوجه إلى خدمة المجتمع والنفع العام، وتصورنا لفترة طويلة أنها يمكن أن تعين في عملية "الاندماج الاجتماعي"، قد أضحت الآن محلاً للتشكيك.

6- إن أطروحة المسؤولية الاجتماعية **Social Responsibility**، وهي محل اهتمام عالمي وعربي في السنوات الأخيرة، والتي تضطلع بشكل رئيس بدور مهم يلعبه القطاع الخاص (والأطراف الفاعلة الأخرى)، إزاء المجتمع على مستوى حقوق الإنسان والبيئة ومكافحة الفساد وخدمة المجتمع، قد لحقها هي الأخرى كثير من

أوجه النقد⁽⁴⁾. وأهم ما تضمنته الكتابات السياسية والاقتصادية في هذا السياق، ومن منظور الموضوع الذي نتناوله، أن الطرح القوي الأخير (الذي برز في إعداد منظمة القياسات العالمية ISO للتوصية 26.000) هو محاولة لتجميل وجه الرأسمالية المتوحشة، وتغطية عجز الحكومات في العالم عن تحقيق العدالة الاجتماعية، وتبني سياسات تتوجه لمعالجة أوضاع الفئات المهمشة. وهناك اتجاه قوي يرى أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، يكفي لها أن تركز على نوعية خدمات و السلع تقدمها للمستهلك، وحماية العاملين فيها (أو توفير غطاء الأمان لهم) وحماية البيئة. كما يذهب هؤلاء إلى أن الدور المقترح للقطاع الخاص إزاء المجتمع المدني، هو بمثابة "عقد تصالح" بين طرفين، قد يكون هدفه "تحييد" قطاعات من منظمات المجتمع المدني في مواجهة الزحف الرأسمالي والمجتمع الاستهلاكي غير المسبوق، حيث أصبح كل شيء سلعة، حتى صناعة الثقافة والإعلام.. وهنا عودة إلى ما ذكره "هابرماس"⁽⁵⁾ بأنه حدث "تآكل في استقلالية الميدان العام، الذي تنشط فيه منظمات المجتمع المدني، بسبب تسليع الحياة الحديثة كلها"، وأن "الخطاب الأخلاقي" لبعض منظمات المجتمع المدني لا يجعل الحياة أكثر ديمقراطية، وبخاصة حين تغيب المساءلة والشفافية.

7- إن أحد الأوجه الجديدة لإعادة النظر في المجتمع المدني، والسعي لقراءة نقدية لما كتبته وقدمته الجماعة الأكاديمية، وفي ضوء الواقع الاقتصادي وتطوراته، هي معرفة من هم "الفاعلون الجدد"، والنشطاء داخل المجتمع المدني. وهنا تثار عدة أمور نلفت النظر إلى أهميتها دراستها:

أولها: وجود منظمات كثيرة كبرى، تعكس تداخل المصالح الاقتصادية والسياسية، وتشابك النفوذ الاقتصادي مع السياسي، وهي ظاهرة قائمة في مصر- وبقوة- وفي بعض البلدان العربية، سوف نعود إلى تناولها فيما بعد.

ثانيها: تصاعد نخب جديدة، أو نشطاء جدد، "ليسوا بالضرورة ممن تبنوا الخطاب الأخلاقي للمجتمع المدني" وقد ينشطون في ترجمة مصالح خارج الشأن العام أو المصلحة العامة (والتي أضحت هي الأخرى محل جدل).

ثالثها: وجود نخب أو نشطاء يعززون شرعية الدولة، ويبررون سياسات خاطئة تلحق الضرر بقطاعات كثيرة، خصوصا فيما تعلق بسياسة السوق والعدالة الاجتماعية.

رابعها: ظهور ما يعرف "بالمجموعات المحتملة" خارج إطار المجتمع المدني المنظم، والذين قد يلجأون إلى قواعد لعبة جديدة، قد يكون من بينها العنف، للتعبير عن مصالحهم أو مطالبهم، التي تم إقصاؤها حتى من اهتمام منظمات المجتمع المدني، ومن اهتمام الأحزاب السياسية..

الخلاصة، إذن، أن الفكرة الأولى الأساسية التي تفرعت عنها أفكار واتجاهات نقدية، ترى أهمية مراجعة "وزن الدور" الذي يلعبه المجتمع المدني، ليس فقط في الدول النامية التي تسعى نحو الديمقراطية، ولكن أيضا في الدول الرأسمالية الكبرى. هذه الفكرة الرئيسة تنبهنا إلى أننا أغفلنا تأثيرات قوى السوق، وزحف الروح التجارية على كل شيء، وتوحش الرأسمالية الجديدة المرتبطة بالعولمة.. ينبهنا أيضا ما سبق، إلى أن المجتمع المدني قد يكون "غير صحي" حين ينشط في بيئة لا تعزز الديمقراطية، ومن ثم يصبح المجال مفتوح للتغيير أمام "مجموعات محتملة" تغير قواعد اللعبة... فكانت المفاجأة هي شباب الانترنت.

ثالثًا: إمحاة النظر في العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني

1. إن إحدى الأفكار التي طرحها "جرامشي" في كتاباته عن المجتمع المدني، هي أن المجتمع المدني أبعد ما يكون عن ميدان مستقل لرابطة طوعية، فهو مثله مثل أي ميدان أو مجال آخر رأسمالي يتشكل عبر صراعات طبقية، وشكل السلطة، وعلاقات

السوق.. أي أن المجتمع المدني يمكن أن يكون ميداناً "تنتظم فيه الهيمنة بأدوات جديدة, ومختلفة".

إن القراءة النقدية الجديدة للفكرة الرئيسة السابقة، التي طرحها جرامشي، وفي ضوء سياق العولمة من ناحية، وتطورات الديمقراطية (وإخفاقاتها في كثير من دول المنطقة العربية)، من ناحية أخرى، يدفعنا إلى طرح السؤال التالي الحيوي:

هل المجتمع المدني ميدان لفعل ديمقراطي خالص؟ وهل

يستطيع كفاعل رئيس إحداث تأثيرات جوهرية في الديمقراطية؟

- من المهم ابتداءً عند مناقشة هذا البعد التأكيد على أن هذا العمل تحديداً، وإن كان يفتح الباب لمراجعة الجماعة الأكاديمية العربية لدور المجتمع المدني في الإصلاح والديمقراطية، إلا أنه لا يستهدف "التقليل" أو "التهوين" من أهمية هذه المنظمات الإرادية غير الربحية والتطوعية، وإنما ننبه "لواقع" وسياق شامل- ثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي- يحدد سقف التوقعات من المجتمع المدني.
- الأمر الآخر الذي نؤكد عليه، هو أن هذه المراجعة النقدية، هي جزء من حركة أكثر شمولاً واتساعاً، قائمة في الدول الغربية، وفي دول أوروبا الشرقية، والتي خبرت موجة من التوقعات من المجتمع المدني لإعلاء التعددية والديمقراطية، وتدفقت إليها "منح سخية" للغاية، من المؤسسات العالمية والمؤسسات الغربية لدعم المجتمع المدني. ثم تبين أن منظمات المجتمع المدني ليست ميدان "فعل ديمقراطي خالص".

إن الديمقراطية لا تتحقق بتعزيز المجتمع المدني أو إعلانه، والمبالغة في التوقعات منه، بل إنها تحتاج إلى ما هو أكثر بكثير، وما يمتد إلى السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي.

2. إن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تكون ضمن عوامل تفعيل النمو الاقتصادي، ويمكن أن نقدر إسهامها الاجتماعي والاقتصادي، والذي يقاس بعدة مؤشرات أهمها: نسبة الإسهام في الدخل القومي، عدد العاملين بالقطاع، تكلفة الخدمات

والميزانيات المخصصة لها، أعداد المستفيدين، طبيعة الفئات المستهدفة، نوعية الخدمة المقدمة، التغطية الجغرافية والتغطية الاجتماعية للفئات الأشد احتياجًا.. وإذا كان قد حدث تقدم ملحوظ في مؤشرات قياس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي، لمنظمات المجتمع المدني⁽⁶⁾، من خلال المراحل الثلاث لمشروع جامعة جونز هوبكنز الأمريكية، والتي شارك فيها فريق من الباحثين بمختلف دول العالم*، إلا أن جهود دراسة انعكاسات المجتمع المدني على الديمقراطية، لم تلق النجاح نفسه، حتى إن حاولت بعض الجهات العالمية (أبرزها منظمة سيفكس)، توجيه اهتمامها للموضوع⁽⁷⁾.

نحن في الحالة الأولى، حين نسعى لقياس أو تحديد الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المدني، قد تتوفر لنا قواعد بيانات تسمح بصياغة مؤشرات (كمية وكيفية) وتتيح إمكانات المقارنة، من فترة لأخرى وبين مجتمع وآخر.. إلا أنه في الحالة الثانية، أي حين نتصدى لتأثير المجتمع المدني على التحول الديمقراطي، قد لا يصادفنا التوفيق... لماذا؟ لأننا نكون إزاء أبعاد معقدة متداخلة، ما بين الثقافة السياسية، والقيم والثقافة عامة، وتفاعلات بين الدولة والمجتمع المدني (بعضها قد يبدو إيجابيًا والآخر سلبيًا)، ونكون إزاء بيئة تشريعية (قد تبدو متحررة نسبيًا لكن قبضة الأمن متواجدة) وحيال أدوار لأطراف أخرى فاعلة مهمة للغاية مثل الأحزاب السياسية، ومصالح أفراد أو جماعات، يختلط فيها السياسة بالاقتصاد، والعام مع الخاص.

إن الربط المباشر ما بين المجتمع المدني وتحقيق الديمقراطية وإثراء التعددية السياسية، يصبح طرحًا مبسطًا للغاية، وفي هذا السياق من المهم - لإبراز وزن المجتمع المدني في الإصلاح والديمقراطية - التنبيه إلى أننا في حاجة ماسة إلى أن نأخذ في اعتبارنا ما يلي:

* تاريخ بداية المشروع الدولي المقارن للمجتمع المدني كانت في عام 1989 واهتم بثلاث عشرة دولة فقط بينها مصر، وجاءت المرحلة الثانية بين أعوام 1996-2000. المرحلة الثانية أوسع نطاقًا فشملت 37 دولة (بينها مصر، لبنان، المغرب) أما المرحلة الثالثة فامتدت حتى 2005 لتضم 83 دولة.

■ تعزيز المساواة واحترام قواعد القانون، في أركان الدولة والمجتمع ومكوناتهما كافة.

■ لا مركزية وتوزيع عادل ومتوازن للسلطة.

■ حماية الدولة ذاتها لآليات تعزيز الديمقراطية، وعلى وجه الخصوص الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، حتى لا تتداخل الأدوار، وتتحول قطاعات من منظمات المجتمع المدني إلى تبني أدوار سياسية (وبخاصة من منظور تجمع القوى والتيارات المعارضة)، إذ أن المكان الطبيعي لهذه الأدوار، ولهؤلاء النشطاء، الأحزاب السياسية.

3. يتطلب دور المجتمع المدني في الإصلاح والديمقراطية، أيضاً، ضبطاً من جانب الدولة "لقوى السوق المنفلتة" وحماية المجتمع المدني من توظيف النفوذ السياسي والاقتصادي، لصالح شخصيات أو مصالح بعينها، ذلك أن إحدى الفرضيات التي يستند إليها أداء المجتمع المدني، هي الصالح العام وتجنب تناقض المصالح، وأن يكون هناك قدر واضح من المصلحة لجميع الأطراف، ومتوافق عليه.

غير أنه يتعين في هذا السياق، إدراك أن هناك تأثيرات سلبية كبرى، على الأداء والأدوار المتوقعة من المجتمع المدني، حين تكون هناك تفاوتات شديدة اقتصادية واجتماعية، وعندما تغيب العدالة الاجتماعية. إن "المجتمع المدني لا يستطيع مواجهة التفاوت الاقتصادي البنيوي، بل إن اللامساواة ذاتها تنتقل إلى المجتمع المدني". إن العمل القيم الذي قدمه Sidney Verba⁽⁸⁾ وآخرون في كتاب "الصوت واللامساواة في الولايات المتحدة الأمريكية" عام 1995، يطرح تحليلاً قيماً لتفاوتات الموارد والقوى في المجتمع، وتأثيراتها السلبية في المجتمع المدني التي أدت وفقاً لهم، إلى بنية تتسم بالتفاوت واللامساواة، ورفعت من نسبة هؤلاء الذين "لا صوت لهم".

4. إن القراءة النقدية لواقع المجتمع المدني، وللكتابات التي ترى أن المجتمع المدني يمكن أن يكون ميدان فعل ديمقراطي خالص، تكشف عن إغفال حقيقة مهمة وهي أن "وجود منظمات المجتمع المدني هو في حد ذاته أمر يعزز من شرعية الدولة".

إن البنى السياسية في بعض دول العالم - ومن بينها المنطقة العربية - لا تعبر عن كل المصالح أو أغلبها، ولا تتعامل معها بمساواة، ومن ثم فإن هناك إخفاقاً في نظرية التعددية التي تستند إلى ترجمة هذه التعددية إلى سياسة politics، وإلى تكافؤ فرص وعدالة اجتماعية.

من جانب آخر، فإن النظم السلطوية ذاتها، أو تلك التي تتبنى "ديمقراطية مراقبة"، تحرص على وجود "بنية للمجتمع المدني" تعزز من شرعيتها إزاء المجتمع الدولي من ناحية، وحيال القوى المعارضة المطالبة بالتغيير من ناحية أخرى. هذه "البنية" قد تسهم في إصلاح اجتماعي معتدل، لكنها لا تتسم بمناخ صحي للديمقراطية وللتأثير فيها بفعالية.

5. مرة أخرى، يتعين أن نتذكر أن العولمة والتطور التكنولوجي والاتصالي غير المسبوق، قد عكسا على السطح تحدياً جديداً لفكرة التعددية، يتجلى في بروز طرق جديدة وقوية في السيطرة الاجتماعية، تعمل على مستوى الوعي، وتؤدي إلى وجود "هيمنة غير مرئية" لشبكة إعلامية، تتغلغل بداخلها مصالح وقوى سياسية واقتصادية، تعرض الفكر التقليدي للتعددية، لمخاطر كانت غير قائمة من قبل (وأبرز من عبر عن ذلك ماركيز) ولعل نظرة واحدة تكفي لإدراك ذلك، في زخم معارك الفضائيات، التي يهيمن عليها - في المنطقة العربية - كبار رجال الأعمال، وسياسيون، وتيارات دينية، وأصحاب المصالح، بل وسلطة الدولة ذاتها*.

6. لقد تراكت نتائج مهمة للغاية لدراسات المجتمع المدني في المنطقة العربية، عبر العقدين الأخيرين، (سوف نتناولها بشيء من التفصيل فيما بعد)، تدفع بنا لإعادة النظر في "سقف توقعاتنا" من المجتمع المدني لتعزيز الديمقراطية.

أولها: أنه مع تصاعد الاهتمام بالمجتمع المدني، جرت إعادة التركيز على مفهوم الثقافة المدنية Civic Culture وارتبط ذلك بشكل خاص بالتوجهات الجديدة في المنطقة العربية نحو الإصلاح والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. إن الأسس والمعايير القيمية التي يستند إليها المجتمع المدني، هي نفسها التي تستند إليها

* الإعلام الحكومي في مصر إبان ثورة الشباب والجماهير في 25 يناير 2011، استمر في حجب المعلومات، بل وتشويه الثورة واغتيالها مغنوايا، حتى لحظة تنحي الرئيس السابق ليلة 12 فبراير 2011، وهو نموذج لدراسة حالة تحتاج إلى دراسة مستقلة عن "تشويه الوعي"...

الديمقراطية.. فكلاهما يعزز التسامح السياسي والفكري، ويقبل التعددية، ويلتزم بالإدارة السلمية للصراعات والاختلافات، فضلاً عن تبني أسس المواطنة، وسيادة القانون، والمؤسسية، ومبادئها.

الثقافة المدنية، إذن، واحدة من أهم (إن لم تكن الأكثر أهمية) مقومات المجتمع المدني، فالمجتمع المدني ليس مجرد "بني تنظيمية" تستقل نسبياً عن الدولة، ولكنها إطارات وسياقات تنظيمية تعكس مجموعة من القيم والأفكار والتوجهات، التي ترسخ الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير واحترام حقوق الإنسان⁽⁹⁾.

السؤال المحوري الذي يمكن إثارته في سياق المراجعة النقدية لوزن المجتمع المدني في الإسهام في تعزيز الديمقراطية والإصلاح، هو: هل توجد منظومة الأفكار والقيم والاتجاهات هذه في المجتمع المدني في المنطقة العربية عامة، وفي البعض منها على وجه الخصوص الذي يتبنى (ولو رسمياً) سياسة الإصلاح والتحول الديمقراطي؟ إن الدراسات الميدانية في بعض الدول العربية (مصر، لبنان، الأردن، المغرب وغيرها)، قد كشفت عن محدودية أو قصور الثقافة المدنية بالمعنى السابق، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالأبعاد التالية:

- الإدارة السلمية للخلافات والصراعات داخل المنظمة، وبينها وبين المنظمات الأخرى.
- أزمة النزوع للعمل التطوعي.
- ممارسة محدودة للشفافية والمساءلة والمحاسبية.
- مستوى ثقة منخفض بين منظمات المجتمع المدني.
- أداء مهني محدود أو غير متميز، بعبارة أخرى عدم نضج المهنة Professionalism بعد، وبالشكل الذي يعزز الثقة والتفاعل بين منظمات المجتمع المدني، وبين المجتمع ككل، والدولة.

وإذا كنا سوف نتعرض بشيء من التفصيل، لهذه المقومات فيما بعد، فإننا نكتفي هنا بأن نؤكد أهمية إعادة النظر، والمراجعة النقدية، لما سبق أن طرحناه بشأن فرضية

أن المجتمع المدني يعزز الديمقراطية.. من الواضح أننا إزاء منظومة من الأفكار والقيم والثقافة، ثم الممارسات الفعلية، التي جعلنا "نخفض سقف التوقعات" من المجتمع المدني. ثانيها: إن مفهوم الحكم الرشيد، الذي شاع بشكل كبير في أدبيات الأمم المتحدة، وأدبيات الإصلاح على وجه العموم، جرى توظيفه والترويج له في المجتمع المدني، بهدف دعم قدراته وتعزيز دوره لمواجهة تحديات التنمية البشرية من جانب، وتوسيع المشاركة وإرساء قواعد الديمقراطية من ناحية أخرى.. هناك اقترابات متعددة لمفهوم الحكم الرشيد من منظور علاقته بالمجتمع المدني (اقتراب النهج الكلي للتنمية البشرية المستدامة، واقتراب العولمة، والاقتراب السياسي، والفاعلية وبناء القدرات)، ولكننا نكتفي في سياق القراءة النقدية لمكانة المجتمع المدني في عملية الإصلاح والديمقراطية، بالإشارة إلى أن علينا مراجعة الدراسات الميدانية للمجتمع المدني بخصوص الحكم الرشيد، في مصر وغيرها في المنطقة العربية، لكي نتبين الأزمات التي يمر بها المجتمع المدني بشأن الأبعاد التالية التي يتضمنها مفهوم الحكم الرشيد⁽¹⁰⁾:

- المشاركة.
- حكم القانون.
- الشفافية.
- المساواة والتضمين.
- الكفاءة والفعالية.
- المساءلة والمحاسبية.
- بناء التوافق.
- الاستجابة للتوقعات المجتمعية.

يدور السؤال المحوري هنا للمراجعة النقدية لدور المجتمع المدني، وتخفيض سقف التوقعات، حول: كيف تعاني أغلب منظمات المجتمع المدني من قصور الحكم الرشيد بداخلها، ونتوقع منها الكثير في الإسهام في تحقيق الديمقراطية؟

ونعود، مرة أخرى، إلى الفكرة المحورية التي نطرحها في الفصل الأول من هذا العمل، وهي أن هناك تبسيطاً شديداً للربط بين المجتمع المدني وتحقيق الديمقراطية وإثراء التعددية، وأن المجتمع المدني ليس ميداناً لفعل ديمقراطي خالص... هذا التبسيط الشديد بدأ واضحاً للغاية حين اشتعلت ثورتى تونس ومصر من خارج بنى وقيادات المجتمع المدني، قوى أخرى اجتماعية جاءت تطالب بالثورة، والتحم بها قطاع من منظمات المجتمع المدني بعد أن نجحت في الدفع نحو الديمقراطية.

رابعاً: تأثير التطور المتسارع لتكنولوجيا الاتصال في أدوار المجتمع المدني

إذا كانت هناك متغيرات متعددة، حملتها - بقوة - رياح العولمة في الألفية الثالثة، أدت إلى حركة فكرية ومراجعة نقدية امتدت من السياسة إلى الاقتصاد وإلى الثقافة والاجتماع، فإن هذه الرياح نفسها قد تضمنت تغيرات ضخمة في تكنولوجيا الاتصال، تنبها إلى أوضاع جديدة في المجتمع المدني.

كيف يمكن أن نعيد النظر في الموقع التقليدي للمجتمع المدني، باعتباره الآلية الرئيسية لتعزيز الديمقراطية والإصلاح، في ضوء التطور التكنولوجي غير المسبوق في الألفية الثالثة؟

1- إذا كنا قد أشرنا من قبل إلى تأثير التطور التكنولوجي المتسارع في الصناعة والخدمات والسوق، والتي أدت إلى تهميش فئات عديدة في سوق العمل، وعمقت من أوضاع البطالة في المنطقة العربية، وأفضت إلى فجوة ضخمة بين التعليم ومخرجاته من جهة، وبين احتياج السوق من جهة أخرى، فإن ذلك قد أدى إلى بروز فجوات في "القدرات التنافسية" بين العمالة في البلد الواحد (وفقاً لطبيعة التعليم والتأهيل والتفاوتات بين المؤسسات التعليمية)، وبينها وبين بلاد العالم المتقدم على وجه العموم.

لقد خلق ذلك الوضع، وما ترتب عليه، شعور "بعدم اليقين" من المستقبل، وعمقته ظاهرة الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية، وأدى ذلك إلى ما يعرف "بالجماعات أو

المجموعات المحتملة، التي لا صوت ولا تعبير لها، والتجاء جانب منها إلى توظيف العنف مع حدوث تغيرات قيمية وأخلاقية (سلبية) غير مسبوقه. الأمر الآخر الحيوي من منظور المجتمع المدني - الذي نركز عليه- هو حالة من العزوف عن المشاركة وإدراك قطاعات كبيرة، وبخاصة من الشباب، لعدم جدوى المجتمع المدني، بتركيبته التنظيمية الهيكلية... ومن ثم جاءت الثورة في تونس وفي مصر بفعل الشباب الذين أطلقوا شرارتها الأولى، وهم أنفسهم كانوا عازفين عن المشاركة في الحياة العامة لسنوات طويلة.

2- إن دراسات متعددة في المنطقة العربية والعالم، قد كشفت عن معدلات متصاعدة من الفئات الشابة - على وجه الخصوص - تتعامل مع الشبكة الإلكترونية، وأضحت ظاهرة "الاحتجاجات الإلكترونية" أو "المعارضة الافتراضية"، تبدو وكأنها بديل (وأحياناً يتكامل) مع القنوات الوسيطة في المجتمع المدني.

التشبيك عبر الفضاء الإلكتروني، والذي أفرز في مصر "حركة 6 إبريل"، و"حركة شايفنكم"، (لمراقبة الانتخابات والكشف عن الفساد)، والجمعية الوطنية للتغيير، و"لا للتوريث"، وغيرها من الحركات السياسية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.. هذه وغيرها بدأت ثم اتسعت عبر الشبكة الإلكترونية، وعلى وجه الخصوص في الفيس بوك، والمدونات، ومستخدمي تويتر.. اتساع نطاق تواصل الشباب عبر الشبكات الاجتماعية الإلكترونية، وصل بنا ونقلنا من حركات احتجاجية إلى ثورات تطلب التغيير الشامل.

لكي يمكن الربط بين البعد التكنولوجي الذي صاحب العولمة، والتغيرات المجتمعية فيما يتعلق بالاتصال والتشبيك، والذي كسر الحدود الجغرافية بين العالم وسمح بالتواصل بشكل هائل، وهنا يمكن الإشارة إلى البيانات التالية عن عام 2009⁽¹¹⁾.

- عدد رسائل البريد الإلكتروني المرسلة في عام 2009 ، 90 تريليون رسالة في العالم (90000 مليار رسالة إلكترونية).
- عدد مستخدمي البريد الإلكتروني عبر العالم مليار و 400 مليون مستخدم.

- عدد مواقع الإنترنت 243 مليون موقع نهاية عام 2009.
 - عدد المدونات وصل إلى 126 مليون مدونة.
 - عدد مقاطع الفيديو التي تتم مشاهدتها يومياً في يوتيوب حول العالم مليار مقطع.
- ما سبق يعطي فكرة عامة عن تصاعد استخدام الفضاء الإلكتروني وكثافته، وبالطبع هناك تفاوتات بين مناطق العالم ودوله (مثلاً استخدام الإنترنت في الشرق الأوسط يمثل 3.3% من العالم).

لقد أوضحت دراسات حديثة، أن عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية بلغ أكثر من 55 مليوناً (أي 17.3% من تعداد السكان) وهم يمثلون حوالي 2.9% من تعداد المستخدمين في العالم. أن الرقم الذي ارتفع عام 2009 إلى 55 مليون مستخدم للإنترنت، كان عام 2007 وفقاً للدراسات 24 مليون مستخدم.. صحيح أن المضمون هنا مهم للغاية، إلا أن مجرد ارتفاع عدد المستخدمين للشبكة الإلكترونية، هو - في حد ذاته - مؤشر جديد لتغيرات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، فقد أصبحت أماننا "ساحة جديدة" للتشبيك والتواصل أكثر "أماناً وحرية في التعبير" وأكثر "مرونة" بدلاً من الانخراط في منظمات المجتمع المدني.. وهو أمر أوضحه تقرير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، عن الشباب عام 2007، ونبه إلى هذه القوى الصاعدة الشابة التي وظفت أدوات تكنولوجية، وأضحت أكثر قدرة على التواصل والتنظيم.

في حالة مصر، ووفقاً لتقرير مركز معلومات مجلس الوزراء (عام 2010) ⁽¹²⁾ فإن أعداد مستخدمي الإنترنت وصلت إلى 14.5 مليون مستخدم عام 2009 مقارنة بـ 300 ألف مستخدم عام 1999. وقد جاءت مصر حتى منتصف يناير 2010 في المرتبة الأولى عربياً، و23 على مستوى العالم، من حيث معدلات الدخول على موقع الفيس بوك FaceBook. وجاءت مصر أيضاً في المرتبة الثانية عربياً، و23 على مستوى العالم من حيث معدل استخدام موقع Youtube، هذا بالإضافة إلى ظاهرة المدونات Blogging منذ التسعينيات، وتشكل في مصر 30.7% من إجمالي المدونات العربية، ونسبة 0.2% من إجمالي عدد المدونات في العالم.

إذا أضفنا إلى ذلك أن حوالي 20% من المدونات المصرية ذات طابع سياسي، وفقاً لتقرير مركز معلومات مجلس الوزراء، وأن الشباب يشكلون حوالي 90% من مستخدمي مواقع الفيس بوك (طلاباً وخريجي جامعات وطلاب ثانوي) يمكن أن نتفهم التأثير الذي أحدثته تكنولوجيا الاتصال في مصر وفي تونس والمنطقة العربية على وجه العموم، حيث تشكلت مجموعات هائلة من الشباب، خرجت عن "النص" الذي صاغته النخبة.

3- ما الذي يعنيه كل ذلك بالنسبة إلى تناولنا أهمية القراءة النقدية لمكانة المجتمع المدني في الإصلاح والتغيير؟

- يعني أننا أصبحنا أمام "آليات" وقنوات جديدة، تيسر وبسرعة فائقة، عمليات التواصل، وتوفر إمكانات التضامن وأدوات للتعبير والضغط على السلطة، كانت غير قائمة من قبل، ثم انتشر وتساعد دورها بشكل غير مسبوق في نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة.

- تطور تكنولوجيا الاتصال بشكل غير مسبوق، وفر ساحات جديدة من الفضاء الإلكتروني، لاندماج الشباب (18-35 سنة) وتواصله، والذي يشكلون الغالبية العظمى من مستخدمي الإنترنت، وهو ما يتيح لهم مرونة أكثر وحرية في التعبير (وحرية في الدخول والخروج على الشبكة)، تؤثر سلباً في انضمامهم وعضويتهم في "بنى تقليدية" - وهي هنا منظمات المجتمع المدني - لها هياكل تنظيمية، قد لا تسمح لهم بفرص للحراك.

- إن تطور عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في العالم ككل وفي المنطقة العربية، قد أوجد أيضاً إمكانات "ضغوط عالمية"، وانخراط منظمات عالمية وحكومات، في عمليات مساندة للناشطين العرب إزاء قضايا حقوق الإنسان وقضايا أخرى تمس الديمقراطية، بشكل فوري وسريع، ودون حاجة - في كثير من الأحيان - لمنظمات حقوقية، وبالشكل الذي يزيد من ضغوط الرأي العام العالمي على

- الحكومات، فيما يتصل بالديمقراطية وحقوق الإنسان، (وهو ما يجعل منظمات المجتمع المدني الحقوقية ذات دور مساند ولاحق في بعض الأحيان).
- إتاحة المعلومات وتدفعها على المستويات الوطنية والعالمية، عبر الشبكة الإلكترونية، وكسر الحدود الجغرافية بين دول العالم، وفتح باب "التفاعل" بين البشر بشكل غير مسبوق، أدى إلى "انكسار" الصندوق الأسود، الذي قد تحتفظ به الحكومات إزاء قضايا حقوقية وأخرى تمس النزاهة.
- إن البنى السياسية، ومن بينها منظمات المجتمع المدني، التي لم تعبر عن كل أو معظم المصالح، ولم تتعامل معها بمساواة، أصبح يكملها - وقد يكون بديلاً عنها بالنسبة إلى الشباب - الشبكات الاجتماعية الإلكترونية. ومن ثم فإن ذلك يفسر ميلاد كثير من الحركات الاحتجاجية التي تطالب بالتغيير، عبر الشبكة الإلكترونية، واكتسبت شعبيتها في مرحلة تالية في الواقع المعيش بين الجماهير وقطاعات من منظمات المجتمع المدني... أي أن المبادرة كانت في الفضاء الإلكتروني، ثم حدثت مساندة لها فيما بعد، من منظمات المجتمع المدني.

نحن، إذن، أمام ما يمكن تسميته "بالمجتمع المدني الافتراضي"، الذي خلق إمكانيات تواصل وتشبيك بين قطاعات شابة - على وجه الخصوص - أخفق المجتمع المدني الواقعي في التعبير عنها، ودخلت إلى الواقع السياسي دون أيديولوجية أو أفكار أو مفاهيم مسبقة، بعكس الحال في معظم قطاعات المجتمع المدني.

وأبرز النماذج لهذه الحركات الاحتجاجية الإلكترونية حركة شباب 6 إبريل، والتي قادها وتزعّمها شباب، دعوا للإضراب العام في مصر، في 6 إبريل 2008، ولاقت الحملة قبولاً كبيراً، في الشارع المصري، وتبنت عشر قضايا في الدعوة للإضراب (تدور حول التعليم، وإسكان الشباب، والصحة، والقضاء على ارتفاع الأسعار، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد..). بعد ذلك بقليل، وفي 25 يناير 2011، أصبحنا أمام أول ثورة في التاريخ، تنتظم كل خيوطها وأطرافها في عالم افتراضي، وشارك فيها -

بمساواة- حشد هائل من الشباب، وتراكت خبراته عبر عدة سنوات قليلة، من حركات احتجاجية ودعوات للأحزاب، إلى ثورة شاملة التحمت بها الجماهير الغاضبة في المليونية الأولى بميدان التحرير، تعلن للجميع "سلمية..سلمية" وتهز أركان النظام السياسي بأكمله.

إن أهم ما ينبغي التركيز عليه من منظور إعادة النظر في مكانة المجتمع المدني وأدواره بعد عقد من الألفية الثالثة، هو تأثير تكنولوجيا الاتصال والفضاء الإلكتروني على إيجاد قنوات جديدة، للتعبير والتأثير أكثر رحابة ومرونة وحرية من منظمات المجتمع المدني.. بالإضافة إلى اجتذابها الشباب بشكل واسع وعريض وظهور نخب جديدة، وإسهامها في التأثير (على المجتمع والسلطة السياسية)، ودون إيديولوجية مسبقة، وبغض النظر عن الانتماءات الفكرية والسياسية، وعن قضية التمويل والمنافسة على التدفق المالي من الخارج.. ألا يدعونا ذلك البعد إلى المراجعة النقدية لرؤيتنا التقليدية للمجتمع المدني، والرهان عليه في الإصلاح والديمقراطية؟

خامساً : التجديد الفكري في أدبيات المجتمع المدني العربية.. لماذا؟

من المهم في نهاية هذه المناقشة التي تدعو إلى المراجعة النقدية للمجتمع المدني، وإعادة النظر في الرهان عليه، (بأنه قائد التغيير السياسي والاجتماعي في المنطقة العربية، أو على الأقل يسهم بشكل رئيس في التطور الديمقراطي)، أن نعود مرة أخرى إلى النظريات والاقتربات الغربية بهذا الشأن.

إن رؤية "أدوار" المجتمع المدني في النظريات والاقتربات الغربية، قد استند وتطور عبر فترة زمنية طويلة، وفي سياق من الديمقراطية والتعددية من ناحية، وإرساء اقتصاد سوق رأسمالية من ناحية أخرى.

إن بناء هذه النظريات والاقتربات، كانت تقوده قاعدتان أساسيتان. أولاهما: تحقيق الاستقرار في إطار مصالح فردية وجماعية، والأخرى: القابلية للتكيف، أي قدرة

كل الأطراف الفاعلة- في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني - على التكيف مع المتغيرات الجديدة.

من هذا المنظور، فإن القدرة على التكيف، في اتجاه تحقيق الاستقرار، قد جعلت لمنظمات المجتمع المدني في الدول الغربية، القيام بأدوار مهمة، وفي سياق ثقافي واجتماعي وسياسي محدد.

ومن ثم فقد يصبح التساؤل عن قدرات المجتمع المدني على "إحداث التغيير"- وليس التكيف أو استقرار الوضع القائم، في حالة مصر والمنطقة العربية- هو الإشكالية الرئيسية التي تواجهنا وتتطلب المراجعة. نحن لا نسعى بالطبع إلى "استقرار" حالة غياب العدالة الاجتماعية، وضعف الديمقراطية، ولا نسعى إلى التكيف مع "مظاهر التسلطية الجديدة" التي تقتبس الشكل دون الجوهر، وإنما نسعى في حالة الطرح العربي القوي للمجتمع المدني، إلى إعادة توزيع القوى السياسية، والمحاسبية والمساءلة، وإعادة توزيع الثروة في اتجاه العدالة الاجتماعية، وهي قضايا وسياق، يختلف تمامًا عن القواعد الذهبية لأطروحة المجتمع المدني في الدول الغربية (وهما الاستقرار والتكيف)⁽¹³⁾.

مرة أخرى، نحن أمام ظاهرة اجتماعية بامتياز، فالتوقعات التي سادت الكتابات الغربية بخصوص المجتمع المدني، والتي يتم الترويج لها في المنطقة العربية تختلف إلى حد كبير، والسياق ذاته الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، والإمكانات والقدرات. ألا يستدعي ذلك مراجعة شاملة؟

هناك جدل كبير في الكتابات الغربية، يناقش "التوازن" في التعبير عن المصالح المتعددة ودعم التعددية من خلال منظمات المجتمع المدني. وإذا كانت أطروحة المجتمع المدني في الغرب، قد اكتسبت فاعليتها أو قيمتها عبر استهداف الاستقرار الاجتماعي، والتكيف (أي قدرات منظمات المجتمع المدني الاستجابية لمطالب ومصالح متجددة)، فإن هناك متغيرات وظواهر متعددة دفعت لإعادة النظر في هذا الطرح:

أولها: العصف القوي للأزمة المالية العالمية التي بدت جلية واضحة في المجتمع الأمريكي، وامتدت إلى دول العالم، بكل الأركان.. لقد أبرز ذلك "توحش الرأسمالية"، وقدم لنا من جانب آخر مجتمعا استهلاكيا غير مسبوق، وحالة "لا أخلاقية" اتسم بها رأس المال.. فنشأت الحاجة إلى سياسات الدولة التدخلية التي كشفت عما عبر عنه البعض بمصالح فردية رأسمالية، هددت أركان التعددية والمجتمع المدني الحامي لها، وأزاحت النقاب عن تيارات قوية من "المصالح الناشئة" خارج السياسة.

ثانيها: إن الحركات الاجتماعية الجديدة، شهدت نقلة نوعية في المجتمعات الغربية (وغيرها)، حين أصبح الاقتصاد و"المطالب الاقتصادية في جوهرها" وهو ما يراه **ثالثها:** إن التغيرات الاقتصادية الأخيرة، التي هددت استقرار المجتمعات الغربية، أبرزت أيضا في رأي البعض "قدرة المجتمعات الصناعية المتقدمة على الوصول لمستويات عالية جدا في دمج المقاومة وامتصاصها". لقد حدث دمج للثقافة والاقتصاد والسياسة، في إطار نظام كلي، تمكن من صد البدائل أو ابتلاعها، واحتواء المقاومة الهادفة للتغيير ضمن إطار جديد من الهيمنة تحكمه صناعة الإعلام وصناعة الثقافة.. إن البعض يرى في هذه الملامح "ازدراء" للنظرية الديمقراطية التعددية، ويرى فيها تحديا واضحا يستوجب المراجعة النقدية لهذه النظريات، وإعادة تحديد المواقع والأوزان لكل القنوات الوسيطة، وأهمها المجتمع المدني والإعلام الغربي.

رابعها: إن الانغماس في الذات، تحت تأثير الضغوط الاقتصادية، وحمى السوق الاستهلاكية، أفضيا أيضا إلى "تآكل استقلالية الميدان العام الذي تنشط فيه منظمات المجتمع المدني، حيث لا يجعل الخطاب الأخلاقي الحياة أكثر ديمقراطية".

وبإيجاز، أصبح هناك في السنوات الأخيرة تركيز من جانب تيار من الأدبيات، على أن قواعد السوق التنافسية، أصبحت حاسمة في كل شيء حتى في المجتمع المدني والتعددية، ولا يمكن وضع نظرية للمجتمع المدني بعيداً عن السوق، وعن مصالح فئات تدافع بشراسة عن حرية السوق، ومصالحها.

الخلاصة:

- من الحيوي في هذه اللحظة الزمنية، وبعد انتهاء العقد الأول من الألفية الثالثة، أن تسهم الجماعة الأكاديمية العربية، في التجديد الفكري للفرضيات والنظريات، والذي عبر عن نفسه على المستوى الغربي، في التجاوب مع الكونية ومتغيرات العولمة.
- إن جانباً لا بأس به من المراجعة النقدية، قد اتجه إلى المجتمع المدني والديمقراطية والتعددية.. وقد حاولنا في الصفحات السابقة، بلورة جانب من الأفكار المهمة، التي تدعونا إلى التجديد الفكري في ضوء الواقع لأبعاد وقضايا عدة، منها:
- إغفال علاقة السوق والسياسات الاقتصادية الرأسمالية بالمجتمع المدني لفترة طويلة، برغم تصاعد تأثيراته في ظل العولمة على المجتمع المدني وقضايا "اللامساواة الاقتصادية"، وهيمنة أصحاب الثروة والسلطة على توجهاته.
 - تصاعد تأثير التطور التكنولوجي والشبكات الإلكترونية في المجتمعات على الصعيد العالمي، والشباب بصفة خاصة، وظهور الشبكات الاجتماعية عبر الفضاء الإلكتروني، التي مثلت قنوات جديدة للتواصل والتأثير، وهو أمر له انعكاساته على رؤية المجتمع المدني ودوره في الديمقراطية.
 - التعميم والمبالغة في التوقعات من أدوار المجتمع المدني حجباً عنا حقيقة مفادها أننا إزاء "ظاهرة اجتماعية بامتياز"، تتأثر بالثقافة والقيم السائدة، وتختلف قدرات المنظمات ذاتها في الفاعلية والتأثير في البلد نفسه، ومن بلد لآخر.
 - لم نوجه اهتماماً كافياً إلى تفاعلات السياسة مع الاقتصاد، وأوزان القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة خاصة: ماهية الفاعلين؟ انتماءاتهم؟ مصالحهم؟ وهذا البعد تراه

المراجعات النقدية مهماً، استناداً إلى تداخل جماعات المصالح في المجتمع المدني (أو بعض منظماته) من ناحية وغياب المفهوم المتوافق حوله للمصلحة العامة من ناحية أخرى، في ضوء وجود نظام اجتماعي متميز، واستناداً إلى عمليات التهميش والإقصاء التي تمارسها الرأسمالية المتوحشة.

- الحاجة إلى بلورة أدوار جديدة رئيسة للدولة، في ضوء انفلات السوق، والأزمة المالية العالمية وتشابك المصالح السياسية مع الاقتصادية، والتفاوتات الاجتماعية.. ومن دون أدوار حمائية جديدة لذلك يصعب القول: إن تحقيق الديمقراطية والإصلاح، يمكن أن يتم بتعزيز المجتمع المدني.
- الحاجة إلى إعادة طرح الفوارق والمعايير التي تميز منظمات المجتمع المدني، والأخرى التي تتسم بها جماعات المصالح، فالأخيرة قد تدمج في الأولى، ويحدث في الواقع تجاوز لفكرة المصلحة العامة والنفع العام.
- إن الثقة الزائدة، أو المبالغ فيها، التي ترى المجتمع المدني هو الموقع الأهم للنشاط الديمقراطي، خصوصاً في حالات "وهن أو ضعف الأحزاب السياسية"، هي ثقة إشكالية تتطلب إعادة اختبار الأدوار..

إن الأحداث في المنطقة العربية، خاصة الثورات في مصر وتونس وإسقاط النظام الحاكم، هي ذاتها نافذة نطل منها - مطلع عام 2011 - على الفرضيات والنظريات الغربية والعربية، إزاء الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، بحيث مثلت هذه الأحداث مفاجأة كبرى غير متوقعة وغير معلومة المصدر، جعلنا في حاجة إلى إعادة بناء أفكارنا ونظرياتنا.

المراجع:

- 1- راجع بهذا الخصوص: السيد يس، أماني قنديل "الخريطة المعرفية للمجتمع المدني"، في: د. أماني قنديل (محرر) الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2009).
- 2- جون إهرنبرج، المجتمع المدني- التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة د. علي حاكم صالح، د.حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، (بيروت: 2008)، ص 24.
- 3- المرجع نفسه، ص 376.
- 4- د. أماني قنديل، باحث رئيس ومحرر، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتفاعلاته مع المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة: (2010).
- 5- Jurgen Habermas "The Public sphere", in Stephen Eric & Douglas Mackay, eds., Critical Theory & Sociology", Routledge, (New York: 1989).
- 6- راجع موقع مشروع جونز هوبكنز: <http://www.jhu.edu/~ccss>.
- 7- راجع موقع التحالف العالمي لمشاركة المواطنين: www.civicus.org.
- 8- Sidney Verba, Voice and Equality: Civic Voluntarism in American Politics, Harvard University Press, (London: 1995).
- 9- د. أماني قنديل (محرر وباحث رئيس) الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2009).
- 10- علي ليلة، أماني قنديل (محرران)، الإدارة الرشيدة في المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة: 2007).
- 11- الإعلام الإلكتروني في مصر، الواقع والتحديات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، (القاهرة: 2010)، ص 2-7.
- 12- د. أماني قنديل، مراجعة نقدية لأدبيات المجتمع المدني العربي، المؤتمر الإقليمي لأبحاث المجتمع المدني، (الأردن: 2010).
- 13- لمزيد من التفاصيل راجع:

- Richard Senneth, The Culture of the new Capitalism, Yale University Press, (USA: 2006) PP 131-179.
- Janet A. Flammang, The Taste for Civilization: Food, Politics, and Civil Society, University of Illinois Press, 2009. PP 83-129.
- Denise M. Horn, Women, Civil Society and the Geopolitics of Democratization, Rout ledge, 2010. PP 20-31.

راجع بخصوص إشكالية التحول الديمقراطي:

- عاطف سداوي (محرر)، نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها مشروع دراسات الديمقراطية في العالم العربي ومناقشتها، (بيروت: 2007).
- ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة: 2003.
- السيد يس، أزمة العولمة وانهايار الرأسمالية، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة: 2009.

الفصل الثاني

تطور أدبيات المجتمع المدني العربي

- نقد الذات -

المحتويات

أولاً: مدخل لفهم سياق التطور وموجهات المراجعة النقدية.

ثانياً: القراءة النقدية لاتجاهات تطور أدبيات المجتمع المدني ومجالاته، في التسعينيات من القرن العشرين.

ثالثاً: تراكم معرفي متميز في مسار الأدبيات في الألفية الثالثة.

رابعاً: قدرات المجتمع المدني للتأثير في الديمقراطية والإصلاح "إعادة قراءة لنتائج الدراسات حتى 2010".

■ الخلاصة.

■ المراجع .

أولاً: مدخل لفهم سياق التطور وموجهات المراجعة النقدية

لقد تمثل هدفنا من الفصل الأول، في تشجيع الخطاب الأكاديمي والسياسي، على إعادة النظر في الأدوار والتوقعات من المجتمع المدني، التي اتسمت خلال العقدين الماضيين بأمرين: أولهما: المبالغة في صياغة "الممكن" تحقيقه من حركة تصاعد الاهتمام بالمجتمع المدني، والارتفاع " بسقف التوقعات" بما لا يتفق مع "القدرات" أو "الممكن" تحقيقه، خصوصاً إزاء الديمقراطية والإصلاح. والآخر: النزوع إلى التعميم في النظر إلى منظمات المجتمع المدني، سواء فيما يتعلق بالإمكانات والقدرات أو فيما يتصل بالأدوار.

وقد أبرزنا من قبل أنه مع نهاية عام 2010، يكون قد انتهى العقد الأول من الألفية الثالثة، دون أن يتحقق "المأمول" أو "المتوقع" من المجتمع المدني العربي.. كذلك اتضح لنا أن هناك متغيرات عديدة، كونية وإقليمية، لم ننتبه إليها بالقدر الكافي، على الرغم من تأثيراتها العميقة في المجتمع المدني - وهو ظاهرة ثقافية اجتماعية سياسية واقتصادية- وكان من أبرزها: "توحش" السوق الرأسمالية في إطار العولمة، وتداخل النفوذ الاقتصادي مع السياسي، واللامساواة بين منظمات المجتمع المدني، وتصاعد امتداد جماعات مصالح داخل المجتمع المدني تدافع عن سياسات السوق ومصالحها الاقتصادية.

من جانب آخر، أنه بالإضافة إلى إغفالنا تأثير السوق في المجتمع المدني في مقابل التركيز على العلاقة المتوترة أو الصراعية بين المجتمع المدني والدولة، لم نقيم بشكل موضوعي تأثير الثقافة والقيم في منظومة المجتمع المدني ككل، أو في تفاعلات هذه المنظومة مع الثقافة المجتمعية... ومن ثم كانت المبالغة في التوقعات القائلة بأن المجتمع المدني يمكن أن يسهم بشكل رئيس في تحقيق الديمقراطية (وهو يفتقد في أغلبه الممارسة الديمقراطية) أو يمكن أن يؤثر إيجاباً في ثقافة المجتمع (وهو يفتقر إلى الثقافة المدنية).

في الفصل السابق أيضاً، أبرزنا إغفال أثر التطور التكنولوجي الهائل - كمتغير مرتبط بالعولمة - على المجتمع المدني، وأشرنا تحديداً إلى أننا لم نتوقف أمام قطاعات

واسعة من الشباب تتواصل عبر الشبكة الإلكترونية، في مساحة كبيرة تتسم بالمرونة والحرية.. وأن في السياق نفسه، شهدت الألفية الثالثة، في مصر وبعض الدول العربية مبادرات لحركات احتجاجية، أو مطلبية، أو اجتماعية، بدأت في هذا "المجتمع المدني الافتراضي"، عبر الشبكة الإلكترونية، ثم في خطوة تالية جاء التأييد من بعض منظمات المجتمع المدني الحقوقية... شهدت أيضا الألفية الثالثة - وهو الأهم - ثورة الديمقراطية والحريات والعدالة الاجتماعية، في تونس ثم مصر، والتي لعب فيها الشباب - عبر التواصل الإلكتروني - الدور القائد.

إذا كان ما سبق يلخص أهم الأفكار التي جرت مناقشتها في الفصل الأول، فإن

الفصل الثاني الذي نقدم له، يهدف إلى:

○ توثيق اتجاهات تطور الأدبيات التي اهتمت بالمجتمع المدني العربي، خلال العقدين الماضيين (1990-2010).

○ قراءة نقدية لما طرحته هذه الأدبيات في الفترة المذكورة .

○ الاستدلال على واقع المجتمع المدني في المنطقة العربية، وإمكاناته، ومؤشرات تقويمه.

○ الفجوات البحثية، ورؤية مستقبلية تحقق "نقلة نوعية" في دراسات المجتمع المدني العربي، في اتجاه تفعيل دورها لمساندة الديمقراطية والتغيير.

وقبل تناولنا لاتجاهات التطور في أدبيات المجتمع المدني العربي، يتعين إبراز

نقاط عدة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، نوجزها فيما يلي:

1. نحن حين نتحدث عن المجتمع المدني (مصر مثلاً) أو في عدد من البلدان العربية

(تلك التي نتناولها الدراسات بشكل مقارن) أو في المنطقة العربية ككل، فإن ذلك

ينبغي ألا يغفل حقيقة أن المفهوم ذاته - سواء نظرياً أو عملياً - هو مفهوم

لا يعكس تجانس الظاهرة... وإذا كنا قد استخدمنا في الفصل الأول مصطلح

أن المجتمع المدني "ظاهرة اجتماعية بامتياز"، فإن ذلك يعني أن هناك درجة عالية

من التفاعل بين السياق الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي من جهة، وبين

منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى.. هي ليست "كياناً متجانساً" من منظور الأداء والقدرات والأدوار، ومن منظور عدد العاملين والمتطوعين وسماتهم الثقافية والاجتماعية والموارد المادية المتاحة لهم.. وغير ذلك من أمور تعكس تباينات فيما بين منظمات المجتمع المدني، داخل البلد الواحد، بل في منطقته جغرافيه محددة داخل نفس البلد.

2. الأمر الثاني الذي نوليه اهتماماً كبيراً، هو أن هذا العمل، يرصد اتجاهات عامه وأن القراءة النقدية لأدبيات المجتمع المدني العربي، قد استندت - كما سنرى - إلى عدة مؤشرات تمكنا من التوصل إلى نتائج محددة.. من ذلك قدرة التراكم البحثي عبر عقدين على توظيف مؤشرات كمية وكيفية، ومدى مرونتها واستجابتها للواقع العربي من ناحية، والاتجاهات العالمية من ناحية أخرى، وإمكانات الأدبيات العربية على تعديل افتراضات نظرية (غربية وعربية) سادت هذا المجال البحثي.. أي إننا نؤكد في هذا السياق، أننا نهتم باتجاهات عامة أو ملامح عامة، لتطور البحوث والدراسات المعنية بالمجتمع المدني العربي (خصوصاً من منظور مقارن)، وأنه يمكن أن توجد عشرات البحوث والدراسات الأخرى، داخل مختلف البلدان العربية، لكننا نركز على نقد تلك التي سادت وشكلت "الكيان البحثي" (المنهج والمضمون والنتائج)، ومراجعتها.

3. ثالث الملاحظات التي يجب أن نضعها نصب أعيننا، أن الظاهرة محل الاهتمام، أي المجتمع المدني، وإن كان قد حدث استخدام وتوظيف واسع لها في العالم وفي المنطقة العربية، إلا أنها من حيث ملامحها الأساسية (أي النزوع للتطوع والفعل الإرادي وعدم الربحية، والتوجه إلى منفعة عامة أو منفعة مصالح فئات مهمشة) قائمة وموجودة في التاريخ العربي المبكر، ومنذ الربع الأول من القرن التاسع عشر (1821، في مصر ثم باقي الدول العربية)، ومتجذرة بعمق في التاريخ العربي الإسلامي الذي أسس للوقف أو الأوقاف (وأخذ عنه الغرب فكره المؤسسة الوقفية Foundations).

4. إذا كانت ملامح المجتمع المدني وأصوله قائمة في التاريخ العربي المبكر، إلا أن الذبوع والانتشار، اللذين صاحبهما اهتمام من جانب الخطاب السياسي والأكاديمي، يمكن تفسيره في العقدين الأخيرين، بعدة أمور من شأنها أن تربط ما ذكرناه في الفصل الأول، بما نتناوله في هذا السياق ..

متغيرات عالمية : تمثلت في سقوط الاتحاد السوفيتي و تفتت القوميات في شرق أوروبا، وهيمنة القطب الواحد، وظهور أفكار وكتابات تركز على "نهاية التاريخ"، "انتصار الديمقراطية"، "الرأسمالية وحرية السوق"، وغيرها من أفكار تبشر بمرحلة جديدة .. وصاحب ذلك، وتبعه أيضاً، اتفاقيات التجارة العالمية التي أسقطت الحدود الجغرافية، وخلقت أسواقاً كبرى أمام الرأسمالية، ثم تعمقت أبعاد العولمة لتمتد من الاقتصاد (الرأسمالية وحرية السوق)، إلى السياسة (الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان)، إلى الثقافة (عولمة القيم والتبشير بالحوار بين الثقافات والأديان)، ثم الأبعاد التكنولوجية (التقدم الرهيب في نظام الاتصال على وجه الخصوص والشبكات الإلكترونية التي أفرزت ما اصطلحنا على دعوته بالمجتمع المدني الافتراضي).

المفارقة هنا هي أن كل هذه الأبعاد لتجليات العولمة، التي دفعت إلى تصاعد الاهتمام بالمجتمع المدني، وارتفاع سقف التوقعات منه، باعتباره آلية رئيسة للتحويل الديمقراطي والإصلاح هي ذاتها التي نتوجه إليها نهاية، لإعادة النظر في انعكاساتها على المجتمع المدني.. ويحدث ذلك لحظة تبين الآثار السلبية للرأسمالية وتحرير قوى السوق على المجتمع المدني، و لحظة إدراكنا أن منظمات المجتمع ذاتها تعاني من أمراض الثقافة السياسية السائدة والنظام السياسي الذي تنشط من خلاله.. والأهم أن المراجعة النقدية في مطلع عام 2011، ونجاح الثورة في تونس ومصر في إسقاط النظم الحاكمة، ثم انتقالها إلى بلاد عربية أخرى، هي أحداث كبرى تؤكد ضرورة إعادة النظر في أدوار المجتمع المدني.

وفى سياق المتغيرات العالمية والكونية نفسها، كان للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، والوثائق التي خرجت عنها بدءاً من مؤتمر البيئة 1992، مروراً بالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا- 1993)، والسكان والتنمية (القاهرة - 1994)، وقمة العالم للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن - 1994)، ومؤتمر المرأة العالمي (بكين - 1995)، وصولاً إلى الإعلان العالمي للأهداف الإنمائية للألفية - التي صدق عليها والتزم بها رؤساء العالم وقياداته عام 2000 - كل هذه المتغيرات معاً، خلقت بيئة عالمية داعمة ومشجعة للمجتمع المدني، وفتحت الباب أمام تدفقات مالية من دول كبرى ومؤسسات تمويل عالمية وغيرها، تعزز دور المجتمع المدني، وتبشرنا بفرضية أساسية - كانت محوراً للدراسات - وهى أن المجتمع المدني سوف يؤثر إيجاباً على التحول الديمقراطي، ويسهم في مواجهة التحديات الإنمائية للألفية (وأهمها الفقر والبطالة وتحسين التعليم والخدمة الصحية وتمكين النساء، والبيئة ...).

رافقت ذلك كله منظومة جديدة من المفاهيم والاقترابات التنموية، كانت هي الأخرى في العقد الأول من الألفية الثالثة، محوراً للاهتمام الأكاديمي العالمي والعربي من أبرزها: الشراكة، الحكم الرشيد، بناء القدرات، المساءلة والمحاسبية، الشفافية، رأس المال الاجتماعي، المسؤولية الاجتماعية، الشبكات، المواطنة، التمكين ..

متغيرات إقليمية: تعكس مجموعة من العوامل التي تفاعلت مع المتغيرات العالمية، كانت محصلتها تغيراً في "خريطة المجتمع المدني" بالمفهوم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهو أمر حيوي سوف نخصص له فصلاً مستقلاً فيما بعد.. لكننا نكتفي في هذا السياق بالإشارة إلى تغير الخطاب السياسي العربي الرسمي، الذي يرحب بدور بناء للمجتمع المدني خصوصاً إزاء تحديات الألفية، وحدوث "انفراجة" ديمقراطية في بعض الدول العربية، صاحبها اتساع نسبي في مساحة الحريات، مما انعكس في أغلب الدول العربية (وبخاصة مصر، المغرب، اليمن، الجزائر،

البحرين..) على معدلات تصاعد غير مسبوق في عدد المنظمات التي أسست في الألفية الثالثة، وكذلك في تلك الأنشطة في المجال الحقوقي والتنموي.

العامل الآخر الحيوي في المتغيرات الإقليمية، هو توجه أغلب الدول العربية نحو تحرير قوى السوق، مع الارتباط - بأشكال مختلفة - بالشركات العالمية متعددة الجنسيات.. هذا الأمر أدى في بعض الدول بالمنطقة إلى تبني سياسة الخصخصة، و"تراجع غير منظم" من جانب الدولة عن دعم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. وهو بعد أدى بلا شك إلى التأثير بشكل جوهري في خريطة المجتمع المدني العربي، وإلى اهتمام غير مسبوق إعلامي وسياسي وأكاديمي، بظاهرة المجتمع المدني.. وكلها أمور قادت في النهاية إلى ما أطلقنا عليه "ارتفاع سقف التوقعات" من المجتمع المدني، وهو ما يدفعنا في اللحظة الحالية إلى إعادة النظر... عامل آخر رئيسي يدفع نحو المراجعة، وهو فاعلية قوى الشباب خارج المجتمع المدني التقليدي، وقدراته على التواصل والعمل معا ليقود إلى ثورات في دول عربية تضغط في اتجاه الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، خارج منظمات المجتمع المدني.

السؤال الحيوي في هذا السياق هو: ما معايير المراجعة النقدية لأدبيات

المجتمع المدني وموجعتهما؟ وما الذي يمكن أن تكشفه عنه؟

نحن نبحث عن القيمة المضافة added value لأهم الدراسات، التي طرحت أفكاراً أو أبعاداً جديدة، أضافت إلى التراكم المعرفي لبحوث المجتمع المدني العربي ودراساته. وسوف تكون بؤرة الاهتمام focus هي إبراز: كيف رأت هذه البحوث والدراسات إسهام المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي من جهة، ومواجهة تحديات التنمية البشرية من جهة أخرى؟

وإذا كان ذلك يندرج بشكل أو بآخر يندرج في التقويم Evaluation، ويساعدنا على المراجعة النقدية لأدبيات المجتمع المدني، واختبار الفرضيات التي تمت على أساسها صياغة أو رؤية المجتمع المدني، فإنه من الضروري - مادامنا نسعى لتجديد الفكر - أن نشير إلى المعايير التي نستند إليها .

فى هذا السياق يمكن أن نطرح المعايير الخمسة التالية، لتقويم التراكم البحثي،

وهى:

1. المعيار الأول: قدرة البحوث والدراسات المتراكمة خلال العقدين الماضيين، على الكشف عن ملامح الظاهرة. وإذا كنا قد ذكرنا أن "المجتمع المدني" كيان غير متجانس" حيث تشهد الظاهرة في المجتمع الواحد اختلافات كبيرة (وأحياناً تباينات)، تصبح قدرة هذه البحوث على الكشف عن هذا الكيان الإنساني غير المتجانس بُعداً مهماً، يسمح لنا في التقويم النهائي أن نذهب إلى أن ملامح هذه الظاهرة بأبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، قد أصبحت مفهومة لنا إلى حد كبير، بحيث يمكن تفسير الاتجاهات العامة لها من جانب، والخصوصية التي تتسم بها من جانب آخر، سواء من مجتمع إلى آخر أو من لحظة زمنية إلى أخرى.. هنا يتعين أن نأخذ في اعتبارنا أن المنطقة العربية ككل خصوصاً لحظة التوجه إلى دراسة المجتمع المدني (1990)، كانت - ولا زالت إلى حد كبير- تعاني من غياب المعلومات، وشبه غياب لقواعد البيانات بالمعنى العلمي المتعارف عليه، ومن ثم فإننا سنلاحظ أن العمل الأول المنشور بعنوان "المجتمع المدني العربي" (قنديل، منظمة سيفكس، 1995)، قد أشار في مقدمته إلى هذه الإشكالية.. والأكثر من ذلك أن الدراسة المذكورة لم تتضمن بيانات بعض الدول العربية بسبب غياب المعلومات (ورفض الإفصاح نظراً إلى الشفافية) وكان جزءاً من مهمة الكاتب أن يقوم بجولات ميدانية، في محاولة للكشف عن الظاهرة.. هنا يصبح أحد معايير تقويمنا: هل حدث تغيير في التراكم المعرفي، وفى توافر البيانات؟

2. المعيار الثاني: هو المرونة والقدرة على الاستجابة، التي توافرت في الدراسات العربية، نتيجة التجاوب مع قضايا جديدة، ومتغيرات جديدة، وكذلك الإسهام في التأثير في السياسات العامة بوضع بعض القضايا، في بؤرة الاهتمام.. هذا البعد - لا شك- مهم للغاية، لأنه يشير إلى أن الدراسات العلمية تتواكب مع تطورات

عملية تمس المجتمع المدني، ومن ذلك مثلاً التوجه بعمق أكبر إلى دراسة المنظمات الحقوقية من خلال سعيها للتأثير في سياسات الدولة، وفي مساعي الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي (قنديل وآخرون، المنظمات الحقوقية، 2006) .. كذلك الاهتمام البحثي بقضايا أطفال الشوارع وعمل الأطفال في بعض الدول العربية (تقرير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة: 2008).

3. **المعيار الثالث: توظيف مؤشرات كمية وكيفية في دراسات المجتمع المدني، وهذا** البعد قد تطور تدريجياً عبر الفترة 1990-2010، حيث حدث انتقال من الوصف والتحليل، ومن مرحلة المقولات العامة والتعميم، إلى مرحلة حالية أمكن فيها توظيف المؤشرات الكيفية والكمية معاً. ولعل مراجعة الإصدار العربي الجماعي (الذي نشر عام 1992)، الذي صاحب عقد المؤتمر العربي الأول للمنظمات الأهلية، الذي اعتمد على وصف القطاع الأهلي أو التطوعي في كل بلد عربي، من حيث التاريخ والتشريعات وغيره، إن قورن بأحدث إصدارات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية حول المؤشرات الكمية والكيفية لاختبار الفاعلية، يبرز لنا أهمية هذا المعيار، والنقلة النوعية التي تحققت (قنديل وآخرون، مؤشرات فاعلية المجتمع المدني العربي، 2010).

4. **المعيار الرابع: الذي يمكن الاحتكام إليه في مراجعتنا النقدية لدراسات المجتمع المدني، هو مدى قدرة هذا التراكم البحثي على المقارنة..** وهنا فإن المقارنة ضرورية للغاية من لحظة زمنية لأخرى، ومن نمط إلى آخر، ومن بلد إلى آخر.. في هذا الإطار نشير إلى التقرير السنوي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية والذي صدرت منه 9 (تسعة) تقارير حتى 2010، ويتم في إطار مقارن يغطي ما بين 11 و16 دولة عربية كل عام، ويشارك فيه فريق من الباحثين من مختلف الدول العربية.. ماذا يعني ذلك؟ يعني تراكمًا بحثيًا، يسهم في المقارنة بين أوضاع المجتمع المدني من بلد إلى آخر، ومن لحظة زمنية إلى أخرى، وأحياناً المقارنة بين أنشطة ومدى فاعلية النمط نفسه من المنظمات، ومن بلد لآخر (التقرير

السنوي التاسع، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتفاعلاته مع المجتمع المدني العربي، القاهرة: (2010) إذن مسار تطور البحوث، خصوصاً تلك التي ارتبطت بالشبكة العربية للمنظمات الأهلية، أرسى المقارنة، على مستويات متعددة، بين أوضاع المجتمع المدني في مختلف الدول العربية*.

5. المعيار الخامس: الذي يوجه القراءة النقدية لبحوث المجتمع المدني ودراساته، هو مدى نجاح هذا التراكم العلمي في تعديل فروض نظرية وإعادة النظر في بعض المسلمات .. هنا نصل إلى أهم أبعاد الدراسة النقدية لأدبيات هذا المجال البحثي، وهو ما تحقق في الأعوام الثلاثة الماضية..

إن المعايير الخمسة السابقة التي وجهت تناولنا لجانب رئيس من الأدبيات العربية، وحيث إننا لا ندعي مراجعة كل ما صدر عن الموضوع، فإن هناك ضرورة لإحداث نقلة نوعية في الدراسات - بعد مرور عقد من الألفية الثالثة - خصوصاً لإعادة النظر فيما يلي:

1. التركيز الشديد على علاقة الدولة بالمجتمع المدني، واستنباط نتائج تصنف هذه العلاقة إما في إطار الصراع أو التوتر، وإما في إطار الهيمنة وفقدان استقلالية منظمات المجتمع المدني.. هناك درجات وألوان مختلفة من العلاقات في البلد نفسه، والمنظومة التشريعية نفسها الحاكمة للمجتمع المدني، والنظام السياسي نفسه لا تقع بين إما / وإما، ولكنها تتدرج على متصل Continuum، لتعكس علاقات مختلفة ومتعددة تبعاً لعدة أمور.

2. إن هذا التركيز على علاقة المجتمع المدني بالدولة، قد قاد إلى فرضيات تحتاج إلى مراجعة، أهمها ما تعلق بأن التشريع الذي يقيد و يراقب المجتمع المدني، هو العامل الرئيس الذي يؤثر سلباً في فاعلية منظمات المجتمع المدني.. ومن ثم

* صدر التقرير الأول للشبكة عام 2001، في إطار تطوعي كامل من 12 باحثاً (في مصر، لبنان، الأردن، فلسطين، تونس، الجزائر، المغرب، الكويت، البحرين، قطر، اليمن، السودان) وذلك في سياق العام العالمي للتطوع.. ثم صدرت التقارير الثمانية الأخرى، متتالية حتى عام 2010.

- هيمنة فكرة أن "تحرير التشريعات"، سوف يؤدي بشكل آلي إلى تحقيق التوقعات المنشودة، التي ترى في المجتمع المدني قدرات هائلة لإحداث تحول ديمقراطي.
3. كذلك فإن الدراسات والبحوث في مسار تطورها عبر العقدين الماضيين، وتركيزها على إمكانات الإصلاح الديمقراطي، قد أغفلت البيئة الثقافية، ومن ثم تكون في حاجة إلى إعادة النظر في العلاقة بين المجتمع المدني والثقافة، بمعنى الأعراف والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع، وهو ما يقودنا إلى إعادة النظر في إمكانات وجود "ثقافة مدنية"، داخل منظمات المجتمع المدني ذاتها.
4. نحن في حاجة - حين نراجع ونقيم تطور بحوث المجتمع المدني ودراساته - إلى توجيه المسار نحو السوق وتأثيراتها في المجتمع المدني، وهو ما نبهنا إليه الفصل الأول. هنا نتذكر طرحنا للعولمة وانفتاح الأسواق لحساب رأسمالية اتجهت نحو "التوحش عبر الحدود الجغرافية لدول العالم"، ونتذكر إغفال آثار اختراقها للمجتمع المدني، وخلق قوى تتحالف معها، واختلاط النفوذ السياسي بالاقتصادي، وامتداده لقطاع مهم من المجتمع المدني يدافع عن مصالح اقتصادية وسياسية.. إن إغفالنا "لوضع السوق" وعلاقتها المتشعبة بالحكومة من جانب والمجتمع المدني من جانب آخر، قد يجعلنا نطرح تعريفاً جديداً ومعايير جديدة لتقويم المجتمع المدني.
5. الحاجة إلى إعادة النظر في فرضية أن المجتمع المدني هو أهم آليات الإصلاح والتحول الديمقراطي، في المنطقة العربية، خصوصاً إن كانت بعض دول المنطقة تشهد "أحزاباً مهمشة" وإلى جانبها حزب واحد مهيمن، أو أن الحياة السياسية لا توجد بها أحزاب (دول الخليج).. إن إعادة النظر هنا يمكن أن تمتد إلى اختلاط العمل السياسي، بتياراته وأفكاره، في منظومة المجتمع المدني، وهو أمر يحتاج إلى إعادة نظر.

الخلاصة إن "الرهان" من جانب أطراف وقوى داخلية وخارجية، على الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني العربي في الإصلاح والديمقراطية،

يتطلب بعد انتهاء العقد الأول من الألفية الثالثة، أن نعيد النظر فيه، ونقيم الفرص والإمكانات المتاحة له.

ثانياً: القراءة النقدية لاتجاهات تطور أدبيات المجتمع المدني ومجالاته في التسعينيات من القرن العشرين:

إذا كنا قد أشرنا من قبل إلى أننا نهدف إلى التعرف على تطور الدراسات المعنية بالمجتمع المدني العربي، من منظور رؤيتها لوزن هذه المنظومة في التأثير في الديمقراطية والإسهام في التنمية البشرية، فإنه من الحيوي التأكيد على أن نقطه البداية هي عام 1990 (وحتى عام 2010)، كذلك من المهم إبراز أن مرحلة ما قبل التسعينيات من القرن العشرين قد شهدت بحوثاً ودراسات عن الجمعيات الأهلية، في عدة دول عربية.. إلا أنها اتسمت بعدة ملامح، جعلتها تدور في "دائرة معينة تقليدية" تختلف بشكل كبير عن البحوث والدراسات التي ارتبطت بظاهرة المجتمع المدني في العقدين الأخيرين..

أهم هذه الملامح :

- ارتباطها بمدرسة الخدمة الاجتماعية SOCIAL WORK.
- تركيزها على الاقتراب الخدمي والرعايي.
- اهتمامها بإعداد كوادر للإشراف والعمل في المؤسسات الخدمية والرعايةية.
- التركيز على مدخل الفرد والمجتمع، والمفاهيم السائدة في علم النفس وعلم الاجتماع.

وقبل التسعينيات من القرن العشرين، توافرت بعض الدراسات التاريخية القيمة التي "أثرت" في بحوث المجتمع المدني ودراساته في الفترة من (1990-2010).. من هذه النماذج إبراز عملية التشكل التاريخي والثقافي لظاهرة الجمعيات في القرن التاسع عشر (سالم، القاهرة، 1981)، والتركيز على عملية تشكيل الروابط والطوائف المهنية في سياق اقتصادي اجتماعي وتاريخي (أنور عبد الملك، القاهرة، 1983). يضاف إلى ذلك دراسة قيمة عن الوقف الإسلامي توجهت في جانب منها نحو الأبعاد الاقتصادية،

والخيرية، وفي جانب آخر إلى الثقافة والفكر والتعليم والصحة (محمد عفيفي، القاهرة، 1990).

أهم نقد ذاتي يمكن إيدائه في هذا السياق، أن مثل هذه الكتابات المبكرة، خاصة ما اعتمد على المدخل التاريخي والثقافي، كان يجب أن تلفت نظرنا إلى توظيف التحليل الثقافي الاجتماعي من جهة، والسياسي من جهة أخرى، وينبغي ألا تقتصر على البدايات المبكرة وعملية التشكيل التاريخي، وإنما كان يجب على الجماعة الأكاديمية، والكاتب من بينهم، أن تنتبه إلى عمليات التشكل وإعادة التشكل التي تتأثر بالسياق الاقتصادي، والدفاع عن المصالح والمنافع، والقوى الاجتماعية الصاعدة والهابطة... وهو ما نؤكد عليه في هذا العمل حين يراجع بشكل نقدي، ما قدمناه في لحظة تاريخية "قريبة"، لكنها شهدت متغيرات كبرى تستدعي المراجعة...

قضية أخرى تفرض نفسها حين نراجع الكتابات السابقة والفرضيات، تتعلق بتوظيف المفاهيم. في هذا الإطار، وفي مرحلة ما قبل التسعينيات، كان الاهتمام الرئيس في مدرسة العلوم السياسية، وحين يوجد بعض الاهتمام بالجمعيات والمؤسسات الأهلية، يكون التوجه بشكل رئيس إلى جمعيات الأعمال Business Associations، باعتبارها ضمن "جماعات المصالح"، وبالفعل اتجه اهتمام بعض الدراسات العربية في الثمانينيات، نحو الجماعات الفاعلة Actors التي أثرت في صياغة السياسات العامة، وخصوصاً السياسات الاقتصادية، التي عرفت بسياسة الانفتاح الاقتصادي (قنديل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1985).. وحدث اهتمام ملحوظ بعد ذلك، بدراسة جماعات رجال الأعمال ثم النقابات المهنية من منظور تأثيرها في العملية السياسية، ومن منظور تحالفات اقتصادية وسياسية (قنديل القاهرة، 1992)، ثم الاهتمام بالنقابات العمالية.. وفي كل هذه الدراسات وغيرها، في باقي الدول العربية، كان المفهوم الذي يتم توظيفه هو جماعات المصالح Interest groups، حتى ونحن إزاء جماعات الأعمال، والمسجلة وفقاً لقانون الجمعيات الأهلية...

ومع نهاية التسعينيات، وغزو مصطلح المجتمع المدني *civil society* حدث تخلٍ عن المفهوم السابق، وصاحبه "تعميم" في استخدام المصطلح الوافد (المجتمع المدني)، والجدل والاختلاف حوله، وتعريفه، والبحث عن مكوناته (والتي استمرت الأحزاب السياسية جزءاً منها حتى السنوات الأولى من الألفية الثالثة)...

وهنا اعتمدنا على عدة معايير متوافق حولها عالمياً (المشروع الدولي المقارن لجامعة جونز هوبكنز) وتم تضمين جماعات المصالح - وهي منظمات لها سمة تطوعية وإرادية وتضم أعضاء أصحاب مصلحة واحدة للتعبير عنهم والدفاع عنهم والضغط على صانع القرار لتحقيق مصالحهم - على الرغم من أنها قد تتناقض في مصالحها مع المصلحة العامة، وقد تسعى إلى تحقيق منفعة لفئة محدودة، حتى إن كان على حساب المصلحة العامة للمجتمع...

هنا لا بد أن نتذكر أن جماعات المصالح هذه في سياق اجتماعي وسياسي واقتصادي، لا يتسم بالعدالة، بل قد يتسم باللامساواة، يصعب أن ندعى أنها منظمات ضمن المجتمع المدني. إن هذه الجماعات (أي جماعات المصالح) كانت تعرف باسم "جماعات الضغط" (في المدرسة الغربية) للدلالة على آليات القوة التي تمتلكها من نفوذ سياسي واقتصادي، أو الاثنين معاً، للتأثير في القرارات والسياسات *policies*... وهذا البعد لم ننتبه إليه - بوصفنا جماعة أكاديمية - في سياق شغفنا وتطلعنا إلى مجتمع مدني يؤثر إيجابياً في التحول الديمقراطي، وفي تحقيق إصلاح اقتصادي واجتماعي يحقق العدالة والتنمية. وسوف نعود فيما بعد لإعادة النظر في المفهوم ذاته (المجتمع المدني)، وعلى الأخص مكوناته أو وحداته.

1. إن التاريخ لمرحلة جديدة من البحوث والدراسات عن المجتمع المدني العربي - برغم عدم توظيف المصطلح أو شيوعه - بدأت في القاهرة عام 1989، بعقد المؤتمر الأول للمنظمات الأهلية العربية، والذي دعا إليه الأجنفد مع مؤسسات تمويل عربية وعالمية، وشاركت فيه 400 جمعية أهلية (واختار المؤتمر مسمى لها وهو المنظمات الأهلية). هذا المؤتمر الذي نُشرت بحوثه وأوراقه عام 1992

في مجلد ضخمة، هو الذي أطلق هذه المبادرة التي اتسمت بعدة أمور، من منظور هذا العمل العلمي:

أولها: أنها مبادرة علمية وعملية ارتبطت ببرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (الأجفند)، وأن هذا المؤتمر بأطرافه العالمية والعربية المشاركة، يمثل نقطة انطلاق على المستوى العربي لتطوير البحوث والدراسات وبرامج بناء القدرات من جانب، وتوجه نحو تأسيس الشبكة العربية للمنظمات الأهلية من جانب آخر. **ثانيها:** أنها اعتمدت على فريق عمل متكامل من الباحثين (18 باحثًا وخبيرًا)، قدموا أوراقًا بحثية تكشف عن واقع العمل الأهلي العربي في مختلف الدول العربية من حيث العمق التاريخي، وحجم القطاع، والتشريعات العربية وقضايا التمويل والإدارة والإعلام.

ثالثها: أن المؤتمر المذكور، سعى إلى أن يتخطى مجرد "الحدث" event الواحد، وخطط لآلية - مخصص لها موارد بشرية ومادية- تستكمل مسار البحث العلمي لهذا الموضوع من جانب، وتتبنى برامج بناء قدرات للمنظمات الأهلية من جانب آخر (وهي لجنة متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر التي استمرت في عملها من 1993 - 1997، ثم تحولت إلى الشبكة العربية للمنظمات الأهلية). ويتعين في هذا السياق إبراز أن هذه المجموعة من الدراسات التي ارتبطت بالمؤتمر الأول، كانت ذات طبيعة "استكشافية" أي إنها أول مراحل الكشف عن الظاهرة "في الواقع"، كما أنها كانت ذات طبيعة "وصفية" أي تصف الواقع في حدود ما هو متاح لها من بيانات ومعلومات.. ومن ثم لم تنطرق إلى تحليل نقدي للعلاقة بين الدولة وهذه المنظمات التطوعية، وبالطبع لم تتضمن مقارنات بين بلد وآخر، ولكنها سعت إلى تغطية عدة محاور، بشكل أفقى عبر الدول العربية، وعبر الموضوع أيضًا لخلق اهتمام بحثي. إذن أعمال المؤتمر العربي الأول للمنظمات الأهلية (القاهرة-1989)، والتي نشرت دراساته كاملة عام 1992، هو نقطة البداية في حركة اهتمام الأدبيات العربية وتطورها في مجال المجتمع المدني.

2. تبدأ سنوات التسعينيات تتوالى وتحمل معها تطورا في الاهتمام البحثي، ومنهجيته وموضوعاته.. لقد نشر عملان مميزان، في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، كانا محصلة لتفاعل عربي وعالمي (من جانب لجنة متابعة المنظمات الأهلية التي أوكلت إليها بعد المؤتمر العربي الأول 1989 مهام تهيئة البيئة العربية للنهوض بالعمل الأهلي) الأول مع منظمة التحالف العالمي للمواطنين Civicus.. ففي عامي 1994 و1995، نشر إصداران على التوالي بالعربية والانجليزية، بعنوان "المجتمع المدني في العالم العربي" وفي الوقت ذاته نشرت دراسات بعدة لغات (منها اللغة العربية)، ومن جانب Civicus أيضا، عن المجتمع المدني في أوروبا، وفي آسيا، وفي أفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وأمريكا الشمالية (مواطنون، 1995).. كانت هذه الدراسات جميعا، المقدمة الرئيسة لفهم ماذا يدور في المنطقة العربية، وما يحدث في خارج هذه المنطقة.. وهكذا بدأت تتوافر الرؤية المقارنة للواقع، والرؤية العالمية لدور المجتمع المدني على مستوى العالم.

إن دراسة عن المنطقة العربية بعنوان "المجتمع المدني في العالم العربي" (قنديل، 1994)، تخطت الواقع بمؤشراته الكمية والكيفية، وتجاوزت التاريخ لتطرح بقوة -في ضوء كل هذه الأبعاد- إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، ثم طرحت (في الفصل الخامس) رؤى المستقبل.. وتضمن هذا العمل تحليلاً للنظم السياسية العربية، وانعكاساتها على واقع المجتمع المدني، والعلاقة بين التحول الديمقراطي "المراقب أو المقيد"، ومنظمات المجتمع المدني.. وبالطبع فإن هذا العمل تقدم إلى قلب (التفاعلات السياسية في المنطقة)، وشجع الجماعة الأكاديمية في العلوم السياسية على ارتياد هذا المجال، بالإضافة إلى أنه (كما ذكرت مقدمته) نقل للغرب وللعالَم، ما يحدث في المنطقة العربية..

من جانب آخر كانت الترجمة العربية للدراسات من كل مناطق العالم، في الموضوع نفسه، وقد حملت عنوان "مواطنون" مما أسهم بلا شك في التفاعل بين

الباحثين في كل مناطق العالم.. كان أهم ما قدمه إصدار سيفكس المذكور "مواطنون: دعم المجتمع المدني في العالم" (سيفكس، القاهرة 1995) الفصل الأول التحليلي (بقلم ميغل دراسي، راجيش تاندون) الذي ناقش انعكاسات المتغيرات العالمية على تصاعد المجتمع المدني في كل دول العالم، وتحدث عن نظام عالمي جديد (اقترب إلى حد كبير من العولمة)، يكسر الحدود الجغرافية لكل دولة، ويحقق تقاربًا غير مسبوق بين منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، من أجل الحصول على الحقوق، والحريات، والديمقراطية.

3. في هذه الفترة الزمنية نفسه - النصف الأول من التسعينيات - بدأ المشروع الدولي المقارن للمجتمع المدني في إطار جامعه جونز هوبكنز الأمريكية، (والذي تم التعبير عنه في المرحلة الأولى من المشروع في البداية بمصطلح المنظمات غير الربحية)، ينشر أعماله ويناقشها في المحافل العربية والعالمية.. وكانت الإصدارات الأولى لجامعة جونز هوبكنز الأمريكية - التي أطلقت المشروع - تناقش في ضوء المنهجية المتفق عليها، أوضاع كل بلد على حدة ومنها (مصر)، ثم تحرير كل هذه الإسهامات في إصدار واحد، يصلح للمقارنة والتحليل.

يتعين إبداء ملاحظة رئيسة على الإصدارات السابقة وتفاعلاتها مع أدبيات المجتمع المدني العربي. ومن منظور هذا العمل العلمي الذي يركز على مراجعة الفرضيات والإسهام في التجديد الفكري، تتجه هذه الملاحظة إلى أن هذه الأعمال المذكورة - ضمن دراسات عالمية - اهتمت بالتفاعلات بين السياسة والمجتمع المدني العربي، لكنها لم "تسطر" أي توقعات كبرى عن إمكانيات المجتمع المدني في إحداث التغيير السياسي أو الديمقراطي، بل إن طرح هذه المناقشة في مراحل تطور مشروع جامعة جونز هوبكنز الأمريكية في التسعينيات - والتي كان الكاتب مشاركاً فيها - كان يقابله تأكيد على أدوار اجتماعية واقتصادية، وخدمات للمجتمع، وقد يصل في حده الأقصى إلى حريات التعبير وتبني أدوار دفاعية Advocacy .. ومن ثم فإن

المشروعات الجماعية السابقة، التي شارك فيها خبراء من مختلف مناطق العالم، لم تركز على دور المجتمع المدني في الديمقراطية والإصلاح، وإنما جاء ذلك في مطلع الألفية الثالثة تحديداً، ومدعماً بتدفقات مالية من مؤسسات التمويل العالمية وبعض الدول الكبرى.

4. لقد شهد النصف الأول من التسعينيات في القرن العشرين، دراسة عربية مميزة، امتدت إلى العمق الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، للمجتمع المدني، نشرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام (قنديل، بن نفيسة، القاهرة 1995) في مجلد ضخم (924 صفحة).. كانت هذه الدراسة تركز على مصر فقط، لكنها اتسمت بالشمول والعمق، حيث بدأت بطرح الجذور التاريخية للعمل التطوعي من خلال الطرق الصوفية، والأوقاف، ثم روابط العمال والطوائف المهنية في القرن التاسع عشر.. مروراً بالعهد الليبرالي في مصر 1923 - 1952، ثم انعكاسات ثورة يوليو 1952 على العمل التطوعي، حيث اتجهت إلى وضع القيود عليه من خلال التشريعات.. ثم يناقش هذا العمل الانتقال إلى مرحله سياسية واقتصادية مختلفة (1970-1981) شهدت التعددية السياسية المقيدة والتحرير الاقتصادي، وصولاً إلى عام 1995 والتفاعلات بين المجتمع المدني والدولة.. هذا العمل المشترك لكاتبتين من (مصر و تونس) قد تحقق بدعم معهد البحوث العلمية الفرنسي للتنمية والتعاون، وتضمن أول قاعدة بيانات عن الجمعيات الأهلية في مصر، وتوزيعها النوعي والجغرافي.. وهو ما فتح الباب أمام باحثين آخرين. وفي التوقيت نفسه، صدرت سلسلة كتب عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي، اهتم كل منها ببلد عربي واحد، وتضمنت: مصر، لبنان، تونس، الأردن، المغرب، فلسطين، السودان... وقد اهتمت جميعها بمحور المجتمع المدني ضمن آليات الإصلاح السياسي (مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة 1995). ولا شك أن سلسلة الدراسات هذه، المشار إليها قد قدمت إطاراً مقارناً تعمقت فيه فكرة أن المجتمع المدني يمكن أن يسهم بقوة في

تحقيق الإصلاح والديمقراطية، ودون تناول لقدرات هذه المنظمات، أو السياق الثقافي والاجتماعي، الذي يمكن أن يؤثر سلباً في أداء منظمات المجتمع المدني.

5. من جانب آخر وجه مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، اهتماماً كبيراً، في إطار نشاطاته العلمية إلى المجتمع المدني، وظهرت عدة إصدارات في التسعينيات تناقش المفهوم، وإشكاليته في المنطقة العربية، والرؤى المتباينة له، ما بين القبول أو الرفض أو التحفظ.. وأهم ما أسهم به في هذا الإطار هو طرح العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المنطقة العربية، والتيارات المختلفة (خصوصاً الإسلامية والليبرالية) التي تفاوت قبولها للمفهوم "الغربي" ورؤيتها للعلاقة بينه وبين الثقافة العربية.

6. في النصف الثاني من التسعينيات من القرن العشرين، برزت نقطة تقدم أخرى للأدبيات العربية، حيث تم عقد المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية (القاهرة 1997).

إن المؤتمر المذكور، وما صاحبه من دراسات تم تكليف خبراء بها، قبل المؤتمر بفترة كافية، عقد في إطار متغيرات عالمية وإقليمية مختلفة عن المؤتمر الأول (1989).. وكان عقد هذا المؤتمر، في نهاية التسعينيات، بمثابة "مظاهرة عربية" كبرى (1500 مشارك ومشاركة من كل الدول العربية) تضغط في اتجاه الإصلاح السياسي والاقتصادي من جهة، وفي اتجاه تفعيل دور منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى.

كانت المنظمات العربية أكثر "تضجاً وحرراً" من هيمنة الدولة وخطابها السياسي التقليدي، وكانت العولمة على الأبواب، وكاد القرن الحادي والعشرون يبدأ بينما قضايا الأمية ونوعية التعليم وقضايا الفقر والبطالة وقضايا المرأة وغيرها، لا زالت تحاصر المنطقة العربية.. وفي 1997، أبدت المنظمات العالمية ومؤسسات التمويل الدولية، دعمها للشريك الفاعل الجديد.. فكان أيضاً الحضور الدولي والمساندة لمنظمات المجتمع المدني العربي، وتوجهها نحو دعم التشبيك Networking، ومن ثم كان إعلان الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (تحت التأسيس).

إذن كانت هناك متغيرات عالمية وأخرى إقليمية جديدة، مع نضج أكبر لنشطاء المجتمع المدني، و"وعى كوني" يزحف للمنطقة العربية لتحرير العمل الأهلي التطوعي.. كيف انعكس ذلك على الدراسات والبحوث؟

لقد انعكس ذلك على مضمون الموضوعات التي تم طرحها من جانب، والمنهجية من جانب آخر، ويمكن الإشارة إلى ما يلي:

○ لقد طرحت إحدى الدراسات المهمة سؤالاً عن طبيعة دور منظمات المجتمع المدني في زمن "الخصخصة والعولمة" (د. محمد عابد الجابري، 1997).. إن إعادة قراءة الدراسة المذكورة، للمفكر الكبير د. محمد عابد الجابري، بعد 13 عاماً من كتابتها تجعلنا على ثقة بأن خطوات تطور البحوث حتى عام 2010، وتوجهنا الحالي نحو "العدالة الاجتماعية"، والفروق الطبقيّة الشاسعة التي عمقتها العولمة، وسياسات التهميش والإقصاء، كلها تشكل خريطة المخاطر أمام المجتمع المدني العربي، وتجعلنا نثير السؤال الذي طرحه الجابري عام (1997): "أي دور تلعبه منظمات المجتمع المدني؟" وذلك في عام 2010 ..

الدراسة هذه، إذن، تضمنت العولمة وسياسات التهميش والإقصاء وإخفاق سياسات الدولة في التعامل مع قضية العدالة الاجتماعية، وتنبأت على حد ما ذكره الجابري "باتساع الشأن الإنساني" في سياق الفقر والتهميش، وإن لم تتجح منظمات المجتمع المدني في "التأثير من داخل النظام ذاته"، فسوف يعنى ذلك الإخفاق في مهامه..

○ دراسات أخرى مهمة، نوقشت في المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية (1997)، ركزت على الصعوبات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين (الباز، 1997)، وهى دراسة ميدانية مقارنة، اعتمدت على الاستبيان، وتوجهت لاختبار البنية المؤسسية للمنظمات، والممارسة الديمقراطية، والعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة، وأولويات المشاكل.

○ وفي السياق نفسه، أشير إلى توجه جديد، أفصح عن نفسه في دراسات مؤتمر 1997، هو الاهتمام بثقافة المجتمع المدني ومراجعة نقدية للتأثيرات المتبادلة بين الإعلام والمجتمع المدني (د. محمد السيد سعيد، 1997، القاهرة) وقد تكاملت مع الدراسة المذكورة، أخرى اهتمت بالتطور العالمي في تكنولوجيا الاتصالات، وتفاعلاتها مع المجتمع المدني (د. مصطفى المصمودي، 1997).. وقد كان طرح مسألة المرأة العربية" (إيملى نفاع، 1997)، جزءاً من نسيج التوجهات الجديدة لدراسات المجتمع المدني، وتكامل معه ما تم طرحه ومناقشته عن النساء العرب وقضايا التنمية البشرية (فرح، 1997) .

وإذا كنا في هذا العمل، وفي هذا الجزء بالتحديد، نهدف إلى تناول المسار العام لتطور أدبيات المجتمع المدني، على وجه العموم، ونركز على القراءة النقدية لها من منظور "وزن منظمات المجتمع المدني" في عملية التطور الديمقراطي والإصلاح، يصبح من الحيوي التوقف أمام ثلاثة موضوعات تم طرحها في مؤتمر الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (1997)، ولم نهتم بها بالقدر الكافي.

الموضوع الأول: مجتمع المخاطر، الذي نبه إليه المفكر الكبير (د. عابد الجابري)
والآثار السلبية للعولمة والشركات الدولية متعددة الجنسيات، وغياب العدالة الاجتماعية وازدياد الفوارق بين الطبقات.. كان هذا الموضوع يستحق دراسة أعمق، ومزيداً من البحث لكي يحدد لنا " أي دور يمكن أن يلعبه المجتمع المدني؟ (وهو بالفعل عنوان هذه الورقة المتميزة) ومن ثم فإن ذلك كان سيجعلنا أكثر واقعية، ويمنعنا من الارتفاع بسقف التوقعات من المجتمع المدني العربي، وكانت القراءة الأعمق لعابد الجابري (عام 1997) ستقودنا إلى فهم تأثير عولمة الرأسمالية والسوق، على طبيعة الكيان غير المتجانس، الذي نتوافق حوله "بالمجتمع المدني"، ويرتبط في جانب منه بالرأسمالية والسوق.

الموضوع الثاني: الثقافة المدنية هي جوهر الديمقراطية، وهي إفراز أو محصلة لسياق سياسي ومؤسسات تنشئة اجتماعية وسياسية، من أحزاب وأعلام ومدارس وجامعات، بالإضافة إلى الأسرة ..

ولفت د. محمد السيد سعيد نظرنا في دراسته عام 1997 إلى أن هذا السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي، يفتقد إلى مضمون الثقافة الديمقراطية/المدنية.. ويصبح السؤال هو: كيف يسهم المجتمع المدني في تعميق هذه الثقافة وطرح نماذج للحوار والتسامح والديمقراطية والإدارة السلمية للمنازعات، والمجتمع المدني ذاته لا يمارسها؟

الموضوع الثالث: يتعلق بتفاعلات المجتمع المدني مع تكنولوجيا الاتصال، وتم طرحه عام 1997، ولكن لم نهتم به عملياً بالقدر الكافي في عصر العولمة، إلا في السنوات الخمس الأخيرة.. كذلك فإن اهتمامنا اتجه إلى تطوير تكنولوجيا الاتصال في المجتمع المدني، دون أن ننير السؤال الذي طرحناه عام 2010 في الفصل الأول وهو: ما "تأثير المجتمع المدني الافتراضي" (في الشبكة الإلكترونية) في المجتمع المدني التقليدي؟

7. وقبل انتهاء التسعينيات من القرن العشرين، صدرت عدة كتابات عربية مهمة، بدأت في طريق البحث عن "التغيير"، بعبارة أخرى، طرحت هذه المجموعة من الإصدارات إمكانات النهوض والإصلاح من خلال منظمات المجتمع المدني.

○ في هذا السياق أشير إلى دراسة بعنوان "العمل الأهلي والتغيير الاجتماعي"، تبني نشرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام (قنديل، 1998) وركزت هذه الدراسة - في ثلاثة أقسام - على إمكانات التغيير في وضعية المرأة في مصر، من خلال منظمات المجتمع المدني، واستشهدت بالخبرة التاريخية لهذه المنظمات التطوعية، في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وحتى تاريخ إصدار العمل. وفي القسم الثاني من الدراسة، كان أول عمل تحليلي على المستوى العربي، يتعلق "بالمنظمات الحقوقية"، وتضمن القسم الثالث المنظمات المعنية "بالتنمية والتمكين".

○ كذلك صدرت أول دراسة عربية مقارنة، عن المرأة في المنظمات الأهلية، تبنتها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (أمانة لمريني وآخرون، 1999)، امتدت إلى الأردن، وفلسطين، والمغرب، واليمن، ومصر، والكويت.. وقد ركز فريق البحث على وضعية المرأة في منظمات المجتمع المدني في الدول العربية الست ضمن الدراسة، وإشكالية وضعية المرأة العربية في السياق الثقافي العربي، وقدرات منظمات المجتمع المدني على التأثير في مواجهة القيم والثقافة السائدة.

○ دراسة أخرى سعت إلى البحث عن إمكانات النهوض بمنظمات المجتمع المدني العربي، وتبنت مفهوماً موسعاً لبناء القدرات، باعتباره "حزمة من أدوات المعرفة والبحوث، والتدريب، وقواعد البيانات، والتشبيك، وتفاعل الخبرات وتكنولوجيا الاتصال، تستهدف النهوض بقدرات المنظمة، المادية والبشرية والمؤسسية والتأثير إيجاباً في فاعليتها".. وتعرضت الدراسة المذكورة (قنديل، 1997)، إلى الخبرات الغربية وإمكانات الاستفادة منها، وعلى وجه الخصوص، تأسيس "مراكز التطوع" وهو ما تحقق في بعض الدول العربية، في الألفية الثالثة (الأردن، لبنان، مصر..)، وكانت الدراسة المذكورة أحد إسهامات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، لصياغة مفهوم علمي عربي لبناء القدرات، أوسع من مجرد التدريب، ويمتد إلى الثقافة والمعرفة.

ثالثاً: تراكم معرفي متميز في مسار الأدبيات، في الألفية الثالثة:

لقد شهدت السنوات العشر في الألفية الثالثة، تطوراً غير مسبوق، في دراسات المجتمع المدني وبحوثه.. وقبل أن نتوقف أمام أبرز أدبيات هذه المرحلة، فإن من الأهمية بمكان تناول أهم سمات هذا التطور، وذلك على النحو التالي:

1. نشير بداية إلى أنه قد أصبح هناك توافق حول المفهوم ذاته ومكوناته، وتراجع إلى حد كبير الجدل والنقاش حول "مفهوم المجتمع المدني" حتى إن تم انتقاده، خصوصاً في الفرضيات الغربية التي استند إليها. ومن ثم اتجهت الجماعة الأكاديمية العربية، ومن بينها الكاتب، في اتجاه "قبول هذا المفهوم العالمي" باعتباره اقتراباً بحثياً ملائماً لتحليل بنية هذه المؤسسات التطوعية الإرادية التي

تقف ما بين الدولة والسوق، وباعتبار أن اقتربات تحليل المجتمع المدني، تسمح لنا بفهم التفاعلات السياسية والاقتصادية بين سياسات الدولة والمجتمع ككل، وتجعلنا نقرب أكثر من القوى الاجتماعية الفاعلة، ومن الحراك الاجتماعي والسياسي في الدول العربية، بل إن توظيف مفهوم المجتمع المدني civil society، يسمح لنا في أبعاد كثيرة منه، بفهم التفاعلات المحيطة بالعولمة - السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية- وتحليل ظاهرة "المجتمع المدني العالمي" .. (قنديل، القاهرة 2002).

2. من منظور المكونات أو الوحدات التي يتضمنها مفهوم المجتمع المدني، أصبح

هناك استقرار حول المعايير الخمسة التي تبناها المشروع الدولي المقارن للمجتمع المدني، في جامعة جونز هوبكنز، وهي:

- التطوعية والعنصر الإرادي.
- الاستقلالية "النسبية" عن الحكومة.
- عدم الربحية.
- التوجه نحو المصلحة العامة أو النفع العام.
- إنها غير "مسيسة" وبمعنى محدد هو عدم السعي باتجاه السلطة أو مساندة أحزاب أو مرشحين في الانتخابات.

بناء على ذلك، فإن الاتجاه العام الذي يميز الأدبيات العربية في الألفية الثالثة،

هو استبعاد الأحزاب السياسية وخضوعها لدراسات أخرى مستقلة باعتبارها تهدف إلى الوصول للسلطة، وكذلك التعامل مع النقابات المهنية واتحادات العمال، بوصفها حالات حدية **Marginal cases**. وقد استند ذلك إلى أن العضوية إجبارية في الأولى، ولأن الثانية في الحالة العربية غير مستقلة عن الحكومات، إن وجدت (لأن دول الخليج العربي لا تسمح قانوناً باتحادات عمالية، وهي من جانب آخر تشهد تسجيل الجماعات المهنية ضمن تشريع الجمعيات).

3. من منظور المنهجية، شهدت الألفية الثالثة منهجيات متنوعة ومتكاملة في الوقت نفسه، تسمح بمزيد من العمق في التحليل، وتوفر إمكانات المقارنة من بلد لآخر، ومن نمط لآخر.. أبرزها:

- العمل الميداني fieldwork، الذي استند إلى استبيانات، توجه إلى المنظمات ونشطاء المجتمع المدني، كما توجه إلى المنتفعين من الخدمات، وارتكز على مقابلات شخصية، ومناقشات جماعية F.G.D، والتحليل المقارن.
- تطور أساليب التحليل الإحصائي ومنهجيات بناء قواعد البيانات.
- المنهج التاريخي والثقافي المقارن.
- بالإضافة إلى تطور أساليب التحليل الإحصائي للبيانات وتوظيف برامج جديدة.
- اقترابات بحثية متكاملة، في العمل نفسه، من جانب مختلف أنواع العلوم الاجتماعية (السياسية، الاقتصاد، الاجتماع، القانون، التاريخ، علم النفس..)، وهو ما يعرف بالاقتراب المتعدد Multi Disciplinary Approach .

4. ومن منظور الموضوعات والقضايا التي اتسع الاهتمام بها في الألفية الثالثة، من جانب الأدبيات العربية للمجتمع المدني، يمكن الإشارة إلى ما يلي من موضوعات امتدت إليها دراسات المجتمع المدني:

- تحليل التشريعات العربية والعلاقة بين المجتمع المدني والدولة.
- دراسة المجتمع المدني العالمي، وتفاعل منظمات المجتمع المدني العربي مع هذه الظاهرة (قنديل، 2002).
- دراسات متراكمة في الألفية الثالثة، تركز على المجتمع العربي المدني في مواجهة تحديات التنمية، كان أبرزها في الاهتمام العربي: مكافحة الفقر، تمكين المرأة، البيئة، بطالة الشباب، الفئات المهمشة من الأطفال (راجع التقارير السنوية للشبكة العربية للمنظمات الأهلية من عام 2001 إلى 2009).
- دراسات اتجهت نحو تقويم انعكاسات منظمات المجتمع المدني على عملية التحول السياسي والاقتصادي (قنديل وآخرون، 2008)، مع توجه تدريجي نحو

بناء منظومة مؤشرات لاختبار فاعلية المجتمع المدني (2010)، وهو مجال حيوي يمثل تحدياً رئيساً أمام الباحثين العرب، للابتعاد عن المقولات العامة، والمبالغات، و"التعميم".

○ دراسات ركزت فقط على قطاع المنظمات الحقوقية **Advocacy organization**

خصوصاً في الدول العربية التي تشهد تحولات ديمقراطية (إيمان حسن، الحسيني، فتوح، 2006) وأخرى توجهت إلى إجراء استطلاعات رأى لنشطاء حقوق الإنسان (قنديل، المجلس القومي لحقوق الإنسان، 2009)، للتعرف على أولويات القضايا الحقوقية، والعقبات الرئيسية التي تواجه تفعيل النشاط، والاقتراب أكثر من رؤى هذه المنظمات للديمقراطية والإصلاح.

5. من بين الموضوعات التي اهتمت بها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية مبكراً في الألفية الثالثة (2004) الكشف عن مكانة المرأة في منظمات المجتمع المدني، وكان ذلك من منظورين، أولهما: وزن المنظمات المعنية بالمرأة في إطار المجتمع المدني، في 14 دولة عربية، سواء من حيث الكم أو مجالات الاهتمام أو أولويات القضايا والفئات التي تتوجه نحوها. والآخر: وزن النساء العرب في مواقع القيادة وصنع القرار في المجتمع المدني.. وقد أبرزت النتائج تصاعد قضية المرأة العربية على جدول الأعمال، وبخاصة تلك التي نشطت على المستوى الحقوقي والتتويري، كما كشفت عن تباينات أو اختلافات بين مختلف الدول العربية محل البحث، في إدراكها لمفهوم "تمكين المرأة"، الذي يتخطى المفهوم الاقتصادي، ليمتد إلى عناصر القوة السياسية والاجتماعية.. كما أماطت هذه الدراسة، وما تبعها من دراسات متعمقة عن المرأة (قنديل، المرأة والمجتمع المدني في مصر، 2009) اللثام عن محدودية المواقع التي تشغلها النساء، في مجالس الإدارات (وذلك إن استثنينا المنظمات النسائية المغلقة)، إذ تتراوح بين 8% (في مصر) وحوالي 22% (في لبنان والمغرب). واهتمت أيضاً دراسات أخرى بالعنف الموجه إلى النساء، ولعل هذا الموضوع الذي كان أحد "التابوهات" التي

لم تخرج إلى العلن، أهم إفرزات المشهد العربي، في العقد الأول من الألفية الثالثة.. وكان هذا الكشف الواضح لأبعاد العنف ضد المرأة، نتائج جهود بعض المنظمات ومبادراتها في المغرب ولبنان والأردن ثم في مصر ودول أخرى. وحرصت الدراسة على تأكيد على أن بعض القضايا ذات الحساسية (العنف ضد المرأة) أصبحت محل دراسات ميدانية، بادرت بها منظمات المجتمع المدني، وامتدت إلى مجالس وأجهزة شبه حكومية (منها المجلس القومي للمرأة في مصر، وفي البحرين... وغيرهما)، وهو من الأهمية بمكان، أن هناك إمكانات وفرص للتأثير في التشريعات وفي الاتجاهات المجتمعية.

6. في تناول ملامح تطور الأدبيات العربية في الألفية الثالثة، تجدر الإشارة إلى التراكم المعلوماتي والمعرفي للتقارير السنوية، التي تصدر عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. هذا التراكم الذي حققه إصدار الشبكة لتقارير سنوية بدءاً من عام 2001 (بمناسبة العام العالمي للتطوع)، وضم الدول العربية كافة، على أن يصدر دورياً، معتمداً على خبراء وباحثين متخصصين من كل بلد عربي، ومن ثم يوفر تراكمًا معلوماتيًا، يسمح بمتابعة وفهم أفضل لتطورات تلحق بمنظمات المجتمع المدني، وفي الوقت نفسه يثري موضوعاً محددًا يكون محوراً للاهتمام. ومن ثم اتجه التقريران الأول والثاني، نحو تقديم خلفية تاريخية لمنظمات المجتمع المدني في كل بلد عربي، والإطار التشريعي ومدى تطوره، والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.. واتجهت التقارير التالية نحو اختيار قضية واحدة تتعلق بتحديات التنمية البشرية، والكشف عن وزنها في منظومة المجتمع المدني، في مختلف الدول العربية.. فكانت موضوعات التقارير السنوية للشبكة على النحو التالي:

- قضية مكافحة الفقر، وتقويم الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني (2004).
- قضية تمكين المرأة العربية، ومدى الوعي بها في منظومة المجتمع المدني (2005).
- قضية بناء شراكة فاعلة لمواجهة تحديات التنمية البشرية (2006).

- الشباب في منظومة المجتمع المدني العربي (2007).
- الأطفال واتجاهات الاهتمام بها، ووزن ذلك الاهتمام (2008).
- قضايا البيئة في منظومة المجتمع المدني العربي (2009).
- المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتفاعلاته مع المجتمع المدني العربي (2010).

تبقى الإشارة إلى أمرين مهمين ارتبطا بهذه التقارير السنوية:

الأول: إن التقرير المذكور هو الوحيد على الساحة العربية، الذي يُعنى بقضايا المجتمع المدني، بشكل دوري ومنتظم، إذ إنه يصدر سنوياً، ويغطي بشكل مقارن أغلب الدول العربية.

والآخر: يرى أن الاعتماد على فريق عمل عربي قد أدى إلى تشكيل ما نطلق عليه "الجماعة الأكاديمية" المعنية بدراسات المجتمع المدني، حيث شارك في هذه التقارير أكثر من 100 باحث من مختلف التخصصات.

7. من منظور اهتمام دول عربية، بدأت تتوجه نحو هذا المجال البحثي، حري الإشارة إلى الاهتمام المتصاعد - والحديث نسبياً- من جانب دول مجلس التعاون الخليجي، بتفعيل دور المجتمع المدني.. نلمس ذلك في أعمال متعددة، تم نشرها في الألفية الثالثة، من جانب مكتب وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل لدول مجلس التعاون الخليجي (البحرين)..

أشير في هذا السياق إلى دراسة بعنوان "المجتمع المدني، في دول مجلس التعاون" (عدنان القرشي وآخرون، 2006)، كما أشير إلى أن الدراسة الميدانية الواسعة، التي تم تطبيقها في كل دول مجلس التعاون الخليجي، عن "بناء شراكة فاعلة بين منظمات المجتمع المدني و الحكومات"، تكشف عن آراء الجمعيات الأهلية إزاء تفعيل الشراكة، لمواجهة تحديات التنمية (قنديل، 2008، البحرين).. كذلك الدراسة الميدانية الكشفية عن ممارسات شركات القطاع الخاص، في دول مجلس التعاون الخليجي لمبادئ المسؤولية الاجتماعية (قنديل، 2009، البحرين) من جانب آخر، حدث اهتمام متنامٍ للكشف عن أوضاع المجتمع

المدني في العراق، وهو وضع معقد للغاية، يستلزم توجيه مزيد من الجهد لدراسته، في ضوء الوضع السياسي، والطائفي، والأمني داخل العراق ..

8. قد يكون من الحيوي الإشارة إلى أن جانباً من الدراسات العربية للمجتمع

المدني، قد أتجه بشكل مباشر لتطوير الفعل **Action Oriented Research**،

سواء التأثير في سياسات الدولة (وكانت الغالبية)، أو التأثير في منظمات المجتمع

المدني والنهوض بها. من النماذج الأخيرة ما اتجه إلى صياغة أولويات التدريب

في الدول العربية، من خلال استطلاع الآراء ذاتها (العامري، دراسة احتياجات

التدريب، 2002)، وهي دراسة تبنتها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بالقاهرة.

منها أيضاً ما اتجه إلى النهوض بقدرات الحكم الرشيد **Good Governance**

في منظمات المجتمع المدني (ليلة، قنديل، 2006).. نشير أيضاً إلى دراسة ركزت

على تطوير المنظمات العاملة في مجال حماية المستهلك في مصر (القرنشاوي،

وآخرون، 2008).. غير أنه تتعين الإشارة إلى أن سلسلة من الدراسات

المبسطة علمياً اتجهت نحو نشطاء منظمات المجتمع المدني العربي، تعد بمثابة

(أدلة معرفية وعملية)، تهدف إلى بناء القدرات، واهتمت بعدد من القضايا

المركزية، منها الحكم الرشيد، التخطيط الإستراتيجي، إعداد المشروعات، التقويم،

الإدارة الفعالة، أخلاقيات العمل الأهلي.. وغير ذلك مما حقق "ثقله نوعياً" في

تبسيط المعرفة والمعلومات، ومصاحبتها للتدريب العملي (قنديل، سلسلة بناء

القدرات، 2009)

رابعاً: مناقشة النتائج الرئيسية التي ترتبط "بوزن" المجتمع المدني في التأثير في الإصلاح

والديمقراطية:

إذا كان ما سبق يسجل ويرصد معالم التطور في دراسات المجتمع المدني العربي،

فإن السؤال الذي ينبغي أن نجتهد في الإجابة عنه هو:

ما الذي كشفت عنه هذه البحوث والدراسات ويرتبط بشكل مباشر أو غير

مباشر، سلباً أو إيجاباً، بإمكانات المجتمع المدني العربي في التأثير في التحول

الديمقراطي من جهة وفي التنمية البشرية من جهة أخرى؟

1. ماذا تعني غلبة وزن المنظمات الخيرية والخدمية والرعاية على منظومة

المجتمع المدني؟

إن سلسلة الدراسات السابقة، وحتى عام 2010، تحدد لنا ملامح خريطة المجتمع المدني (الجمعيات والمؤسسات الأهلية) في كل بلد عربي على حدة، وفي المنطقة العربية ككل... وهذه الخريطة المعرفية، سوف نتناولها في موضع لاحق بالتفصيل، إلا أن ما يهمنا التأكيد عليه في هذا الإطار، هو أن الدراسات أوضحت لنا ارتفاع وزن العمل الخيري ضمن منظومة الجمعيات، ومنها - أو إلى جانبها - أخرى تستند إلى العقيدة الدينية "Faith based organizations".

وإذا كانت هذه الأنماط الخيرية تصل إلى ما يقرب من 30% من الإجمالي على المستوى العربي (مصر، الأردن، المغرب)، وترتفع في بعض دول الخليج العربي إلى 90%، فإن ذلك يعنى ضرورة الابتعاد عن المقولات العامة والفرضيات التي تتحدث عن تأثير المجتمع المدني في الديمقراطية أو في التنمية البشرية... إذ إن تلك المنظمات الخيرية ذات السمة الدينية (الإسلامية والمسيحية) غالبيتها قائم على علاقة مباشرة بين مانح وملتقٍ، وعلاقتها بالمطالب الاجتماعية (العدالة الاجتماعية) منقطعة أو ضعيفة، فهي تتطرق من مفاهيم البر والإحسان. بيد أن الحديث عنها في السياق التنموي، يمكن أن يستبعد هو الآخر، لأنها لا تستهدف تمكين الفئات الفقيرة والمحتاجة (أي توفير عناصر القوة لها للاعتماد على ذاتها)... وقد يكون من الجدير بالإشارة إليه أننا إزاء ذلك الوضع، نصبح أمام ملامح استمرار في البعد الثقافي والتاريخي للجمعيات، سجلته أغلب الدراسات السابقة، يركز على العمل الخيري (هذا النمط له طبيعة خاصة طائفية في لبنان).

يضاف إلى ما سبق أن نسبة مرتفعة من هذه المنظمات التطوعية، تنشط في تقديم خدمات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. وأن عدد هذه المنظمات أو وزنها، ارتفع مع تراجع دور الدولة وتبنيها سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة (حالة مصر، لبنان، الأردن، المغرب...). ومن ثم فهي "منظمات خدمية" قد تركز القلة منها

على الأبعاد الحقوقية (الحق في الصحة أو الحق في التعليم، حقوق الطفل..) لكن يصعب أيضاً مع هذا الوضع الفعلي أن نرتفع بسقف التوقعات من المجتمع المدني، لنتحدث عن تأثير المجتمع المدني ككل في الديمقراطية والتنمية البشرية.... إن هذه المنظمات تسد الثغرات في أداء السياسات العامة وتتكامل معها، وتنشط في مجالات رعاية وخدمية، وتتبنى خطاب الدولة وتوجهاتها، بعكس الحال في غالبية المنظمات الحقوقية.

2. النتيجة الرئيسية الثانية لدراسات المجتمع المدني العربي، في الألفية الثالثة، تشير إلى أن التشريعات التي تحكم وتحدد قواعد هذه المنظومة التطوعية الإرادية غير الهادفة للربح، تحكم قبضتها على المنظمات هذه وتؤثر في فاعليتها بالسلب.... وإن ذلك الوضع قد أدى - عبر فترات زمنية متتابعة - في أغلب الدول العربية، إلى حالة من "عدم الثقة المتبادلة" بين الطرفين: المجتمع المدني والدولة.

إن دراسات متعددة تحليلية مقارنة للتشريعات في كل الدول العربية، بما فيها تلك التي شهدت تشريعات جديدة للجمعيات (مصر، المغرب، اليمن، الأردن، وغيرها) توضح أشكالاً متعددة لرقابة الدولة منها الرقابة المسبقة، والرقابة المصاحبة لنشاط الجمعيات، وتصل في غالبية الدول العربية (ومنها مصر) إلى أن الحكومة ذاتها - أو السلطة التنفيذية - لها حق حل هذه المنظمات الأهلية، (عبد الله خليل، القاهرة، 2006). وإذا كان ذلك صحيحاً إلى حد كبير، فإن الأبحاث والدراسات عن التقويم والفاعلية، في السنوات القليلة الماضية، قد أبرزت هي الأخرى أن هناك مجموعة متكاملة من المؤشرات - والتشريعات من بينها - تؤثر في فاعلية أداء منظمات المجتمع المدني.. وأثبتت أيضاً أن هناك تركيزاً "مبالغاً فيه" من جانب منظمات المجتمع المدني، والباحثين لإبراز المشهد وكأن التشريع وحده هو المسؤول عن ضعف الأداء، بينما وفقاً للدراسات الحديثة، فإن "هناك منظومة متكاملة من المؤشرات، تؤثر في فاعلية منظمات المجتمع المدني، وبأوزان مختلفة، ويصعب التفسير اعتماداً على عامل واحد أو متغير واحد" (قنديل وآخرون، 2010).

إن النتيجة السابقة عن تأثير التشريع في الفاعلية، تحتاج حالياً، وفي عام 2010، إلى المراجعة والتدقيق والبعد عن العموميات، والتوجه نحو تفسير منظومة من العوامل (من بينها قدرات المنظمة والثقافة والقيم السائدة) لتحديد وزن التأثير في المجتمع المدني.

3. ترتبط مباشرة بما سبق، نتيجة رئيسة ارتبطت بالبحوث والدراسات الميدانية، عن المجتمع المدني في مصر ودول عربية أخرى (تبدو أنها تمر بمرحلة تحول ديمقراطي).... هذه النتيجة تتعلق بالثقافة المدنية *civic culture*، السائدة في المجتمع ككل، وفي منظمات المجتمع المدني (قنديل وآخرون، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، 2008) وترتبط بشكل رئيس بالممارسة الديمقراطية.

إن مفهوم الثقافة المدنية، الذي يشير إلى مجموعة من القيم الجوهرية التي تشكل قلب الديمقراطية، والذي كان طوال مراحل التطور الفكري والسياسي في الغرب هو "الحامي للممارسة الديمقراطية والحريات" كان ضعيفاً، هشاً، أو غائباً في غالبية منظمات المجتمع المدني العربي (حتى تلك الحقوقية المدافعة عن الحريات وحقوق الإنسان)....

ونكتفي في هذا السياق بمؤشرات تستند إلى نتائج الدراسات الميدانية الحديثة، المعنية بالمجتمع المدني، وهنا نركز على ما يلي:

- ضعف الاحتكام إلى قواعد القانون واللوائح التي تنظم عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وبخاصة لحظات الاختلاف والصراعات داخل مجلس الإدارة. إن 70% من عينة منظمات المجتمع المدني في مصر والمغرب ولبنان واليمن، لا تلجأ في حل الاختلافات بينها أو داخلها إلى قواعد قانونية.
- تعدد الصدمات والانشقاقات داخل منظمات المجتمع المدني الحقوقية، والميل إلى تأسيس منظمات جديدة، بدلاً من التوافق (قنديل، المنظمات الحقوقية في مصر بعد 20 عاماً، 2005).

- ضعف العمل الجماعي وروح الفريق داخل منظمات المجتمع المدني، حتى إن 70% من عينة منظمات المجتمع المدني في خمس دول عربية ترى أن هذه مشكلة لها أولوية، تتطلب برامج بناء قدرات.
- ضعف الممارسة الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني، والذي وضح في دراسة ميدانية للحكم الرشيد (عام 2006) وفي الدراسة الأخرى عن الفاعلية (عام 2010)، في المظاهر التالية:
 - تهميش الجمعية العمومية.
 - تركيز اتخاذ القرار داخل مجلس الإدارة خاصة الرئيس، وفي دائرة محدودة (الشلة).
 - ضعف تداول السلطة أو المواقع القيادية، بل الدفاع عن استمرارية القيادة داخل منظمات المجتمع المدني، استناداً إلى خبرتها ودورها التاريخي في المنظمة.
 - غياب العضوية عن المنظمات الحقوقية، وإدارتها بشكل فردي، يبدو أقرب إلى الشركات الخاصة (حالة مصر التي يصل فيها عدد هذه المنظمات إلى 150 منظمة عام 2010).
 - تهميش للشباب في مواقع القيادة على وجه الخصوص، وهيمنة الجيل الأكبر، وهو أمر أدى إلى بحث الشباب عن ذاته في الشبكات الاجتماعية الإلكترونية (facebook)، وهو طرح في النهاية مشهد الثورة في مصر وفي تونس (وغيرهما من بلاد عربية تشهد احتجاجات غاضبة).

الخلاصة إن قراءة نتائج دراسات المجتمع المدني في الألفية الثالثة، تقول لنا إن الممارسة الديمقراطية محدودة بداخلها، حتى في تلك التي قد تتبنى التغيير والديمقراطية، ومواجهة تحديات التنمية. هذه المنظمات تعاني الأمراض نفسها التي أصابت الدولة، والمجتمع ككل... إن الرغبة في التغيير والتأثير من جانب هذه المنظمات، قائمة على وجه العموم، ولكن هناك متطلبات لامتلاك إرادة التغيير وتحويلها إلى واقع.

4. إحدى النتائج الرئيسية التي تتكامل لرسم الواقع تتعلق بالقدرات التي تمتلكها منظمات المجتمع المدني. إن هذه المنظمات، أو بعضها على الأقل، يمتلك الرغبة في التغيير، ويمكن أن تتوافر لهم رؤية vision في المستقبل، ترتبط بإرساء الحريات أو الديمقراطية، ومواجهة الفقر والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن السؤال هنا يتحدد كما يلي: هل تمتلك القدرة Capacity على أداء دورها بفاعلية والتشبيك مع منظمات أخرى لتعظيم الأثر؟

إن قراءة نتائج الدراسات السابقة، وحتى اللحظة الحالية، تشير إلى عدة أمور مهمة، نلخصها في خمسة أبعاد على النحو التالي:

- إن القدرات البشرية العاملة مقابل أجر، أغلبها يعاني من محدودية الخبرة والكفاءة للعمل في المجال التنموي والحقوقى، وإن العناصر البشرية ذات الكفاءة المرتفعة لا تفضل العمل في منظمات المجتمع المدني (بسبب انخفاض الأجور والمرتبات، وعدم وجود غطاء تأميني شامل للعاملين).. ومن ثم فإن محدودية "الكوادر المتخصصة"، هي مشكلة رئيسة تفسر استجابات المنظمات - في البحوث الميدانية- بأن هناك احتياجات لتطوير أدائهم، منها تطوير قدراتهم على العمل الجماعي، والتواصل مع المجتمع، والإدارة الجيدة، ومهارات تكنولوجيا الاتصال، والتخطيط الإستراتيجي وغيرها. إن ضعف الأداء المهني، عنصر رئيس، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، حين نتصدى لفرص المجتمع المدني وإمكاناته، في إحداث التغيير.

- طرح إشكالية قصور الموارد البشرية المتطوعة في منظمات المجتمع المدني، خصوصاً العناصر الشابة والنساء.. وقد فسرت الدراسات الميدانية في الألفية الثالثة (الشتيوي وآخرون، 2002)، تراجع التطوع في الدول العربية محل الدراسة، لعدة أسباب منها: الضغوط الاقتصادية المتراكمة بشكل يومي، وضعف التقدير المجتمعي للمتطوعين، والثقافة التي ارتبطت بتراجع النساء عن العمل

التطوعي، ومحدودية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية.. ودراسات أخرى (قنديل، 2007) أضافت إلى ذلك هيمنة الجيل الأكبر على المواقع القيادية، وانسحاب الشباب إلى الفضاء الافتراضي عبر الشبكة الإلكترونية، وغياب تحديد المسؤوليات والأدوار..

- ضعف الأبنية المؤسسية، والإدارة الرشيدة للمجتمع المدني الذي بدأ بوضوح في محدودية الاحتكام لقواعد القانون، و"الشخصانية"، وضعف مشاركة الأعضاء في صنع السياسات والبرامج، وضعف قيمة العمل الجماعي وروح الفريق (ليلة، قنديل، 2006)، كما ظهر ذلك أيضاً في ضعف المساءلة والشفافية (قنديل، 2010) والتي ستأتي فيما بعد.

- المهارات المحدودة في التخطيط الإستراتيجي **Strategic Planning**، التي أدت إلى تشتت عمل كثير من منظمات المجتمع المدني بين عدة أهداف ومشروعات، وعدم التركيز على قضية أو أكثر - بشكل محدد- في إطار من الأولويات المجتمعية الواضحة، وهو ما أدى إلى أن غالبية الجمعيات والمؤسسات الأهلية، حين تسعى إلى التسجيل القانوني تحرص على أن يضم نشاطها تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية والتنمية وتمكين المرأة والأطفال وغيرها.. وهكذا تلجأ إلى تسجيل قانوني "متسع" لنشاطها وبرامجها، بشكل يفوق قدراتها وإمكاناتها، تحسباً لإمكانات التمويل مستقبلاً، دون اعتبار لفكرة التخصص (قنديل، سلسلة بناء القدرات، 2009).

- إن إحدى النتائج الرئيسة للدراسات في مجال المجتمع المدني العربي، تكشف عن قدر كبير من غياب الاستدامة **Sustainability** وهي بالطبع ترتبط من جانب إشكالية التمويل وبخاصة للمنظمات التي تعتمد على التمويل الأجنبي، في مصر، ولبنان، والأردن، والمغرب، واليمن، والعراق، وفلسطين، وغيرها. ووفقاً للدراسات، فإن التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، يتوجه بشكل رئيس إلى دعم أنشطة حقوقية، انطلاقاً من أن ذلك يقود إلى الديمقراطية، وتمكين المرأة،

واحترام حقوق الإنسان.. ومن ثم فإن انقطاع أو انخفاض التمويل، هو مصدر تهديد لاستدامة النشاط، خاصة إن المنظمات هذه (الحقوقية)، لم تتمكن من تطوير عملها وتوفير مصادر تمويل داخلية لدعم أنشطتها.

يضاف إلى ذلك أن التحرك من منطلق المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility، إزاء منظمات المجتمع المدني، في عدة دول عربية، لا يدعم أنشطة حقوقية، ولا الدفاع عن الديمقراطية، ولكنه يركز بشكل أساسي على جمعيات تنشط في مكافحة الفقر بمنهج تنموي، وتوجه في بلاد عربية أخرى (السودان، وأغلب دول الخليج العربي) نحو العمل الخيري والخدمي، وكلها مجالات "آمنة" لا تشكل تهديداً للنظم العربية، ومن شأنها "تحسين صورة" شركات القطاع الخاص (المسؤولية الاجتماعية القاهرة، 2010)..

5. يأتي ضمن النتائج الرئيسية للدراسات التي تكشف عن القدرات Capacity، وتحدد سقف توقعاتنا من المجتمع المدني، شبه غياب لمنهجية تقييم انعكاسات منظمات المجتمع المدني برغم التطور العالمي الذي لحق بهذه المنهجية، ووجود محاولات وجهود عربية (أبرزها من جانب الشبكة العربية للمنظمات الأهلية) لبناء قدرات المجتمع المدني في هذا الاتجاه.... إن دراسة ميدانية عن قدرات منظمات المجتمع المدني إزاء تقييم مردودها وانعكاساتها (عام 2008) أبرزت أن ما يقل عن 5% من العينة، يمارس التقييم لنتائج برامج ومشروعات، وأغلبها كان ممولاً من الخارج.. دراسة أخرى عام 2010 (مؤشرات الفاعلية) أكدت أن ما يقرب من ربع عينة الدراسة في خمس دول عربية، تشير إلى أنها تلجأ للتقييم.. ثم تبين في أسئلة واستجابات تالية، أن هذا التقييم بالنسبة إليهم هو إصدار تقارير دورية، أو مناقشات مجلس الأمناء، أو عرض النتائج على الجمعية العمومية أو تقييم الجهة الحكومية المعنية (وزارة الشؤون الاجتماعية).. بينما اقترب من مفهوم التقييم وآلياته، أقل من 5% من إجمالي العينة (في مصر، لبنان،

* التقييم في هذه الحالة يتم باعتباره أحد شروط المنح الأجنبية.

المغرب، اليمن، الإمارات)... وإذا كان التقويم يشير ببساطة إلى قيمة الفعل Action Value، فهو يعنى في هذا السياق "استخدام أسلوب أو منهجية منظمة تهدف للوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف في المنظمات والسياسات والبرامج والأشخاص والاحتياجات، وتحدد الطرق للتطوير والتحسين. بعبارة أخرى فإن "التقويم هو تقدير موضوعي، منظم لبرنامج أو مشروع أو سياسة Policy، بما يشمل التصميم والتنفيذ والنتائج"، (قنديل وآخرون، الموسوعة العربية للمجتمع المدني العربي، 2008). ويشير ذلك إلى أن غياب أو ضعف التقويم، في المجتمع المدني في المنطقة العربية، يعنى ضعف القدرات وضعف فرص التطوير والتحسين.

6. إن أحد أبعاد النتائج لدراسات الألفية الثالثة، التي يمكن أن تحدد سقف توقعاتنا من المجتمع المدني العربي، وبخاصة في تعميق التحول الديمقراطي، ما كشفت عنه هذه الدراسات في التعامل مع قضايا الشفافية والمساءلة والمحاسبية.. نتذكر هنا أمرين:

أولهما: إن أحد أبعاد الممارسة السلطوية للحكم في غالبية النظم السياسية العربية، ضعف الشفافية والإفصاح والتدفق الحر للمعلومات.. والآخر: أن فرص المجتمع المدني وإمكاناته في التأثير في المسار الديمقراطي والتنموي، تكمن في جانب كبير منها في الضغط باتجاه المحاسبة والمساءلة والشفافية، وفرض حقوق الرأي العام على الحكومات، بل إفراز نماذج ممارسة تؤكد على هذه القيم والسلوكيات.

إن المساءلة هي "حالة State أو عملية Process تجعل الشخص أو الجهة في وضع يتطلب منه تفسير أو تبرير سلوك، أو إنفاق".. إن المساءلة هي "حق أفراد أو جهات في الحصول على تفسيرات ومبررات لفعل ما ونتائجه". إذن هي عملية ترتبط بالتقويم وفرص التطوير وإمكاناته، وترتبط بالحق في الحصول على معلومات،

وتوفيرها بشفافية (قنديل, عمان 2010). أما الشفافية فهي الركن المكمل للمساءلة, وهما معاً يشكلان بعداً رئيساً للحكم الرشيد.

ويصبح السؤال هنا: هل منظمات المجتمع المدني ذاتها, تتبع في سلوكها ومنهج عملها, احترام المساءلة والمحاسبة والشفافية, وهي التي تسعى إلى تعميقها في أداء الحكومة والإسهام في التحول الديمقراطي؟

عدة مؤشرات كشفت عنها الدراسات الميدانية للمجتمع المدني, في الألفية

الثالثة, أهمها ما يلي:

- أدوات المساءلة من جانب الجمعية العمومية لمجالس الإدارات محدودة للغاية, وأن ما بين 40% - 68% من عينة منظمات المجتمع المدني العربي (قنديل وآخرون, 2010) يرون أن هذه المساءلة غير قائمة من جانب الجمعية العمومية.
- أدوات المساءلة من جانب الفئات المستفيدة أو الرأي العام, غير قائمة ووزنها محدود للغاية في المجتمع المدني.
- إن الساحة العربية لم تشهد - في حدود الدراسات والقراءات - حالة واحدة, أعلن فيها مجلس الإدارة مسؤوليته عن "فعل ما", واستقال مجلس الإدارة تبعاً لذلك.
- الشفافية في الإفصاح ومكاشفة الرأي العام بمصادر التمويل, وأوجه إنفاقه, سواء من الخارج أو الداخل, تتسمان بالمحدودية.
- رفض نسبة مرتفعة من منظمات المجتمع المدني, في الدراسات الميدانية كافة في الألفية الثالثة, الإفصاح عن حجم ميزانيتها (32% من عينة منظمات المجتمع المدني في مصر ولبنان والمغرب واليمن والإمارات رفضوا صراحة في دراسة عام 2010 ذكر أي معلومات مالية).. بل إن بعض شركات القطاع الخاص التي تدعم برامج المسؤولية الاجتماعية في المجتمع المدني, رفضت وفقاً لأحدث الدراسات (التقرير السنوي لعام 2010) تحديد إنفاقها.
- إن أدوات المساءلة والمحاسبة التي تتيحها التشريعات العربية للحكومات, تبدأ من الحق في الحصول على تقارير دورية من منظمات المجتمع المدني, والحق في

التفتيش على الوثائق، والاعتراض على ترشيحات البعض في انتخابات مجالس الإدارة، ويتدرج هذا الحق ليصل إلى حل المنظمات ذاتها وتصفيتها، وهو ما تستخدمه بعض الحكومات العربية في حالة الخروج عن خط سياسي، أو حين تحصل منظمات على تمويل خارجي دون موافقة الجهة الحكومية، وغيرها من حالات مخالفة القواعد القانونية (تصل في حالة مصر إلى 7 حالات من بينها الانخراط في "شبكة" دون موافقة الجهة الحكومية)..

إذن ما نريد التأكيد عليه هو أن الدراسات بهذا الخصوص أوضحت جدية استخدام أدوات المساءلة والمراقبة، من جانب الحكومات حين يتعلق الأمر "بالأمن والسياسة"، دون توظيف هذه الأدوات لاحترام قيم وممارسات وقواعد قانونية، تحقق المساءلة.. نؤكد هنا أيضاً بعداً آخر، وهو أن الشفافية (الكشف والإفصاح)، والمساءلة من جانب الجمعية العمومية والرأي العام، يشكلان جوهر الديمقراطية، وإذا كانت الممارسات ضعيفة أو غائبة في أغلب منظمات المجتمع المدني، فكيف تتحقق المصادقية إذن لهذه المنظمات، وكيف تؤثر بفعالية في الحكومات؟.. إن اشتعال الثورات في كل من تونس ومصر وإسقاط نظم الحكم، تضمن بشكل رئيسي "رغبة عارمة" من جانب الشباب - ثم الجماهير الشعبية- التي التحمت بهم، لمحاكمة الفاسدين والفساد، والتخلص من كل الرموز السابقة، ويصاحب ذلك مساءلة ومحاسبة الجميع... ومن المتوقع أن المساءلة هذه سوف تمتد إلى داخل منظمات المجتمع المدني، وهو بعد سنناقشه فيما بعد، في طرحنا النهائي لمستقبل المجتمع المدني.

* في مصر - في يوليو 2011- أعلنت السفارة الأمريكية، إن 40 مليون دولار قد تم ضخها إلى منظمات المجتمع المدني منذ ثورة يناير وحتى لحظة إعلانها.. المساءلة والشفافية هنا يستوجبان التوجه إلى منظمات المجتمع المدني للإعلان عن تدفق التمويل إليها وكيف تم الانفاق، والمساءلة والشفافية يستوجبان إعلان السفارة الأمريكية عن تفاصيل هذه التدفقات، واختراق القانون المصري الذي يحظر التمويل الأجنبي إلى المجتمع المدني، ودون موافقة الجهة الحكومية المعنية.

الخلاصة:

إذا كان الفصل الأول من هذا العمل قد طرح ملامح المشهد العام "زمن العولمة"، وتفاعلاته - سلبيًا وإيجابيًا- مع المجتمع المدني العربي، فإن الفصل الثاني قد اقترب كثيرًا من هذا المشهد العام، حين أعدنا قراءة "نتائج كبرى" لدراسات المجتمع المدني في الألفية الثالثة لكي نقف على مؤشرات عامة لتقويم الواقع...

جانب من المؤشرات كان إيجابيًا تمثل فيما يلي:

- تطور الدراسات والبحوث المعنية بالمجتمع المدني، خلال عقدين (1990-2010)، وبشكل غير مسبوق، من حيث المضمون والمنهج ومجالات الاهتمام.
- وجود جهات ومراكز بحثية كبرى (من أبرزها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية)، حققت تراكمًا معرفيًا ومعلوماتيًا يكشف عن الواقع، وصاحبه اتساع دائرة الجماعة الأكاديمية العربية المعنية بهذا المجال البحثي.
- حدث تطور غير مسبوق، وبمعدلات متسارعة في القطاع الأهلي العربي، وبخاصة في الدول العربية التي تبنت سياسات تحرير اقتصادي، وتحول ديمقراطي (حتى وإن كان مقيدًا أو مراقبًا).
- تزايد تدريجي لوزن المنظمات الحقوقية والتنمية، في بعض الدول العربية (مصر، لبنان، الأردن، المغرب، الجزائر، اليمن...)، وهي تلك التي تتوجه للدفاع عن الحقوق والمطالب والحريات، سواء حقوق الإنسان، أو الحق في التنمية أو حقوق المرأة (التعليم، الصحة، الأطفال، النساء...).

جانب آخر من المؤشرات التي كشفت عنها الأدبيات، حمل معه أبعادًا سلبية

تشكل محددات، أبرزها:

- قصور الممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني عامة.
- ضعف جذور الثقافة المدنية وممارساتها.
- محددات متنوعة ترتبط بالقدرات البشرية "والأداء المهني المتميز".
- إشكالية التمويل والاستدامة في المجتمع المدني.

- إمتداد ضعيف من جانب المنظمات الحقوقية ثم التتموية في القواعد الشعبية، ومن ثم محدودية الأداء، والقدرة المحدودة على بلورة مطالب جموع المواطنين، والضغط في اتجاه تحقيقها.
- ضعف ممارسات قيم الشفافية والمساءلة والمحاسبية.
- دولة عربية لا تثق بالمجتمع المدني (خصوصاً القطاع الحقوقي)، ومجتمع مدني لا يثق بالدولة، ويلقي على كاهلها مبررات ضعف فاعليته وتأثيره (من ذلك المبالغة في تناول التأثير السلبي للتشريعات).

إذن يمكن أن نصل في نهاية هذا الجزء إلى ملاحظات أساسية، نسعى في الفصل

الثالث إلى إبرازها:

أولها: إعادة النظر في سقف توقعاتنا من المجتمع المدني، وبخاصة إمكانات تأثيره في التحول الديمقراطي والإصلاح (الاجتماعي والاقتصادي والسياسي).

ثانيها: التوجه نحو صياغة خريطة معرفية، تستند إلى واقع المجتمع المدني في المنطقة العربية، وفي كل بلد عربي على حدة، وتتضمن مؤشرات كمية وكيفية، يمكن أن نقول لنا الكثير عن "الفرص والإمكانات" في ضوء القدرات الواقعية.

ثالثها: التركيز في بحوث المجتمع المدني ودراساته في السنوات القليلة القادمة، على أبعاد ومجالات حدث إغفال أو تجاهل لها، أهمها: الانعكاسات أو المرود الفعلي من المنظمات الحقوقية والتتموية، سواء من منظور التأثير في التحول الديمقراطي والثقافة المدنية أو من منظور إسهامها في التنمية... كذلك توجيه الاهتمام نحو آثار تحرير الأسواق على المجتمع المدني، وتداخل النفوذ السياسي مع الاقتصادي داخل هذه المنظمات، بالإضافة إلى توجيه الاهتمام إلى "المجتمع المدني الافتراضي" (عبر الشبكة الإلكترونية) وعلاقته بالمنظمات التقليدية، ثم الفاعلين Actors، أو النشطاء أنفسهم..

إن كل هذا سوف يفتح الطريق لإعادة النظر في مفهوم المجتمع المدني ذاته، ومكوناته، وعلاقاته بالحركات الاحتجاجية والحركات المطلوبة، وتداخلات المفهوم - في الواقع - مع جماعات المصالح... ثم أن هذا يفتح الطريق لمناقشة تفاعلات منظمات المجتمع المدني مع الحركة الثورية الشعبية ومطالبها في مصر وتونس.

المراجع:

1. د. أماني قنديل (محرر) الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني، دراسة مقارنة مصر، لبنان، الأردن، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 1998).
2. السيد ياسين، أماني قنديل، المجتمع المدني في إطار الخريطة المعرفية للعالم، في: أماني قنديل (محرر)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2008).
3. د. أماني قنديل (محرر)، التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته على منظمات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (القاهرة: 2006).
4. التقرير السنوي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، بناء شراكة بين المجتمع المدني والحكومات، (القاهرة: 2006).
5. د. أماني قنديل، دراسة أدوار جماعات رجال الأعمال في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث السياسية، (القاهرة: 1996).
6. راجع: دور منظمات المجتمع المدني في دول المهجر، في: د. أماني قنديل، المجتمع المدني والدولة في مصر، ق 19 إلى 2005، دار المحروسة، (القاهرة: 2006).
7. أهم إصدارات المشروع الدولي المقارن في جامعة جونز هوبكنز الأمريكية، والتي أثرت في تطور الجماعة الأكاديمية العربية، هي:
 -Lester Salmon and Helmut Anheier, Defining the Nonprofit Sector, Manchester University press, (1997)
 - Lester salmon (ed), Global Civil society, Volume 2, Kumar Ian press (2004).
8. د. أماني قنديل، د. سارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: 1995).
9. د. سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 1992).

10. التقرير السنوي السابع للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، الأطفال في منظومة المجتمع المدني العربي (القاهرة: 2008).
11. التقرير السنوي السادس للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، الشباب في منظومة المجتمع المدني العربي، (القاهرة: 2007).
12. د. أماني قنديل (باحث رئيس ومشرف)، مؤشرات فعالية منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة: 2010).
13. التقرير السنوي الثامن للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، قضايا البيئة في المجتمع المدني (القاهرة: 2009).
14. د. أنور عبد الملك، نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة: 1983).
15. د. إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، (القاهرة: 1998).
16. د. سعد الدين إبراهيم، أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، (القاهرة: 1995).. راجع سلسلة هذه الدراسات في: الأردن، لبنان، اليمن، البحرين..
17. د. محمد عفيفي، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر، الهيئة العامة للكتاب، (القاهرة: 1990).
18. ميجل دارسي وآخرون، مواطنون، منظمة سيفكس، إصدار النسخة العربية، (القاهرة: 1995).
19. د. أماني قنديل، دراسة المجتمع المدني في العالم العربي (باللغتين العربية والإنجليزية)، منظمة سيفكس، 1995، 1994.
20. د. عابد الجابري، أي دور تلعبه منظمات المجتمع المدني في زمن الخصخصة والعولمة، المؤتمر الثاني للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 1997).

21. د. دارم البصام، العمل الأهلي المشترك، المفهوم والواقع والتصورات البديلة، المؤتمر الثاني للشبكة (القاهرة: 1997).
22. شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية، (القاهرة: 1997).
23. د. محمد السيد سعيد، الإعلام وثقافة المجتمع المدني، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية (1997).
24. د. مصطفى المصمودي، التطورات في نظام الاتصال وانعكاساته على المجتمع المدني، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية (1997).
25. السيد ياسين، ميثاق شرف أخلاقي للعمل الأهلي العربي، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية (1997).
26. د. أماني قنديل العمل الأهلي والتغير الاجتماعي، دراسة لمنظمات المرأة، وحقوق الإنسان، والتنمية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: 1998).
27. د. أمينة لمريني وآخرون، المرأة في المنظمات الأهلية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 1999).
28. د. أماني قنديل، بناء قدرات المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 1997).
29. د. عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 1998).
30. د. أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: 2002).
31. د. علي ليلة، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2002).

32. د. أماني قنديل (محرر) تقييم منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2006).
33. د. أماني قنديل، استطلاع رأي المنظمات الحقوقية حول أولويات القضايا موضع الاهتمام، المجلس القومي لحقوق الإنسان، (القاهرة: 2009).
34. د. أماني قنديل، المرأة ومنظمات المجتمع المدني في مصر، المجلس القومي للمرأة، (القاهرة: 2009).
35. التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية، المرأة في المنظمات الأهلية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2005).
36. د. عدنان القرشي وآخرون، المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، (البحرين: 2006).
37. د. سلوى العامري، احتياجات تدريب منظمات المجتمع المدني، دراسة ميدانية مقارنة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2002).
38. د. علي ليلة، د. أماني قنديل (محرران)، الحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2006).
39. عبد الله خليل، الدليل التشريعي العربي للمنظمات الأهلية، ودليل مقارن للتشريعات، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2007).
40. د. أماني قنديل، محرر، تقييم منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2007).
41. د. مديحة الصفتي وآخرون، دور المنظمات الأهلية العربية في مكافحة الأمية، دراسة مقارنة (اليمن، مصر، السودان، فلسطين، المغرب)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2005).
42. د. أماني قنديل، مؤسسات المجتمع المدني: قياس الفاعلية ودراسة حالات، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: 2005).

43. د. محمود عودة، وآخرون، واقع ومستقبل المنظمات الأهلية، دراسة ميدانية مقارنة (الأردن، اليمن، سوريا، موريتانيا)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2000).
44. تنظيم الجمعيات في الدول العربية، جمعية "عدل" لبنان، برنامج بنيان والبنك الدولي، (عمان: 2002).
45. السيد يسين، محسن يوسف، محرران، مرصد الإصلاح العربي، الاشكاليات والمؤشرات، مكتبة الإسكندرية، (مصر: 2006).
46. د. موسى شتيوي وآخرون، التطوع والمتطوعون في العالم العربي، دراسات حالة (باللغتين العربية والإنجليزية)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2000).
47. سلسلة كتيبات الإعلام والمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بالتعاون مع المركز الثقافي البريطاني، (القاهرة: 2007).
48. د. أماني قنديل وآخرون، الشبكات العربية لمنظمات المجتمع المدني، دراسات حالة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2003).
49. د. أماني قنديل، تقييم فرص وإمكانات النهوض بالمنظمات غير الحكومية المعنية بحماية الأطفال من الخطر، الاتحاد الأوروبي والمجلس القومي للأهوية والطفولة، (القاهرة: 2009).
50. د. أماني قنديل، تفعيل دور المنظمات المعنية بالشباب، دراسة ميدانية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، (القاهرة: 2007).
51. تقييم أداء المنظمات الحقوقية في المراقبة الانتخابية في مصر، (القاهرة: 2006).
52. د. أماني قنديل وآخرون، مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة: 2010.

53. التقرير السنوي التاسع للمنظمات الأهلية العربية، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتفاعلاته مع المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2010).
54. د. أماني قنديل، المساءلة والشفافية والحكم الداخلي، دراسة مقدمة إلى اجتماع خبراء حول تفعيل المساءلة في المجتمع المدني، (الأردن: 2010).
55. Bahget Qorani, (ed), The Changing Middle East, AUC (Cairo: 2010).

الفصل الثالث

خريطة منظمات المجتمع المدني العربي: ما الدلالات؟

المحتويات

أولاً: حول مفهوم "الخريطة" وما تقدمه من إمكانيات للتجديد الفكري في المفاهيم
والموضوعات

1. التعريف بالمفهوم.

2. المكونات التي تتضمنها خريطة المجتمع المدني.
3. إمكانات توفرها لنا خريطة المجتمع المدني.

ثانياً: دلالات البعد التاريخي في خريطة المجتمع المدني العربي

1. التاريخ المبكر للظاهرة: الاستمرارية والانقطاع.
2. التفاعلات بين العوامل الداخلية والخارجية.
3. الدين والهوية والوطن.
4. أبعاد الخصوصية في النشأة المتأخرة للظاهرة في بعض الدول العربية.

ثالثاً: ملامح "التشريعات" على خريطة المجتمع المدني العربي

1. البعد التاريخي للقوانين المعنية بالجمعيات الأهلية.
2. أهمية تفهم ملامح التشريعات العربية المعنية بالموضوع.
3. المعايير الرئيسية لتقويم التشريعات التي تحكم منظومة المجتمع المدني العربي.
4. مدى توافق المعايير الرئيسية مع التشريعات العربية.

رابعاً: المؤشرات الكمية والسكان على خريطة المجتمع المدني

1. البيانات الكمية تكشف علاقة ثلاثية (السكان، الدولة، المجتمع المدني)
2. دلالات التوزيع الجغرافي داخل البلد نفسه ومن بلد لآخر.

خامساً: توزيع مجالات النشاط على خريطة المجتمع المدني

1. تميز الاهتمام بهذا البعد للاقتراب من الواقع.
2. تصنيف مجالات النشاط.
3. النشاطات الغالبة على خريطة المجتمع المدني.

سادساً: الفئات الرئيسية المستهدفة على خريطة المجتمع المدني

1. الفقراء ومحدودي الدخل.
2. الأطفال.
3. النساء.
4. ما موقع الشباب على الخريطة؟

الخلاصة.

المراجع.

نهدف في الفصل الثالث، من هذا العمل، إلى الاقتراب أكثر من واقع المجتمع المدني في المنطقة العربية، ومن خلال صياغة خريطة المجتمع المدني (Mapping) وتحليله، ونقدم في الصفحات التالية مفهوم "الخريطة المعرفية" والقيمة المضافة من هذا الاقتراب، والتي تتلخص في تحقيق الارتباط بين القدرات الفعلية لمنظمات المجتمع

المدني من جهة، "والممكن" تحقيقه من جهة أخرى، بعيداً عن "المبالغات" أو "التعميمات" وإطلاق "المقولات والفرضيات"...

نحن، إذن، في الصفحات التالية، نستكمل ما بدأناه في الفصل الأول عن أهمية "التجديد الفكري" في مجال تحليل المجتمع المدني ودراسته، وما قدمناه في الفصل الثاني من "قراءات نقدية للنتائج الرئيسية" لأدبيات المجتمع المدني العربي..

أولاً : حول مفهوم "الخريطة" وما تقدمه من إمكانيات للتجديد الفكري في المفاهيم

والموضوعات

1. التعريف بالمفهوم

هناك تعريفات مختلفة للخريطة المفاهيمية concept mapping، ويمكن القول بصفة مبدئية إنها تعبر عن "أسلوب منهجي يستخدم صورة أو خريطة للأفكار أو المفاهيم التي تتعلق بالأفراد، أو الجماعات، أو المنظمات لتفسير ظاهرة".... وتوجد عدة مصطلحات تستخدم للتعبير عن هذا الأسلوب المنهجي (أو الاقتراب التحليلي موضع الاهتمام)، مثل الخريطة المعرفية - وهو الأكثر استخداماً ونعتمد عليه في هذا السياق - وخريطة الأفكار، وخريطة العقل... وكلها أشكال للخرائط المفاهيمية، ترتبط إلى حد كبير بالتقويم... لماذا؟

لأنها تشجع الباحثين علي الاهتمام بشكل أكبر وأعمق، بالأفكار التي تفسر ما يفعله الأفراد أو الجماعات أو المنظمات، منها ما هو مركزي central، ومنها ما يقع في الإطار الخارجي أو الحدود Marginal....

هذا الأسلوب المنهجي يسمح بالتعرف على مدى عملية تعقد التفكير، والعوامل الرئيسية أو الحاسمة التي تقف وراء التفكير، ومن ثم تفسر السلوك ذاته أو الأداء الفعلي⁽¹⁾.. إن الخريطة المعرفية أو الخرائط المعرفية لمنظمة أو لمجموعة من منظمات

المجتمع تسمح لنا بما يلي:

- تحديد بؤرة الاهتمام focus.
- تحديد الأطراف المختلفة المشاركة التي نهتم بها.
- تجميع المعلومات والأفكار وترتيبها بشكل منظم يقود إلى نتائج.

- عرض الأفكار في خرائط تقوم علي تتبع التحليل للعلاقة بين مختلف العوامل.
 - تفسير الخريطة (الخرائط) للسلوك أو الأداء، وعلاقتها بالأهداف المعلنة.
 - توظيف هذا التفسير في التقويم أو التخطيط أو إعادة التخطيط.
- هذا، وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الخرائط المعرفية، حين يصاحبها "جرافيك" (أشكال توضيحية) وتحليل إحصائي، يطلق عليها **pattern matching** وهو ما يعني: إمكانات وفرصاً قائمة للاهتمام بأوجه الاتفاق أو التشابه بين الجماعات أو المنظمات التي نهتم بها، وإبراز النماذج المتنوعة عبر الزمان (والانقطاع أو الاستمرار فيها)، وبيان العلاقة بين المخرجات والنتائج الفعلية من جهة، والتوقعات من جهة أخرى. ويقودنا كل ذلك في لحظة ما نحو بناء منظومة من المؤشرات وإمكانات للقياس.
- إن الخريطة المعرفية، أو خريطة الأفكار، حين نوظفها كأداة أو أسلوب منهجي، في فهم المجتمع المدني العربي ككل، أو في كل بلد عربي وتفسيره، من شأنها أن تحقق لنا ما يلي:
- إدراك الفجوة بين الواقع (أداء منظمات المجتمع المدني ومخرجاته)، وبين المأمول وتفسيرها، وهو ما عبرنا عنه فيما سبق بارتفاع "سقف التوقعات".
 - توظيف المعلومات والمعرفة المتوافرة لنا عن المجتمع المدني للكشف عن أبعاد مشتركة بين المنظمات في المنطقة العربية (غلبة وزن التوجه الخيري مثلاً) وكذلك إدراك الاختلافات، وتفسيرها، ومدى "الخصوصية" التي تتسم بها.
 - تحديد العوامل (أو على الأقل أوزانها) المسؤولة عن صياغة خريطة المجتمع المدني في لحظة محددة، والأخرى التي تفسر مدى الفاعلية والكفاءة.
 - إن الخريطة المعرفية للمجتمع المدني، سوف تسمح لنا بتجاوز المؤشرات أو العوامل الكمية، (والتي قد تفسر في اتجاهات مخالفة) مثل عدد المنظمات ككل، ونسبة نمو القطاع، وعدد العاملين والمتطوعين.... وغير ذلك، لكي نمثد إلى أبعاد ثقافية وتاريخية واجتماعية، تفسر الواقع.

- يسمح لنا توظيف الخريطة المعرفية، بالوقوف بشكل محدد علي تأثيرات السياق السياسي والاقتصادي الذي توجد فيه منظمات المجتمع المدني وتفاعلاته، مع الظاهرة موضع الاهتمام... ونتذكر هنا تأكيدنا على أن المجتمع المدني هو "كيان غير متجانس" وهو "ظاهرة اجتماعية بامتياز".
- الأمر الآخر الحيوي أن الخريطة المعرفية أو الخريطة المنهجية، تكشف عن القوى الفاعلة المؤثرة في صياغة الخريطة سواء كانت خارجية أو داخلية.

وفي نهاية الأمر، فإن الخريطة المعرفية للمجتمع المدني العربي، توفر مساحة للتخطيط والتقويم، ومن ثم فرصاً وإمكانات للتطوير، استناداً إلى الواقع وبعيداً عن المبالغة أو التعميم.

2. ما المكونات التي تتضمنها خريطة المجتمع المدني؟

لكي نقرب أكثر من الخريطة المعرفية للمجتمع المدني، في المنطقة العربية، والإمكانات والفرص التي تقدمها لنا، لفهم الواقع وتفسيره، ثم التطلع إلي المستقبل، نهتم في هذه النقطة الثانية، بالمكونات (ومن ثم المعارف والمعلومات المطلوبة) التي ينبغي أن تتوفر لصياغة خريطة المجتمع المدني .

وقبل الدخول في مزيد من التفاصيل، نبدي بعض الملاحظات الأساسية:

أولها: يتعلق بالمتاح من البيانات والمعارف حول الموضوع، فالخريطة تتطلب بيانات متعددة ومعرفة متراكمة من أبرزها - فيما يتعلق بموضوعنا- معدلات نمو منظمات المجتمع ، ومؤشرات كمية عن نشاط المجتمع المدني (من عاملين ومتطوعين)، ومؤشرات كيفية عن الفاعلية، والقانون، والعمق التاريخي والثقافة المجتمعية، والإطار السياسي والاقتصادي الذي تنشط فيه المنظمات... وغير ذلك من معارف ومعلومات، يصعب من دونها رسم / صياغة الخريطة المعرفية للمجتمع المدني...

ثانيها: إن هذه الخريطة تستلزم في أحيان كثيرة، استخدام أدوات أو أساليب منهجية للكشف عن بعض الأبعاد المهمة، مثل المقابلات الشخصية والمناقشات الجماعية

والاستبيانات... وتبدو أهمية ذلك حين نعلم أن الخريطة تصوغ إدراكات البشر إزاء الموضوع (أو الظاهرة) موضع البحث.... مثال ذلك: السؤال الحيوي عن إدراك نشطاء المجتمع المدني لدورهم، ومستقبل نشاطهم هذا، وإمكانات التغيير الذي يمكن إحداثه، والمحددات والفرص... وهذا البعد يذكرنا بما قام به كل من جو نوفاك Joe Novak وروبرت جوين Gown بجامعة كورنيل الأمريكية، حين اهتمتا بالخرائط المفاهيمية التي تبني أو تستند إلى إدراك الفرد لنفسه.... في هذه الحالة يقوم الأفراد أنفسهم برسم الأفكار المركزية لهم في منتصف الخريطة، ثم يتم رسم مفاهيم أخرى أقل أهمية خارج هذه الدائرة المركزية. ويتم استخدام هذا الأسلوب في مجال تشجيع الأفراد (في عمليات التعليم والتدريب) علي التفكير النقدي والإبداعي والكشف عن إدراكاتهم، وكذلك تصحيح أدوارهم⁽²⁾.

ثالثها: إذا كانت الخريطة المعرفية، تسعى للاقتراب من الفرد ذاته اعتماداً علي المنهجية السابقة، فهي تسعى أيضاً إلي "الجماعة" لفهم الأفكار الجماعية وتفسيرها، حين توجد مفاهيم مركبة وعوامل متعددة ومختلطة تؤثر في الإدراك والسلوك الجماعي... في حالة اهتمامنا مثلاً بإحدى منظمات المجتمع المدني أو بمجموعة نشطاء من منظمات متعددة، يتعين الاعتماد علي العصف الذهني والمناقشات الجماعية، لفهم أفكار المجموعة، وتحليل العوامل والارتباطات المشتركة بينها⁽³⁾.

سوف نسعى ونجتهد قدر الإمكان، في صياغة الخريطة المعرفية للمجتمع المدني العربي، اعتماداً علي ما هو متاح من معرفة متراكمة ودراسات، استخدمت أدوات متعددة، مثل الاستبيان والمناقشات الفردية والمناقشات الجماعية، بالإضافة إلي توظيف قواعد البيانات المتاحة عن منظمات المجتمع المدني العربي... ولكن تظل في اعتبارنا أزمة البيانات في بعض الأحيان.

ما المكونات، إذن، التي تتطلبها خريطة المجتمع المدني ؟

أولها: مكون تاريخي:

يتمثل المكون التاريخي في عدة مؤشرات تتعلق بالخلفية التاريخية للظاهرة، منها العمق التاريخي، أي تاريخ وجود أولى المنظمات (التي تتم طواعية أو إرادياً، وتهدف لأغراض غير ربحية، لفائدة المجتمع ككل أو فئات مهمشة، وتكون غير حكومية، تضم مجموعة من الأفراد توافقوا حول هدف محدد، ولهم إطار تنظيمي مستقل ذاتياً عن الحكومة) وكذلك طبيعة اهتمام هذه المنظمات في التاريخ العربي المبكر، والسياق التاريخي الذي أسست في إطاره (من ذلك الارتباط بين الاستعمار والنهوض بالمجتمع، وتأسيس آليات للدفاع عن الهوية في مواجهة غزو أجنبي....).

إذن تكمن أهمية المكونات التاريخية في خريطة المجتمع المدني العربي في الأسباب التالية:

- تلقي الضوء على اللحظة التاريخية التي أدرك فيها البعض "الحاجة" إلى مثل هذه الكيانات التطوعية.
- تطرح العوامل الخارجية الضاغطة على المجتمع العربي، في تفاعلها مع العوامل الداخلية، لتأسيس الجمعيات.
- تبرز الخريطة عناصر أو أبعاد الاستمرار والانقطاع في الظاهرة محل البحث، وتفسير الأنماط الجديدة من المنظمات.
- تسهم الخريطة، من خلال مكوناتها التاريخية، في إلقاء الضوء على "النخب المتجددة" وإدراكها للتحديات، وتوضح العلاقات والتفاعلات بين الفاعلين Actors وأنماط العمل الأهلي العربي ومجالاته.

إذن السياق التاريخي حيوي لفهم ميلاد الظاهرة وتحليلها، ثم تفسير الواقع الحالي، ورؤية المستقبل بتحدياته.

ثاني مكونات الخريطة المعرفية للمجتمع المدني التشريعات:

تستمد خريطة التشريعات العربية أهميتها، من أنها تصوغ علاقة المجتمع المدني بالدولة، خصوصاً إن توافرت المعلومات الكافية عن تطور هذه التشريعات تاريخياً، وحتى اللحظة الحالية.

إن التشريعات الضابطة لحركة المجتمع المدني (الجمعيات والمؤسسات الأهلية)

تسمح لنا بفهم موضوعنا - محل البحث - في إطار عدة أمور أهمها:

- علاقة الثقة (أو غيابها) بين المجتمع المدني والدولة.
- التوترات والصراعات المحتملة بين الدولة من جانب، والتيارات النشطة والفاعلة في المجتمع المدني من جانب آخر.
- رؤية التطور في مسار التشريعات هذه، في علاقتها بالعوامل الخارجية والمتغيرات المرتبطة بالعولمة من جانب، والمتغيرات الإقليمية من جانب آخر (من أمثلة الأخيرة سعي الدولة لتشجيع الجمعيات التنموية والرعاية في مواجهة سياسات التحرير الاقتصادي، وتراجع دعم الدولة للخدمات الصحية والرعاية).
- اهتمامنا بالتشريعات علي الخريطة المعرفية للمجتمع المدني، يجعلنا نقف على مدى اتساع (أو ضيق) مساحة الحرية المتاحة للمجتمع المدني، والتغيرات التي تطرأ على النظام السياسي.

إن اهتمامنا بالتشريعات المعنية بالمجتمع المدني، ضمن مكونات الخريطة محل الاهتمام له دلالات كبيرة، تمس العلاقة بين الدولة والمجتمع علي وجه العموم، ومنظمات المجتمع المدني بشكل خاص... وهو ما سيعتمد علي عدة معايير نحتكم إليها في تقويم المسار.

المكون الثالث الرئيس للخريطة المعرفية للمجتمع المدني العربي، يتعلق بالتوزيع الجغرافي،

والنمو، والسكان:

- إن هذا البعد يتسم بأنه يتضمن مؤشرات كمية وكيفية، وي طرح بشكل رئيس العلاقة بين الظاهرة، أي المجتمع المدني، والسكان، ويصوغ كذلك جانباً من المؤشرات التي تختبر فاعلية المجتمع المدني... لماذا؟
- الخريطة تهتم هنا، وفي هذا السياق، بالعدد الإجمالي للمنظمات الأهلية، في كل بلد عربي، وعلى مستوى المنطقة العربية ككل... وتهتم بمعدلات النمو، كما

توجه اهتمامها إلى النسبة بين عدد الجمعيات والسكان (عادة كل عشرة آلاف من السكان).

وهذا المؤشر، كما سيتبين لنا فيما بعد، يعني ميلاً أكبر (أو أقل) من جانب السكان للعمل التطوعي وتأسيس منظمات غير حكومية، (أي تعكس اتجاهات المشاركة). ويعني أيضاً درجة أكبر من الوعي والإدراك لتحديات التنمية البشرية، والاحتياجات المجتمعية المتجددة، وهو ما نقيس به "القدرة الاستجابية للمجتمع المدني". ويكشف أيضاً هذا البعد على خريطة المجتمع المدني، مدى تطور الثقة بين المجتمع المدني والدولة، ووجود تشريعات (قد تصاحبها بيئة ثقافية واجتماعية) مهيئة لعمل المجتمع المدني.

○ الخريطة المعرفية فيما يتعلق بالمكون الثالث لها، تهتم بالتوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني، ليس فقط بشكل مقارن بين بلد وآخر، ولكن البلد نفسه بين الحضر والريف والمجتمعات البدوية. ومن ثم تهتم الخريطة بالثغرات القائمة في التوزيع الجغرافي الذي قد لا يتناسب مع الاحتياجات المحلية، وتوزيع السكان ومدى ملاءمة هذا التوزيع الجغرافي، وقد لا يتناسب مع مؤشرات التنمية البشرية ذاتها داخل البلد نفسه (أي نتخطى نسبة الجمعيات أو المنظمات الأهلية لعدد السكان، لكي نتبين مدى التوافق بين هذه المنظمات الطوعية والتحديات الإنمائية القائمة).

يتعين هنا أن نتذكر أننا نستعين بالخريطة المعرفية للمجتمع المدني، لكي نحدد أي دور تلعبه منظمات المجتمع المدني، ما وزن دورها - دون مبالغة أو تهوين - في مواجهة تحديات الإصلاح والتحول الديمقراطي...؟
ومن ثم فإن مكونات الخريطة ككل سوف تبرز الواقع، والإمكانات والفرص المتاحة.

المكون الرابع للخريطة المعرفية للمجتمع المدني، هو مجالات النشاط وأولويات الاهتمام:

إن دلالات هذا المؤشر لها أهمية كبيرة على خريطة المجتمع المدني، في بلد عربي محدد، أو في المنطقة العربية ككل، لأن رسم مجالات الاهتمام / النشاط، على الخريطة سوف تكشف عن سؤال رئيس يطرحه هذا العمل، وهو أي دور تلعبه منظمات المجتمع المدني؟.... هنا أيضاً تبرز التفاوتات بين مجال اهتمام وآخر داخل البلد نفسه، وبينه وبين بلاد عربية أخرى، بما يوفر أبعاد المقارنة وإمكانات التفسير لظاهرة معينة اعتماداً على منظومة من العوامل (التشريع، طبيعة النظام السياسي، المشاركة المجتمعية، الثقافة والقيم السائدة...).

في هذا الإطار سوف تكشف الخريطة عن ملامح الاستمرار ولامح الانقطاع / التجديد، وسوف يتم الربط بين مختلف مكونات الخريطة - التي تم تناولها- وبين الواقع... وبصفة مؤقتة، فإن أبرز الأمثلة التي يمكن أن يطرحها هذا العمل، هو غلبة المنظمات الخيرية والرعاية ذات السمة الدينية Faith based، على المنظمات التطوعية في الدول العربية، وإن هذا الملمح هو أهم سمات الاستمرارية... وعلى جانب آخر، فإن أحد ملامح التجديد الذي بدأ محصلة لمتغيرات عالمية وإقليمية، هو المنظمات الحقوقية التي تدافع عن مبادئ ومطالب هي Non service Delivery، من ثم فإن الخريطة تتجول بنا بين الأنماط وبين الاهتمامات المتغيرة، وبين السكان لتكشف لنا تفاعلات عديدة....

وسوف نعتمد على عدة معايير وتعريفات، للفرقة بين مجالات الاهتمام، وإمكانات التصنيف حين نتناول هذا البعد فيما بعد بشيء من التفصيل... ونكتفي في هذا السياق بالإشارة إلى عدة أجيال قائمة ونشطة على الساحة العربية، وهي:

- العمل الخيري.
- العمل الرعائي والخدمي.
- التنموي.
- الحقوقي.

3. إمكانات توفرها لنا خريطة المجتمع المدني:

"الخريطة المعرفية" عن المجتمع المدني، يمكن، إذن، أن تكون أداة منهجية ملائمة، تساعدنا على القراءة النقدية لأدبيات المجتمع المدني من جهة، وتسهم في التجديد الفكري من جهة أخرى، وتسمح أيضاً بالمقارنة بين المنظمات داخل المجتمع نفسه، وبين المجتمعات العربية، وهي بالتأكيد تسمح لنا بالمراجعة النقدية لما هو سائد من أفكار ومفاهيم، أغلبها "غربي".

"الخريطة" تقرأ الواقع، دون تجميل ومبالغة، ودون تهوين، وهي في النهاية ستكون قادرة على الإجابة عن أسئلة أساسية، أبرزها ما يلي:

- ما الأدوار المتنوعة التي تلعبها منظمات المجتمع المدني؟
- ما "أوزان" هذه الأدوار؟
- ما المجالات الرئيسية التي تنشط فيها هذه المنظمات وترتبط بمواجهة تحديات التنمية وتمكين المواطنين؟
- ما حدود الدور الذي تقوم به للتأثير في عملية التحول الديمقراطي؟

أسئلة فرعية حيوية مهمة يمكن أن تكشف عن الخريطة:

- كيف تفاعلت المتغيرات الخاصة بالعوامة (في أبعادها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية) مع خريطة المجتمع المدني العربي عام 2010 ؟
- ما وزن المنظمات التي تلعب دور "جماعات المصالح" في منظومة المجتمع المدني؟
- هل تجاوزت خريطة المجتمع المدني في المنطقة العربية، مع ما يعرف "بمجتمع المخاطر" أو "خريطة المخاطر"؟
- ما إمكانات التأثير؟ وهل يمكن قياسها؟
- ما الثغرات القائمة في الخريطة، سواء في الواقع أو في الأدبيات؟

ثانياً : دلالات البعد التاريخي في خريطة المجتمع المدني العربي:

إن الاهتمام بما يعرف بالتاريخ الاجتماعي للجمعيات الأهلية (أو ما يتم التوافق حوله بالمجتمع المدني)، ليس مجرد تتبع تاريخي مبكر لوجود الظاهرة محل البحث، وإنما هو عملية كشف عن العلاقة بين السكان / المجتمع، والنزوع الطوعي الإرادي

لتأسيس منظمات تستهدف النفع العام أو صالح المجتمع، وذلك في لحظة تاريخية محددة... بهذا المعنى فإن خريطة التاريخ الاجتماعي للمجتمع المدني، في المنطقة العربية، سوف تكشف لنا عن أمور مهمة، أبرزها ما يلي:

- عمق الظاهرة (المنظمات التطوعية) في التاريخ العربي والمسمى الحديث لها هو "المجتمع المدني".
- خصائص اللحظة التاريخية التي أفرزت الجمعيات الأهلية، وهو ما يعني الإطار السياسي والاجتماعي والثقافي الذي ارتبطت به في لحظة محددة.
- إمكانية الوقوف بدقة على الأسباب أو الدوافع، التي أدت إلى تأسيس أنماط معينة من المنظمات.
- تلمس ملامح استمرارية في أنماط ومجالات معينة في المنظمات الأهلية، وارتباطها بالدين والثقافة.
- معرفة أو تحديد ملامح "انقطاع" في بعض هذه المنظمات (الثقافية منها على وجه الخصوص) والتي ارتبطت في التاريخ المبكر بالدفاع عن الهوية والذات.
- إمكانية التعرف على طبيعة "النخب التقليدية" التي ارتبطت بتأسيس المنظمات أو الجمعيات الأهلية.
- تبين "ما هو مشترك" في الظاهرة محل البحث بين دول المنطقة العربية، وما اتسم بخصوصية البعض منها.

1. التاريخ المبكر للظاهرة: الاستمرارية والانقطاع

وفي حدود البيانات المتاحة، فإن الجدول التالي رقم (1) يلخص لنا الظاهرة في إطار تاريخي، ثم نقدم بعض الملاحظات المهمة التي صاغت التاريخ الاجتماعي للمنظمات الأهلية...

جدول (1)

يوضع العمق التاريخي لتأسيس الجمعيات الأهلية في المنطقة العربية

البلد	تاريخ تأسيس أول جمعية	اسم الجمعية	مجال الاهتمام
1. مصر	1821	الجمعية اليونانية بالإسكندرية.	رعاية أبناء الجالية اليونانية (أقليات).
2. السودان	1931	معهد القرش الصناعي، والجمعية الخيرية الإسلامية.	خيري.
3. لبنان	1878	جمعية المقاصد الإسلامية.	خيري - ديني.
4. سوريا	1945	المبرة النسائية.	خيرية للنساء.
5. الأردن	1936	جمعيات عشائرية وقبلية.	خيري - رعائي.
6. فلسطين	1951	غوث للاجئين.	إغاثة.
7. تونس	1896	جمعية الخلدونية.	تبادل ثقافي بين تونس وفرنسا.
8. الجزائر		الجمعية الراشدية.	تعليم وثقافة.
9. المغرب	1923	جمعية الهلال بطنجة، وجمعية العاصمة الرباطية.	خيري وديني.
10. المملكة العربية السعودية	1960	صناديق البر الخيرية.	خيري.
11. البحرين	1919	نادي البحرين الرياضي، والنادي الأدبي.	ثقافي ورياضي.
12. الكويت	1913	الجمعية الخيرية.	توجهات خيرية ودينية.
13. الإمارات	1974	الجمعية النسائية*.	الاهتمام بالنساء.
14. سلطنة عمان	1972	جمعية المرأة العمانية.	ثقافي وديني.
15. قطر	1976	الجمعية القطرية لرعاية وتأهيل المعاقين.	احتياجات خاصة.
16. اليمن	1887	نادي الجالية الفارسية.	خيري - رعائي.
17. ليبيا	1878	مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية.	وقف أهلي للفقراء.
18. العراق	الأربعينيات	غير محدد الاسم	

2. التفاعلات بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية

* برزت الجمعيات مع صدور القانون الاتحادي للجمعيات ذات النفع العام رقم 6 لعام 1974، وتم تسجيل 4 جمعيات نسائية.

إن الجدول السابق الذي يوضح العمق التاريخي لظاهرة الجمعيات والمؤسسات الأهلية، يرسم لنا أبعاداً مهمة في خريطة المجتمع المدني (وهو المفهوم الحديث المتداول حالياً)، من منظور التاريخ الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، في المنطقة العربية، وعلاقته بالظاهرة موضع البحث... ما الذي يكشف عنه؟

○ لقد ارتبط تأسيس "المنظمات التطوعية" في التاريخ العربي بالربع الأول من القرن التاسع عشر، وكانت البداية مرتبطة بالجالية اليونانية في مصر (عام 1821)، وبعدها بعدة عقود - وبالتحديد في مصر أيضاً عام 1858- أسست عدة جمعيات أهلية ذات نشاط ثقافي وعلمي من أهمها "الجمعية الجغرافية"، ثم سلسلة منظمات أخرى خيرية ودينية (الجمعية الخيرية الإسلامية، ثم جمعية التوفيق القبطية... وغيرهما).

كان ميلاد الجمعيات الأهلية - بوصفها منظمات تطوعية- في لحظة تاريخية محددة، في القرن التاسع عشر، وفي أعقاب ظهور نموذج تنظيمي "غربي" لحماية الأقليات الأجنبية (1821)، كان ذلك في سياق الدفاع عن الهوية الوطنية إزاء الغزو الغربي والنفوذ الأجنبي من جهة، وفي مواجهة تردي أوضاع السكان من جهة أخرى... كما كان ذلك مرتبطاً بالإرساليات الدينية التبشيرية، وإدراك قطاعات من النخب العربية لخطورة دورها في طمس الثقافة الدينية، وتأسيس مدارس أجنبية ذات توجهات دينية...

○ نلاحظ هنا هذا الارتباط بين العوامل الخارجية والداخلية المذكورة سابقاً، وبين التاريخ المبكر للجمعيات، في مصر والشام والمغرب العربي، الذي عكسته سلسلة جمعيات وطنية تستهدف الدفاع عن الهوية من خلال أنشطة دينية، وثقافية وتعليمية، وخيرية ورعوية، وامتد ذلك حتى الربع الأول من القرن العشرين.

3. الدين والهوية والوطن

○ نلاحظ أيضاً من التتبع التاريخي لتأسيس الجمعيات اختلاطاً كبيراً بين العمل الوطني (ورموز الحركة الوطنية) وبين الأنشطة التي تبنتها هذه المنظمات التطوعية، بما فيها تبني أدوار ومطالب سياسية.

- كانت العوامل الخارجية، وتأثير النموذج الغربي في تأسيس جمعيات/منظمات أهلية، حاضرين دائماً ومنذ البداية، وصاحبه دفاع عن الهوية الدينية والقومية، إزاء تهديد "الآخر الغربي".
- نلحظ طوال تطوير حركة الجمعيات، ومنذ القرن التاسع عشر، الاختلاط بين العمل الأهلي والتوجه الديني (إسلامي ومسيحي)، والذي غلب على أنشطة الغالبية العظمى من الجمعيات، في التاريخ المبكر، وحتى اللحظة الحالية...
- إن ميلاد العمل الأهلي - في أطر تنظيمية - قد جاء بعد عدة قرون، كان فيها الوقف الإسلامي هو السائد والمزدهر، وقد جاء أيضاً بعد وجود الحركات أو الطرق الصوفية (منذ القرن الثاني الهجري)، وكانت "الجوامع" تلعب الدور الرئيس - من خلال لقاء الأهالي - ودورهم (في تلبية الاحتياجات ومساندة الفقراء). وحين تطورت أوضاع المجتمعات العربية واحتياجات السكان من ناحية، وبرزت عوامل التهديد الخارجي للهوية والثقافة من ناحية أخرى فكان ميلاد الأشكال التنظيمية الحديثة*.

4. خصوصية النشأة المتأخرة للعمل الأهلي في الخليج العربي

إن منطقة الخليج العربي، لم تشهد هذه التفاعلات بين الداخل والخارج، سواء من منظور ضغوط الاحتياجات السكانية وتزايدها، أو النخب المتعلمة التي تأثرت بالغرب، أو بالنفوذ الأجنبي، والإرساليات الدينية التبشيرية.. ومن ثم فإن تاريخ ظاهرة الجمعيات الأهلية وملاحظتها قد جاء متأخراً (الكويت 1913، البحرين 1919).. ثم في المملكة العربية السعودية التي جاءت نشأة الجمعيات بها عام 1960، في شكل سمي بالمملكة "صناديق الخير"، وتوجه إلى الفئات الفقيرة والمحتاجة، ثم تبع ذلك بعد عدة سنوات إصدار لائحة "الجمعيات الخيرية" (وليس الأهلية).

* (الجمعية هي المكان الذي تجتمع فيه مجموعات من الناس بهدف متوافق حوله، ويلاحظ أنها اشتقاق من الكلمة العربية "الجامع").

ثم جاءت نشأة الجمعيات في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ثم قطر (1976) متأخرة نسبياً في السبعينيات من القرن العشرين.

نخلص مما سبق، ومن منظور العمق التاريخي لخريطة الجمعيات والمؤسسات

الأهلية في المنطقة العربية، إلى عدة أمور نوجزها علي النحو التالي:

○ إن هناك ارتباطاً بين تاريخ تأسيس الجمعيات، وبين تطور احتياجات السكان ومطالبهم، الاقتصادية والاجتماعية وظهور فئات من النخب (تمثلت في فئات متعلمة، ومتقنين تفاعلوا مع خبرات غربية، وأمراء وبعض القيادات الدينية، وقيادات العمل الوطني).

○ إن التأسيس المبكر للجمعيات الأهلية، في بعض الدول العربية (وبخاصة مصر، الشام، ودول المغرب) قد جاء محصلة تفاعلات بين عوامل داخلية وأخرى خارجية.

○ إن اختلاط العمل الأهلي بالعمل السياسي، في التاريخ المبكر العربي، كان نتيجة غياب آليات تسمح بالمشاركة السياسية (واستمر ذلك في بعض الدول العربية حتى اللحظة الحالية).

○ إن غلبة التوجه الخيري ذي السمة الدينية على مجالات نشاط الجمعيات الأهلية، هو أحد "معالم الاستمرارية" في التاريخ الاجتماعي للمنظمات التطوعية...

○ إن الاهتمام الذي برز من جانب جمعيات أهلية في بعض الدول العربية، بالتعليم والثقافة، قد عكس الرغبة في الحفاظ على الهوية والثقافة واللغة في مواجهة شعور بالتهديد إزاء الغرب (سواء كان نفوذاً أجنبيّاً، أو أقليات، أو إرساليات تبشيرية دينية أو استعمارية). وفي المقابل فإن لحظات العولمة الحالية التي تهدد الهوية الوطنية بأشكال مختلفة، لم تفرز هذا النمط من المنظمات.

ثالثاً: الملامح التشريعية على خريطة المجتمع المدني

نحن معنيون - في هذا الصدد - بإبراز سمات القوانين الحاكمة لمنظمات المجتمع

المدني، أو وفقاً للمصطلح القانوني "الجمعيات والمؤسسات الأهلية" (أو الخيرية في بعض

الدول مثل سوريا والسعودية، أو جمعيات النفع العام في الإمارات العربية والكويت...).

وسوف نستند في رصد الملامح العامة هذه، إلى المعايير العالمية المتوافق حولها⁽⁴⁾ والإعلانات أو الوثائق الإقليمية.

1. قد يكون من الضروري في البداية إلقاء الضوء على تاريخ هذه التشريعات في

المنطقة العربية:

▪ إن نشأة الجمعيات الأهلية في التاريخ العربي (ق/19) لم يصاحبها تشريعات، وإنما كانت مبادرات من الأهالي (وهو الاسم الذي كان يطلق على المجتمع في ذلك الوقت) ولا تخضع لقانون ولا تنظيم محدد.

▪ بعد ذلك وجدت مجموعة من مواد القانون المدني، اهتمت بالعلاقة بين "الجمعيات والمجتمع" أكثر من انشغالها بالعلاقة بين "الجمعيات والدولة".. من ذلك أن المادة 58 للقانون المدني المصري (قبل عام 1952)، تنص على "تثبت" الشخصية الاعتبارية للجمعية بمجرد إنشائها.. وكان تعريف الجمعية أنها "جماعة ذات صفة دائمة مكونة من عدة أشخاص طبيعية واعتبارية لغرض غير الحصول علي ربح مادي".

▪ وتشير المصادر التاريخية إلى وجود ما يعرف بـ "مراسيم" في بعض الدول العربية، بموجبها تعترف الدولة بوجود "كيانات" من الجمعيات، لكن هناك جمعيات أخرى لم يصدر من الدولة اعتراف بوجودها.

▪ إن دستور مصر عام 1923 كان أول دستور على المستوى العربي يعترف بحق المصريين في تأسيس الجمعيات، وقد كان الدستور ثمرة لثورة 1919.

وفي الثلاثينيات من القرن العشرين، أسست عدة مدارس للخدمة الاجتماعية، كانت لها تأثيرات مهمة في العمل الأهلي، والبحوث، ثم التشريعات التي صاحبت هذا العمل.

هذا وقد حدثت نقلة نوعية في التشريعات وفي العمل الأهلي وعلاقته بالدولة من جانب، والمجتمع من جانب آخر حين بدأ تأسيس وزارات للشئون الاجتماعية، وكانت

الخطوة الأولى في مصر... لقد ذكر أول وزير للشئون الاجتماعية في مصر*، في خطابه الرسمي عام 1939 أن الوزارة قد أسست "لإحساس الدولة بمسئوليتها الاجتماعية من أجل تشجيع الجهود الفردية في المجال الاجتماعي.. ومن المهم تنظيم صلة الوزارة بهذه الجهود.."

إذن ينبغي رصد هذه الملاحظة الرئيسية، التي تؤكد على أن التشريعات المستقلة لتنظيم أوضاع الجمعيات الأهلية، لم تكن قائمة قبل تأسيس وزارات للشئون الاجتماعية.. وكان الوضع السائد في الدول العربية إما اعترافاً قانونياً بجمعية ما في ضوء "مرسوم"، وإما وجود مجموعة مواد مدمجة بالقانون المدني (مصر قبل عام 1952، على سبيل المثال).

▪ سهل في ضوء هذه الملاحظة المذكورة سابقاً الإشارة إلى أن حداثة تأسيس وزارات الشؤون الاجتماعية، في بعض دول الخليج العربي (مثل السعودية، سلطنة عمان...) قد ارتبطت بإصدار أول التشريعات للجمعيات الأهلية، وإن التطورات القانونية المتتالية - في هذا المجال - قد ركزت على تنظيم علاقة الدولة بالجمعيات، بشكل يفوق تنظيم علاقتها بالمجتمع.

2. أهمية تفهم ملامح التشريعات العربية :

السؤال التالي الذي نطرحه في هذا السياق، ويرتبط بما سبق هو: ما أهمية تفهم الملامح العامة لتشريعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية، من منظور الخريطة المعرفية للمجتمع المدني، وبين المجتمع ككل وهذه المنظمات.

○ إن التشريعات تعكس درجة الثقة والنضج في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وبين المجتمع ككل وهذه المنظمات.

○ إن مدى تطور التشريعات ليتجاوب مع الاتجاهات العالمية والإقليمية، من حيث زيادة مساحة الحرية لمنظمات المجتمع المدني، يعني أن هناك مرونة

* عبد الرحمن عزام، مجلة الشؤون الاجتماعية، القاهرة: 1940.

أكبر من جانب الدولة من جهة، وضغوطاً مجتمعية في اتجاه التحرير (قد تصاحبها ضغوط خارجية) من جهة أخرى.

○ إن ملامح التشريعات العربية واتجاهاتها، تبرز لنا جانباً من واقع المجتمع المدني الذي يشهد "سلبيات"، حين يتم رصد التشريع كأحد محددات فعالية هذه المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح.

إذن تقويم المجتمع المدني، من حيث الواقع والفرص والإمكانات، يجب أن يأخذ في اعتباره التشريعات السائدة، وانعكاساتها على المنظمات الأهلية.

3. ما المعايير الرئيسية لتقويم التشريعات العربية الحاكمة لحركة الجمعيات

والمؤسسات الأهلية؟

نشير بداية إلى أن هناك معايير دولية منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (عام 1948)، ثم العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية 1964، والتي حددت - ومنذ البداية - "الحق في تكوين الجمعيات"، ثم صدرت وثائق وصكوك أخرى عن الأمم المتحدة تحدد مبادئ العلاقة بين حق المواطن في تكوين الجمعيات، وحق الدولة، وحق المجتمع.... هناك أيضاً معايير إقليمية تم تضمينها في إعلانات ومواثيق عربية متتالية، منها إعلان عمان عام 1999، وإعلان الدار البيضاء، وإعلان الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (الكويت 2006)، الذي يحدد حقوق المواطن في تأسيس الجمعيات، وعلاقة الأخيرة بالدولة والمجتمع، وهي بهذا تتوافق على مجموعة مبادئ عامة تقود العمل العربي "لتحرير الجمعيات الأهلية"⁽⁵⁾...

وتتكامل مع المواثيق والإعلانات الدولية والإقليمية المذكورة آنفاً، مواثيق أخلاقية تضع مبادئ عامة نسترشد بها، وكان من أهمها على المستوى العربي ميثاق الشرف الأخلاقي (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة 1997، ثم إعلان الشفافية، بيروت 2002)⁽⁶⁾... إن هذه المواثيق *Codes of ethics*، وغيرها على المستويات العالمية والإقليمية والعربية (والتي وصلت إلى أكثر من 117 ميثاقاً أخلاقياً)، ضرورية للغاية وتتكامل مع التشريعات، لعدة أسباب أبرزها:

- أنها تؤكد أن هناك مبادئ أخلاقية وموجهات تتعلق بالمجتمع المدني، وعلاقته بالدولة والمجتمع.
- أنها تبرز أن التشريع وحده، لا يمكن أن يقود حركة الجمعيات في أي بلد، وإنما الالتزام "بأخلاقيات" ومبادئ وموجهات للسلوك الطوعي هو بعد لا يقل أهمية.
- إن المواثيق الأخلاقية في العالم كله، تهتم بمبادئ رئيسة وقيم لا خلاف عليها، منها الشفافية وعدم الربحية، وتجنب تضارب المصالح، وحقوق المجتمع والرأي العام في مساءلة منظمات المجتمع المدني ومحاسبتها، والمشاركة والتضمين كمنهج تعتمد عليه المنظمة.
- إن المواثيق الأخلاقية تتكامل مع التشريعات، لأن الأخيرة قد تعلن مبادئ وقواعد قانونية لا خلاف حولها، ولكن الممارسة أو الواقع الفعلي يبرز أن هناك فجوة كبيرة بين التشريع ومبادئه وقواعده من ناحية، والواقع الفعلي من ناحية أخرى.

الخلاصة إذن أن التشريعات الحاكمة لمنظمات المجتمع المدني، لها أهمية كبيرة تتعلق بصياغة الحقوق والواجبات بين عدة أطراف وهي المجتمع المدني، والدولة، والمجتمع، وكذلك المؤسسات المانحة ومن بينها القطاع الخاص. كذلك فإن الوقوف على القواعد القانونية في هذه التشريعات وتطورها، يلقي الضوء على مدى الثقة القائمة بين الدولة والمجتمع المدني، وأيضاً وزن التشريعات في تهيئة بيئة عمل المنظمات الأهلية أو إعاقته.

إن المعايير الخمسة التالية، والمتوافق حولها عالمياً⁽⁷⁾، يمكن أن تقوم موقف التشريعات الحالية للجمعيات والمؤسسات الأهلية، ومن ثم تؤخذ في الاعتبار - كأحد العوامل في المنظومة التي ننتبهاها من المؤشرات - لاختبار فاعلية منظمات المجتمع المدني، ومن ثم فهي ترتبط بتوجه هذه الدراسة بخصوص عدم المبالغة في "سقف

التوقعات" وكذلك "عدم التهوين" من عوامل مؤثرة تتفاعل مع الواقع (البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية، وقدرات المنظمة).

هذه المعايير هي:

- حرية تسجيل المنظمات وإشهارها.
- تيسير الإجراءات الإدارية للتسجيل ومتطلباتها.
- فتح أبواب نشاط المنظمات وعدم النص عليها حصرياً.
- الالتجاء للقضاء لحل أي منظمة.
- حقوق المنظمة في تدبير التمويل.

وفي المقابل هناك معايير أخرى على منظمات المجتمع المدني احترامها والالتزام

القانوني بها، وهي:

- التسجيل وفقاً للقانون.
- عدم السعي للربح.
- الشفافية والإفصاح والكشف عن النشاط ومصادر التمويل.
- تجنب تضارب المصالح.
- احترام قيد حظر النشاط السياسي (وبمعنى محدد هو عدم تأييد حزب سياسي أو مرشح في الانتخابات).
- تحقيق النفع العام للمجتمع ككل أو لفئات محددة مهمشة.
- احترام لوائحها القانونية وما تتضمنه من قواعد متوافق حولها في الحكم .governance

- وجود أسس للمحاسبة والمساءلة، واحترامها، والإعلان عنها.

4. مدى انطباق المعايير الرئيسية على التشريعات العربية:

إن الجدول رقم (2) يكشف عن مدى انطباق المعايير على التشريعات العربية، والتي تمس العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

جدول رقم (2)

بوضع موقفه التشريعات العربية الحالية للجمعيات الأهلية من الاتجاهات العالمية

الدولة	حرية التسجيل والإشهار	فتح أبواب النشاط	الجهة التي لها حق الحل	حرية تدفق التمويل الخارجي	تاريخ القانون الساري
مصر	√	√	الحكومة (التنظيم أمام القضاء)	موافقة الحكومة	2002
سوريا	X	X	الحكومة	موافقة الحكومة	1958
لبنان	√	√	القضاء	التمويل مفتوح	1909
الأردن	X	√	الحكومة	موافقة الحكومة	2008
فلسطين	X	X	الحكومة	موافقة الحكومة	2000
السودان	X	√	الحكومة	مفتوح	1995
تونس	X	X	الحكومة	مقيد	1992
الجزائر	√	√	القضاء	مفتوح	1990
المغرب	√	√	القضاء	مفتوح	2001
موريتانيا	X	X	الحكومة	مفتوح	1964 وتعديلاته
ليبيا	X	X	أمانة مؤتمر الشعب العام	موافقة الحكومة	2001
اليمن	X	√	القضاء	موافقة الحكومة	2001
البحرين	X	√	القضاء	موافقة الحكومة	1959
الكويت	X	X	الحكومة	موافقة الحكومة	1962 وتعديلاته
قطر	X	X	الحكومة	-	*1998
الإمارات	X	X	الحكومة	-	2008

وقد يكون من الضروري ضمن تناولنا للتشريعات العربية ومدى انطباق المعايير العالمية عليها، أن نشير إلى نقاط أربع، تكشف عن متطلبات الاعتراف القانوني من جانب الدولة بالجمعيات والمؤسسات الأهلية، وذلك حتى لا تترك للاجتهااد:

أولها: ألا ينص القانون على عدد كبير من المؤسسين (الاتجاه العالمي من 5-7 أفراد).

* أول قانون للجمعيات عام 1974 .

ثانيها: عدم النص على مجالات محددة للنشاط من جانب التشريع القائم، وترك الحرية للجمعيات لاختيار نشاطها.

ثالثها: عدم النص على فترة زمنية طويلة لكي تكتسب الجمعية شرعيتها (الافتراض هنا أن يكفي بالإخطار).

رابعها: عدم استبعاد أشخاص بعينهم من ممارسة حقهم في النشاط والمشاركة في العمل العام...

إن الجدول المقارن التالي رقم(3)، يلخص الوضع الخاص بمتطلبات الاعتراف القانوني، في الدول العربية...

جدول رقم(3)

يوضح متطلبات الاعتراف القانوني بالجمعيات الأهلية في التشريعات

دول تتجاوز الحد الأدنى من المؤسسين المتعارف عليه عالمياً	دول عربية تفتح باب النشاط دون حصر	اكتساب الجمعية الصفة الشرعية
<ul style="list-style-type: none"> • اليمن 21 شخصاً • ليبيا 50 شخصاً • السعودية 20 شخصاً • سلطنة عُمان 20 شخصاً • الجزائر 15 شخصاً 	<ul style="list-style-type: none"> • لبنان • فلسطين • المغرب • الجزائر • موريتانيا • مصر 	<p>1. بمجرد الإخطار لبنان بمجرد الإخطار</p> <p>2. مدة 60 يوماً للقبول أو الرفض مصر مدة للقبول أو الرفض 60 يوماً فلسطين مدة للقبول أو الرفض 60 يوماً سوريا مدة للقبول أو الرفض 60 يوماً المغرب مدة للقبول أو الرفض 60 يوماً</p> <p>3. مدة 90 يوماً للقبول أو الرفض الأردن مدة للقبول أو الرفض 90 يوماً الكويت مدة للقبول أو الرفض 90 يوماً تونس مدة للقبول أو الرفض 90 يوماً الجزائر مدة للقبول أو الرفض 90 يوماً</p> <p>4. مدة 30 يوماً للقبول أو الرفض الإمارات مدة للقبول أو الرفض 30 يوماً قطر مدة للقبول أو الرفض 30 يوماً اليمن مدة للقبول أو الرفض 30 يوماً البحرين مدة للقبول أو الرفض 30 يوماً</p>

موريتانيا مدة للقبول أو الرفض 30 يوماً 5. غير محدد فترة الرد السعودية لم تحدد مدة للرد ليبيا لم تحدد مدة للرد		
--	--	--

هناك بالطبع تفاصيل أخرى حول التشريعات العربية، منها حقوق الدولة فى مراقبة النشاط، وقانونية تدخلها فى حالات كثيرة فى إلغاء قرارات مجلس الإدارة، وحققها فى الموافقة (أو رفض) انخراط المنظمات فى شبكات دولية وعربية، بل حققها فى تعيين مجالس إدارة جديدة فى بعض الحالات، ومن ثم نصبح أمام حقوق الدولة فى الرقابة على الجمعيات قبل التسجيل والإشهار، وحقوق الرقابة أثناء النشاط، لنصل إلى حقها فى الحل.. هذه التفاصيل - مع أهميتها- لن نتناولها فى هذا السياق، والعمل القيم الذى أصدرته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام 2006 (أ. عبد الله خليل)، يمكن القارئ من الوقوف عليها.. ولكن تبقى لنا فى سياق "البعد التشريعى على خريطة المجتمع المدني العربي"، الإشارة إلى الملاحظات الختامية التالية:

أولها: إن التشريع هو عامل رئيس ضمن منظومة من العوامل أو المؤشرات التى تؤثر فى فاعلية منظمات المجتمع المدني، ويصاحبه - ضمن مجموعة البيئة المهيئة- أداء الأجهزة الإدارية أو البيروقراطية. إذ إن مدى مرونتها فى تطبيق القانون، وإدراكها لطبيعة هذا القطاع التطوعى، هما عاملان متضامنان ومسئولان إلى جانب التشريع، وفقاً لما كشفت عنه الدراسات⁽⁸⁾.

ثانيها: إن القوانين أو التشريعات العربية الحاكمة لمنظمات المجتمع المدني، قد تكون متوافقة - ولو بدرجة نسبية- مع المعايير العالمية، إلا أن الواقع يشهد "تجاوزات"، أو "تدخلات أمنية"، فى إقصاء البعض عن ممارسة حقوقهم فى المشاركة، أو فى مراقبة المنظمة، أو حلها أو رفض إشهارها منذ البداية (باعتبارها مراكز معارضة سياسية).

ثالثها: بالرغم من إقرارنا بتواجد سلبيات، تكمن فى أغلب التشريعات، أو فى ممارسات مراقبة الدولة لقطاع من المنظمات، فإنه ينبغى تجنب النظر إلى أن التشريع

وحده هو المسئول عن محدودية فعالية بعض منظمات المجتمع المدني، أو "المسئول الرئيس الحاسم" عن إخفاق أدوارها.. فهناك مجموعة أخرى من العوامل تشكل منظومة واحدة، منها القدرات البشرية والمادية والفنية والعلاقة بالبيئة المجتمعية والثقافة والحكم Governance⁽⁹⁾.

الخلاصة إذن أن التشريع السائد، ومن قبله البعد التاريخي، يشكلان موقعاً مهماً على الخريطة المعرفية للمجتمع المدني، ويحددان طبيعة علاقة المجتمع المدني بالدولة من جانب، والمجتمع والثقافة السائدة من جانب آخر.

رابعاً: المؤشرات الكمية على خريطة المجتمع المدني العربي، وعلاقتها بالسكان

نحن نستهدف في هذا الجزء من الدراسة استكمال ملامح الخريطة المعرفية للمجتمع المدني، في المنطقة العربية.. وإذا كنا من قبل قد أوضحنا المفهوم، باعتباره "أسلوباً منهجياً" يستخدم لرسم خريطة أفكار أو علاقات تتعلق بالأفراد والجماعات والمنظمات، ويساعدنا على تقويم الواقع، و إبراز ما هو "مركزي" وما هو "هامشي"، ويسمح لنا بجمع البيانات وتحليلها بشكل منظم، وكشف الفجوة بين "الواقع و المأمول". فإننا هنا نؤكد على أن الخريطة المعرفية، وهي اقتراب ثقافي اجتماعي شامل، تستعين بمؤشرات كمية بقدر اهتمامها نفسه بالمؤشرات الكيفية.

السؤال هنا : ما المؤشرات الكمية التي يمكن أن نستعين بها لصياغة خريطة المجتمع المدني؟ وكيف نتجاوز سرد الأرقام (الكم) لكي ننتقل إلى النقد والتحليل (الكيف)؟

- أهم المؤشرات الكمية في هذا السياق، هو عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية، في كل بلد عربي، ونسبتها إلى السكان.
- رصد معدلات نمو الظاهرة (أي المجتمع المدني) بوجه عام، وتفسير هذه المعدلات المتسارعة أو البطيئة، وعلاقتها بالسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافة السائدة.

- توجيه اهتمام إلى نسب التوزيع الجغرافي للمنظمات التطوعية، عبر البلد الواحد.. هل تتركز في العاصمة؟ هل هناك توازن في التوزيع بين الحضر والريف والبادي الصحراوية؟
- محاولة الربط بين هذه المؤشرات الكمية من جانب، و مؤشرات التنمية البشرية من جانب آخر (الدخل ومستوى المعيشة، والصحة، والتعليم..).

نحن لا نهتم بسرد الأرقام المطلقة (الكم)، لكن نسعى للوقوف على دلالة الأرقام أو المؤشرات الكمية في لحظة زمنية محددة، وفي مكان، وسياق له سماته الخاصة.

1. البيانات الكمية تكشف عن طبيعة العلاقة الثلاثية: الدولة، المجتمع المدني، السكان:

إن المؤشرات الكمية هنا تعني عدة أمور نستدل بها على العلاقة الثلاثية بين المجتمع المدني والدولة والسكان، فهي تكشف عما يلي:

- مرونة استجابية من جانب منظمات المجتمع المدني لمطالب السكان واحتياجاتهم.
- ميل إلى المشاركة في العمل العام.
- بيئة "سياسية وتشريعية" أكثر انفتاحاً وتسامحاً مع ميل المواطنين إلى المشاركة.
- تعزيز الدولة لمنظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات للسكان، وتسد ثغرة في الأداء.
- متغيرات عالمية تتفاعل مع متغيرات وطنية وإقليمية للدفع في اتجاهات الإصلاح والتحول الديمقراطي.

إن الجدول التالي رقم (4) يوضح عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الدول

العربية، ونسبتها إلى إجمالي السكان، وهو ما سيكشف عدة أمور:

أولها: إن العدد الإجمالي للجمعيات والمؤسسات الأهلية عامي 2007/2008

(لحظة توافر البيانات) قد ارتفع إلى حد كبير عن مثيله في مطلع الألفية الثالثة (عام

2000).

ثانيها: إن نسبة الجمعيات إلى السكان تقترب من المعدلات العالمية في كل من لبنان والأردن، بينما هذه النسبة منخفضة بشكل لافت للاهتمام في حالة بعض دول الخليج العربي... وهو ما يمكن تفسيره بطبيعة الخدمات والرعاية التي تقدمها الدولة، وتواجد قيود سياسية وتشريعية تؤثر سلباً في مبادرات المواطنين.

ثالثها: إن المملكة المغربية والجزائر (في حالة الاعتماد على البيان الرسمي الذي يتضمن 70 ألف جمعية في الجزائر تعد فروعاً لعدد 1000 جمعية مركزية) يحتلان المقدمة في العدد الإجمالي، وتأتي مصر بعد ذلك 27.068 جمعية عام 2009.

رابعها: إن معدلات نمو الجمعيات الأهلية في دول الخليج العربي بطيئة إلى حد كبير (إذا قورنت بسنة الأساس عام 2000)، بينما هذه المعدلات متسارعة في الدول التي تشهد حالة من التحول الديمقراطي مثل مصر، اليمن، الأردن، لبنان، الجزائر، المغرب، والعراق (بعد الغزو).

خامسها: حالة سوريا لها خصوصية، حيث كان عدد الجمعيات حتى خمس سنوات فقط 700 "جمعية خيرية"، ثم تزايد الإجمالي بنسبة 40% (دون إحداث تغيير في القانون) ليصل إلى إجمالي 1225 عام 2008، ثم 1500 عام 2010، وارتبط ذلك بأدوار اقتصادية وتنموية للجمعيات حيث دخلت في شراكات مباشرة مع الحكومة.. كذلك فإن حالة البحرين لها خصوصية، لأن قانون الجمعيات يمتد إلى جمعيات سياسية (أحزاب) وإلى جمعيات تنشط في الخدمات والرعاية (أهلية).

جدول (4)

يوضح عدد الجمعيات الأهلية في كل بلد عربي، ونسبتها إلى إجمالي السكان

م	البلد	عدد الجمعيات	عدد السكان	نصيب كل جمعية من الأفراد
1.	مصر	27068	81713517	3018
2.	لبنان	3360	4099000	1219
3.	الأردن	1189	6198677	1901
4.	فلسطين	1459	5170000	3543
5.	سوريا	1225	19405000	15840
6.	السودان	1785	39379358	22061

11393	10327800	9065	تونس	7.
33769	33769669	*1000	الجزائر	8.
815	31352000	38500	المغرب	9.
3487	23013376	6600	اليمن	10.
5162	29267000	5669	العراق	11.
51509	3399637	66	الكويت	12.
36677	4621399	126	الإمارات	13.
90654	1541130	17	قطر	14.
2326	1046814	450	البحرين	15.
47489	6173579	130	ليبيا	16.
5115	3069000	600	موريتانيا	17.
62729	27601038	440	السعودية	18.
25514	2577000	101	سلطنة عمان	19.

المصدر: (بيانات رسمية متوافرة عن عامي 2007، 2008، تم تحليلها في مركز معلومات الشبكة العربية).

2. ما دلالات التوزيع الجغرافي في علاقته بمؤشرات التنمية البشرية، سواء من بلد

لآخر أو داخل البلد نفسه؟

إن الفرضية الرئيسية التي تستند إليها عملية تحليل العلاقة بين منظمات المجتمع المدني - باعتبارها تطوعية إرادية لا تهدف للربح وتتوجه إلى النفع العام - وبين السياق المجتمعي الذي تنشأ وتتطور فيه، تذهب إلى أمرين :

أولهما: إن طبيعة نشاط الجمعية، بل ونشأتها ترتبطان بالاحتياجات المجتمعية في

لحظة محددة.

والآخر: إن هذه المنظمات، يتكثف وجودها في المناطق الفقيرة، وبين المهمشين،

وحيث توجد ثغرات في السياسات العامة (الصحة والتعليم مثلاً) وتسعى هذه المنظمات الخدمية والرعاية إليها.

* عدد الجمعيات الأهلية بالجزائر على مستوى المحافظات والذي يتضمن نوادي واتحادات طلاب وفروعاً للجمعيات المركزية بلغ 70 ألف جمعية، عام 2007.

هذه الفرضية التي تستند أساساً إلى التفاعل بين الاحتياجات السكانية ومطالب الفئات المهمشة من جانب، ومنظمات المجتمع المدني من جانب آخر، هي التي "حكمت" و"فسرت" مسار هذه المنظمات غير الحكومية في الغرب، ومنذ بداية الثورة الصناعية.. ولكن لو اقتربنا من تفاصيل الوضع في المنطقة العربية في اللحظة الحالية، فسوف يلفت انتباهنا أن هذه الفرضية غير قائمة إلى حد كبير... لماذا؟

■ **منظمات المجتمع المدني في غالبية الدول العربية تتركز في الحضر (وبخاصة العواصم)، وتقل بدرجة كبيرة في المناطق الريفية، وهي - وفقاً لمؤشرات التنمية البشرية العربية- هي المناطق "الأكثر احتياجاً" من منظور انتشار الفقر، وارتفاع نسبة الأمية خصوصاً بين الإناث، ومن منظور نوعية الخدمات ونوعية البنية الأساسية، بالإضافة إلى وجود قيم وثقافة تحتاجان إلى تغيير، وإلى توعية حقوقية.**

■ **إن عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للجمعيات داخل البلد نفسه ما بين الحضر والريف، قد يلقي الضوء على عوامل أخرى تفسر ذلك... منها، مثلاً، ارتباط العمل الطوعي المنظم بدرجة عالية من التعليم والوعي معاً يدفعان إلى المشاركة وتأسيس الجمعيات.. ومنها أيضاً الرغبة في الوجود والنشاط حيث توجد إمكانات وفرص أكبر للتمويل، أو حيث توجد أصدقاء إعلامية ومصادر نفوذ.... وغير ذلك من الاعتبارات التي تدخل ضمن دوافع العمل العام والمشاركة المجتمعية.**

■ **هذا وتشير البيانات إلى أن التوازن في توزيع الجمعيات بين الحضر والريف يوجد في حالات عربية محددة (أهمها الأردن والجزائر ولبنان).**

■ **وبالرغم من ذلك حين ندخل بمزيد من التفصيل إلى مجالات النشاط، سوف نلمس أن المناطق الريفية يتركز فيها العمل الخيري، وسوف نرى أيضاً أن ارتفاع وزن المنظمات التي تقدم خدمات صحية يرتبط فقط بالدول العربية التي تشهد سياسات تحرر اقتصادي وارتفاع تكلفة الخدمة الصحية، مع انخفاض التأمين الصحي للمواطن (مصر، ولبنان، والأردن، والمغرب، والجزائر، واليمن، وسوريا، في الأعوام الثلاثة الأخيرة، والسودان والعراق لاعتبارات أوضاع الصراع السياسي وارتفاع وزن منظمات**

الإغاثة).... إذن مجالات النشاط يمكن أن تتنوع وتتجاوب مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية، ولكن علاقة توزيع منظمات المجتمع المدني داخل البلد نفسه، لا يحكمها اتجاه عام يرتبط بمؤشرات التنمية البشرية.

ويوضح الجدول التالي رقم (5) حالة مصر، حيث تشهد محافظات الوجه القبلي أدنى مستويات التنمية، وفقاً لمؤشرات التنمية البشرية وتقاريرها الرسمية، وفي الوقت نفسه تحظى بنسبة 23.9% فقط من إجمالي عدد الجمعيات الأهلية (وهي في أغلبها خيرية) في الوقت الذي تستقطب فيه العاصمة (القاهرة) ما يقترب من هذه النسبة (23% من إجمالي عدد الجمعيات).

جدول رقم (5)

يوضح عدم التوافق بين التوزيع الجغرافي للجمعيات ومؤشرات التنمية البشرية في مصر

التوزيع الجغرافي	عدد الجمعيات	النسبة المئوية
القاهرة	6115	22.7%
الوجه القبلي*	6453	23.9%
الوجه البحري	10728	39.9%
المحافظات الحدودية	904	3.3%

المصدر: الاتحاد العام للجمعيات الأهلية عام 2008.

إن هذه المخالفة للفرضية العامة التي تشكل جزءاً مهماً من الأدبيات (والتي ترى علاقة إيجابية بين احتياجات السكان ونصيبها من المنظمات الأهلية)، تستحق منا إعادة النظر في السياسات ذاتها والتشريعات، وفي دوافع العمل الأهلي التطوعي... وبتطبيق النموذج السابق في دول عربية، أخرى سوف نلاحظ تكراره..

ما سبق يؤكد ضرورة إعادة النظر في الأدبيات والكتابات المعنية بالمجتمع المدني من جهة، ويدفعنا للاقتراب أكثر من الخريطة المعرفية للمجتمع المدني العربي، للوقوف على المبررات والتفسيرات التي تجد أساساً لها في السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

* يضم الوجه القبلي المحافظات التالية: الفيوم، المنيا، بني سويف، أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان، جميعها تحظى بما يعادل عدد الجمعيات في القاهرة.

خامساً: توزيع مجالات النشاط على خريطة المجتمع المدني في المنطقة العربية:

1. تميز الاهتمام بهذا البعد:

إن خريطة المجتمع المدني، التي ترسم لنا مجالات الاهتمام والنشاط، قد تكون من منظور هذا العمل العلمي هي الأكثر أهمية، حيث إن معرفة تفاصيل هذه الخريطة، سوف تساعدنا في عدة أمور:

أولها: تكشف عن واقع اهتمام منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، خصوصاً تلك التي ترتبط بإحداث التغيير أو الإصلاح المنشود.. من ذلك وزن المنظمات التنموية والحقوقية التي تستهدف تمكين المواطن، إن ارتفاع وزنها أو انخفاضه في مقابل غلبة الوزن الخيري للجمعيات، يصبح له دلالات..

ثانيها: إن خريطة مجالات اهتمام/ نشاط منظمات المجتمع المدني، تسهم في تبني "نظرة واقعية" لهذه المنظمات - وهي التي نطالب بها- تتفق مع القدرات الفعلية، ومن ثم عدم الارتفاع أو المبالغة في "سقف التوقعات".

ثالثها: إن التغيير الذي يطرأ على هذه الخريطة، من حيث ظهور مجالات جديدة للنشاط، أو وجود اتجاهات لتنامي اهتمام المنظمات في ميدان محدد (مثلاً الأنشطة الحقوقية)، سوف يساعدنا على إبراز أن هناك تغييرات تدريجية تحدث، وتفاعلات أكبر مع قضايا بعينها..

وقبل تناول ملامح هذه الخريطة، ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا عدة ملاحظات، وذلك على النحو التالي:

- لا يوجد تعريف رسمي، ولا تصنيف معتمد، من جانب الهيئات الحكومية صاحبة الإشراف - وفقاً للقوانين- لمجالات نشاط منظمات المجتمع المدني، وذلك سواء في التشريعات التي تتضمن مواد تحدد مجالات نشاط بعينها، أو الأخرى (حالة مصر مثلاً)، التي لا تنص على نشاطات محددة، وإنما تترك المجال مفتوحاً.
- إن الإحصاءات والبيانات المعتمدة التي تخرج عن هذه الجهات الحكومية (غالباً وزارات الشؤون الاجتماعية أو التنمية الاجتماعية، أو التضامن الاجتماعي) لا

تعتمد هي الأخرى على تعريفات محددة، وإنما قد تستخدم مصطلح الرعاية الاجتماعية، أو التنمية، أو الخيرية دون تحديد المفهوم، و هو بلا شك يمثل صعوبة أمام الباحثين، إذ إن هناك اختلافات بين مكونات المفاهيم هذه.

- الملاحظة الأخرى المهمة، هي أن هناك خلطاً في البيانات والإحصاءات، ما بين الفئات المستفيدة (الأطفال، المسنين، النساء..)، وبين المجالات ذاتها (الصحة، التعليم.. إلخ). ومن ثم فإن المنظمات حين تقوم بتسجيل أوقافها واكتساب الصفة القانونية لها، تميل نحو تسجيل نفسها في عدة مجالات، وفي الوقت ذاته تشير إلى فئات متنوعة من المستفيدين وهذه الملاحظة مهمة، لأن المنظمات التطوعية هذه، غالبيتها - على المستوى العربي - لا تميل إلى التخصص وتحقيق أداء متميز في مجال بعينه.

- وآخر هذه الملاحظات أن هناك شبه غياب لقواعد بيانات Data Bases تستند إلى أساس علمي، وتتبناه جهة رسمية مسؤولة عن دقتها ومصداقيتها، وتعلن سنوياً أوجه التطور في القطاع الأهلي، ويشمل التطور في العدد الإجمالي، التوزيع على مجالات النشاط، عدد الأعضاء، الذكور والإناث، الميزانيات، مصادر التمويل، عدد الفئات المستفيدة وفقاً للنوع الاجتماعي، والعمر، والمكان الجغرافي.. وغير ذلك من بيانات دورية، تبرز للرأي العام والباحثين، الجدوى والقيمة المضافة لهذا القطاع التطوعي.

قد يكون من الضروري إلزام هذه المنظمات - وفقاً للقانون - بالتوصل إلى "أرشفة إلكترونية" تسجل فيها كل بياناتها في هذه الأمور كافة، ويتم دورياً تحديثها ونشرها من جانب الجهات الحكومية المتخصصة ..

2. كيف يمكن أن تضيف مجالات النشاط على الخريطة المعرفية للمجتمع المدني؟
إذا أخذنا في الاعتبار ما سبق من ملاحظات، يمكن أن نشير إلى مجموعات من مجالات النشاط، كل منها لها طبيعة خاصة، ومعايير لتعريفه، كما أن كلاً منها يتفرع عنه عدد من الأنشطة الفرعية والفئات المستفيدة:

المجموعة الأولى: هي منظمات خيرية قائمة على البر والإحسان، وتستند إلى الوازع الديني وتسمى في الأدبيات الغربية Faith- Based organizations, أي لها أساس عقائدي.. وهذه المنظمات تعتمد على علاقة بين طرفين وهما: المانح والمتلقي، وتكون المنظمة في دور الوسيط بين الطرفين، وتقدم مساعدات مادية، وعينية للفقراء والمحتاجين، بشكل دوري وفي مناسبات اجتماعية (العام الدراسي الجديد، أو الزواج، وغيرهما..). أو في المناسبات الدينية (يطلق عليها أحياناً الجيل الأول).

المجموعة الثانية: هي منظمات رعائية وخدمية، وتشكل قطاعاً رئيساً مهماً من المنظمات التطوعية، وتهدف إلى توفير رعاية اجتماعية لفئات مهمة، (أطفال فقراء، معاقين، أيتام، مسنين، فئات من الجانحين...) أو تقدم خدمات صحية وتعليمية وثقافية، مقابل أجور رمزية أو مجاناً.

المجموعة الثالثة: هي منظمات تنموية، علماً بأنها لا تقتصر على تقديم إعانات أو خدمات للفئات المحتاجة، ولكنها تستهدف تمكين هذه الفئات المهشمة، أي "توفير عناصر القوة المستدامة" لها، من خلال التعليم والتدريب والتأهيل وتوفير فرص عمل لها والتوعية الثقافية والحقوقية، لكي تتمكن في النهاية من الاعتماد على ذاتها بشكل مستدام، ويتحقق دمجها في المجتمع.

المجموعة الرابعة: هي مجموعة منظمات حقوقية، تتسم بأنها لا تقدم خدمات non service delivery، إلا أنها في بعض الدول العربية تقدم خدمات معينة لاستقطاب الفئات التي تتوجه إليهم وتدافع عنهم، هي منظمات تتبنى مطالب فئات وتدافع عن حقوق الإنسان وتستهدف أمرين، أولهما توعية الرأي العام وتنقيفه، والآخر التأثير في السياسات العامة وصانعي القرار.. يمكن أن يكون ضمن ذلك منظمات حقوق الإنسان، ومنظمات نسائية مدافعة عن الحقوق، حقوق الطفل، الحق في الصحة، الحق في التعليم... وغير ذلك.

إن مجالات النشاط/الاهتمام هذه، يمكن أن يكون كل منها مستقلاً أو "مختلطاً" - أي قائماً ضمن أنشطة أخرى- ولكن حتى في هذه الحالة، فإن الأدبيات العالمية (وأهمها

هنا المشروع الدولي المقارن لجامعة جونز هوبكنز الأمريكية)، يعتمد على ما يسميه "نشاط رئيس" وفقاً للمخصصات المالية، والمستدامة للمنظمة.

3. ما النشاط الغالب على المنظمات الأهلية العربية؟

أ- إن العمل الخيري الذي يقدم مساعدات مباشرة للفئات الفقيرة والمحتاجة، هو الغالب على الأنشطة، وعادة ما تكون منظمات تستند إلى الوازع الديني والعقيدة... هذه المنظمات يختلف وزنها في منظومة الجمعيات والمؤسسات الأهلية، من بلد إلى آخر، وفقاً للثقافة والتقاليد السائدة، وتبعاً لطبيعة الأنشطة المسموح بها قانوناً، وحسب درجة الوعي السائد، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

إن "النمط الخيري" هو السائد في أكثر من 50% من المنظمات الأهلية العربية (والتي يمكن تقديرها في عام 2010 بحوالي 350.000)، ويمكن الاسترشاد ببيانات الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) يوضح وزن المنظمات الخيرية في الدول العربية

الدولة	وزن المنظمات الخيرية	الدولة	وزن المنظمات الخيرية
مصر	32%	السعودية	90%
لبنان	35%	سلطنة عمان	90%
فلسطين	70%*	الإمارات	30%
الأردن	40%	قطر	80%
سوريا	80%	البحرين	30%
السودان	80%	اليمن	70%

ب- إن اندماج النمط الخيري مع النمط الرعائي الخدمي في غالبية الدول العربية، يسمح لنا بتقدير نسبة 80% من المنظمات، التي تنشط في العمل الخيري، والخدمات والرعاية الاجتماعية، في المنطقة العربية. وفي المجال الخدمي والرعائي، نلاحظ تباينات بين الدول العربية، ترتبط بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الذي يرتفع فيه وزن المنظمات التي

* لوجود نمط إغاثي بسبب الظروف السياسية.

تقدم خدمات صحية في بعض الدول التي تشهد سياسات الخصخصة والإصلاح الاقتصادي (مصر، الأردن، لبنان، المغرب، الجزائر، اليمن، السودان)، وحيث يتراجع دعم الدولة عن الخدمات الصحية من جهة، وتغيب عن بعض الدول مظلة تأمينات صحية حمائية، وفي هذه المجموعة من الدول العربية يرتفع وزن المنظمات المقدمة للخدمة الصحية... في المقابل يتراجع إلى حد كبير دور هذه المنظمات، وأوزانها، وتكتفي بعض المنظمات بالتركيز على ذوي الإعاقات والتوعية الصحية (الكويت، والسعودية، وقطر والإمارات...) وأحياناً التركيز على الأطفال وصحة الأمهات، أو الامتداد بنشاط إغاثي إسلامي في الخارج، وهو الأمر الذي يعود بشكل رئيس إلى دور الدولة في توفير الرعاية والحماية الصحية والاجتماعية.

ج- التوجه نفسه ينطبق على مؤسسات الرعاية الاجتماعية، خصوصاً ما تعلق برعاية الأيتام والمسنين وأطفال الشوارع والفئات الجائحة، فهي تقوم بدور مهم ورئيس في بعض البلاد العربية (مثل مصر، السودان، لبنان، الأردن، المغرب، الجزائر ثم فلسطين والعراق لظروف الصراعات السياسية) وتكاد تختفي من خريطة العمل الأهلي في دول الخليج العربي، لأن "الدولة الرعائية" هي التي تقوم بهذه الأدوار، سواء في مؤسساتها أو داخل الأسر ذاتها.

د- إن المنظمات التنموية والحقوقية، إذا تم تناولها معاً بنظرة مقارنة من دولة عربية إلى أخرى (ونتذكر أنها تلك المنظمات التي تستهدف تمكين المواطن وتوفير عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية له)، فسوف نلاحظ اختلافها داخل منظومة المجتمع المدني:

- من حيث وزنها فهي تشكل من حوالي 20% إلى 30% في بعض الدول العربية، اعتماداً على طبيعة نشاطها الرسمي، من هذه الدول: مصر، لبنان، الأردن، تونس، المغرب، الجزائر.. ثم ينخفض وزنها في دول أخرى لتتراوح ما بين 10% إلى أقل من 20% في سوريا واليمن ودول الخليج العربي.

• بالرغم من ذلك، فإن الاتجاه العام في غالبية الدول العربية هو تشجيع تأسيس منظمات تنموية أو تحويل جزء من نشاط المنظمات الخيرية إلى تنموية.. إن البيانات الرسمية في مصر، تبرز أن هناك ارتفاعاً مستمراً في كل عام، في نسبة المنظمات التي تسجل نفسها وفقاً للقانون، في مجالات تنموية وحقوقية (حوالي 70% من المنظمات التي تم تأسيسها في الأعوام الثلاثة الأخيرة من إجمالي 4 آلاف منظمة)⁽¹¹⁾.. إن سوريا في السنوات الثلاث الأخيرة، قد شهدت انفتاحاً و"تسامحاً" أكبر من جانب الدولة، مع ظاهرة تسجيل الجمعيات، وكانت الغالبية من هذه المنظمات تنشط في التنمية، وبعضها تميز في أدائه "وشراكته" للدولة إلى حد كبير.

إن أحد الدراسات الحديثة عن الجمعيات الأهلية بالمملكة العربية السعودية، ترصد لنا توجهات تنموية متعاظمة من جانب بعض المنظمات، خصوصاً إزاء التعامل مع توفير فرص عمل للشباب، والتدريب والتأهيل، والاهتمام بالنساء المعيلات.. وهناك نماذج جيدة للغاية لهذه المنظمات ومشروعاتها، تدعمها برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية⁽¹²⁾.

• ولكن إذا تناولنا مجالات نشاط حقوقية لمنظمات المجتمع المدني، وبخاصة تلك التي لا تقدم خدمات Non service delivery، سوف نلاحظ أنها تتباين في عددها وطبيعتها التنظيمية وأدوارها من بلد إلى آخر، وأن العامل الرئيس "الحاسم" هنا هو درجة الحرية أو مساحة الحرية المتاحة لها للنشاط، وهو ما يرتبط بعملية "التحول الديمقراطي".

وللتدليل على ذلك فإن مصر والأردن ولبنان والمغرب (والجزائر بدرجة أقل)، واليمن، دول تشهد درجة من الحيوية الملحوظة في المنظمات الحقوقية، وفي المقابل فإن دول الخليج العربي (باستثناء مملكة البحرين) لا توجد فيها منظمات حقوقية (مستقلة أو غير حكومية) إلا في الحد الأدنى (منظمة الشفافية في دولة الكويت، وأخرى لحقوق الإنسان).. بينما في مصر - حيث كانت نقطة البداية عام 1983- تأسيس

المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ثم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، فقد بلغ إجمالي عدد المنظمات الحقوقية عام 2010 أكثر من 150 منظمة.. وتشهد المملكة المغربية أيضاً هذا الاتجاه المتصاعد ليقترّب العدد الإجمالي من مثيله في مصر⁽¹³⁾، ثم نرى التوجه نفسه قائماً في لبنان والأردن واليمن.. وتقوم هذه المنظمات بأدوار متنوعة، كما تبرز على الساحة أنماط جديدة حقوقية، وأهم ما تظطلع به من أدوار ما يلي:

- الدفاع عن حقوق الإنسان السياسية والمدنية.
 - كشف الانتهاكات لهذه الحقوق وتوليها رفع القضايا ضد الحكومة والجهات الأمنية.
 - التوعية الحقوقية والتنقيف.
 - القيام بدور مراكز بحثية وإعداد التقارير الدورية.
 - تعبئة المناصرة للدفاع عن هذه الحقوق في الداخل وفي الخارج.
 - المراقبة الانتخابية لضمان النزاهة في عملية اختيار المرشحين.
 - الدفاع عن حريات الإعلاميين وحرية الصحافة .
 - الدفاع عن حقوق المسجونين.
 - ضمان محاكمات عادلة.
 - الدفاع عن حقوق المرأة.
- هذا وقد برزت في الألفية الثالثة أنماط جديدة من هذه المنظمات، تجسد نشاطها

في المجالات التالية:

- الحق في التعليم.
- الحق في الصحة.
- حقوق الأطفال.
- حقوق المعاقين.
- الدفاع عن حقوق العمال في الشركات التي يتم خصصتها.
- حقوق أصحاب المعاشات.

- حقوق حماية الفقراء في العشوائيات.
- الحق في السكن.
- الدفاع عن حقوق الفلاحين (منظمة الأرض).
- حقوق الأقليات.
- التسامح والحوار بين الأديان.

هذا وقد شهدت الحركة الحقوقية في المنطقة العربية تطورات عميقة، بتأثير العولمة، وبخاصة ما لحقها من تطور غير مسبوق في تكنولوجيا الاتصال، وهو ما يسمح بأمرين:

أولهما: التشبيك بين المنظمات في الداخل ومع الخارج، والضغط على الأجهزة الحكومية للتأثير في السياسات، وتكوين الرأي العام.

والآخر: حركات المدونين الشباب Bloggers وتوظيف المواقع الإلكترونية للتواصل بين الشباب (على وجه الخصوص)، والكشف عن انتهاكات حقوقية، وما يمكن أن يتبع ذلك من حشد المظاهرات والتفاعل مع الإعلام منها: (حركة 6 إبريل في مصر، "وشايفنكم"، وجبهة تأييد البرادعي، وحركة "كلنا خالد سعيد" في مصر، والتي قادت ثورة شباب مصر في 25 يناير 2011).

إن هذه المنظمات الحقوقية Advocacy organizations، التي لا تقدم خدمات مباشرة أو تقدم ما يتم التوافق حوله بالمنفعة الجماعية Collective benefit، يمكن تقديرها في المنطقة العربية، بحوالي 500 منظمة فقط، وهو عدد محدود يشكل نسبة صغيرة من إجمالي المنظمات العربية، إلا أنها بلا شك وبعد حوالي 25 سنة من ميلادها وتطورات الحركة الحقوقية، قد نجحت إلى حد كبير في "تفجير" الوعي الحقوقي، على الأقل لدى الفئات المتعلمة، وتمكنت من تشكيل "جبهة للمراقبة الحقوقية"، للأداء الحكومي في مجال احترام حقوق الإنسان، وكذلك فإن الدعم الخارجي (المادي والأدبي) قد أسهم في استمرارها إلى حد كبير (أبرز النماذج: مصر، لبنان، الأردن، المغرب، الجزائر، اليمن، البحرين)..

ولكن في الوقت نفسه هناك تحديات وإشكاليات تواجه هذه المنظمات الحقوقية، التي تستهدف التأثير في الإصلاح والتحول الديمقراطي، أهمها ما يلي (14):

- إشكالية التمويل واعتمادها على مصادر خارجية، وهو ما يهدد استدامتها من ناحية، والتشكيك فيها بالداخل (من تيارات وأجهزة حكومية) بأنها "تستقوى بالخارج"، وذلك من ناحية أخرى .
- إشكالية المؤسسية، حيث إن أغلبها يرتبط بأفراد أو أسماء بعينها، وتدار شركات (مجموعة أفراد) وتفتقد في أغلبها إلى العضوية التي يمكن أن تجعلها أكثر فاعلية، وبخاصة حين تضم أعضاء من القواعد الشعبية.
- إن هذه المنظمات "خبوية" إلى حد كبير، تتركز في غالب الأمر في العواصم (وهو أمر له ما يبرره سواء من منظور طبيعة النخب المتعلمة المنخرطة في النشاط الحقوقي، أو من منظور وجودها في الدوائر المركزية للإعلام وصنع القرار).. وهذا التوجه تأكد خلال ثورتي تونس ومصر (2010، 2011) حين لعبت الشبكة الالكترونية الاجتماعية (facebook) الدور الرئيسي في التوعية الحقوقية للشباب، واشتعال الثورة.
- يتعرض كثير من هذه المنظمات للصدام مع أجهزة أمنية أو حكومية، وفي بعض الأحيان للحل، ثم تلجأ إلى القضاء وتحصل على شرعية في بعض الأحيان (حالة مصر) أو تتعرض للحل النهائي (حالة سوريا..). وكما تشير قيادات المنظمات الحقوقية في احتفالية 20 عاماً على نشأة هذه المنظمات - في القاهرة 2005- إلى "أن ذلك يشكل تهديداً دائماً لها، ويستنفد جزءاً من وقتها ومجهودها يؤثر في عملها بالسلب" (15).
- إن التشريعات العربية لمنظمات المجتمع المدني، وكما سبق أن ذكرنا، تتضمن أشكالاً من الرقابة تمس الجميع، إلا أن منظمات حقوق الإنسان في مصر -

على سبيل المثال - تدرك القيود التشريعية هذه، لكنها تركز على ما تعلق بالتمويل الخارجي، باعتباره موجهًا لها بشكل رئيس⁽¹⁶⁾.

هناك، إذن، جدار مرتفع من عدم الثقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني النشطة في حقوق الإنسان وتعزيز الحريات والديمقراطية، حتى في الدول العربية التي أسست في الألفية الثالثة، مجالس وآليات قومية لحقوق الإنسان (مصر، المغرب، لبنان، الأردن..).

سادسًا: الفئات المستهدفة الرئيسة على خريطة المجتمع المدني العربي:

إذا كانت الخريطة قد تم تحديد ملامحها: التاريخية ثم التشريعية، وحجم هذه المنظمات في الدول العربية، وتوزيعها الجغرافي، ثم توزيعها وفقًا لأنماط اهتمامها ومجالاته، فإننا يمكن أن نصل من كل ذلك إلى الفئات الرئيسة المستهدفة من هذه الأنشطة.. وفي سبيل ذلك، نسعى بقدر ما هو متوافر من بيانات، ولو جزئية، إلى الاستدلال على العلاقة التفاعلية بين منظمات المجتمع المدني، والمجتمع ككل، وفي إطار سياقات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، تختلف من بلد إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى.

1- إن أولى الفئات المستفيدة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية، هم الفقراء ومحدودو الدخل، وهذه نتيجة طبيعية لمحصلة أمرين أساسيين، اتضحا من قبل في خريطة المجتمع المدني العربي:

أولهما: غلبة النمط الخيري التقليدي على منظومة الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والتي تعتمد على تقديم مساعدات مادية وعينية إلى الفقراء (وهي قائمة بنسبة تتراوح بين 20% و80% في مختلف الدول العربية).

والآخر: وجود قطاع كبير من المنظمات الخدمية في الدول العربية، يتكامل مع النمط الخيري السابق (وهو في جانب منه يستند إلى العقيدة Faith Based) ويستفيد منه بشكل رئيس الفقراء وبعض الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة، محدودة الدخل (أبرزها

الخدمات الصحية في حالة مصر، لبنان، الأردن، المغرب.. لدينا مؤشرات متعددة من مختلف الدول العربية، تؤكد استفادة ملايين من البشر في المنطقة العربية، من المنظمات الخيرية والخدمية والرعاية معاً. إن 5 ملايين طفل يتيم تتم كفالتهم داخل أسرهم في مصر، وأن حوالي 20% من طالبي الخدمة الصحية يحصلون عليها من منظمات أهلية، وأن ثلاثة ملايين امرأة فقيرة تعول الأسرة، تستفيد من هذه المنظمات في حالة مصر أيضاً. كذلك فإن البيانات المتوافرة تشير إلى أن المنظمات الأهلية بالأردن، يستفيد منها 24% من الأطفال الفقراء بالريف، وأن كفالة الأطفال الفقراء والأيتام في سوريا تستحوذ على نسبة 93% من أنشطة الجمعيات الأهلية، وأن السودان تشهد من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية والإغاثية، دعماً كبيراً مادياً وخدمياً ورعائياً للفقراء في السودان وفي دارفور، ويستفيد منه حوالي 4 ملايين شخص (17).

وهكذا.. يمكن أن تتعدد المؤشرات، من منظور المخصصات المادية التي توجه إلى الفقراء، أو أعداد المستفيدين من مجالات نشاط الجمعيات والمؤسسات الأهلية، لكي تؤكد أن أكبر الفئات المستفيدة هم "الفقراء ومحدودي الدخل".

2- إذا انتقلنا من العام إلى الخاص، فإن البيانات والدراسات المتوافرة، تشير إلى أن الأطفال يحتلون موقعاً مهماً على خريطة الفئات الرئيسة التي تنتفع من منظمات المجتمع المدني.

وهذه المنظمات المعنية بالأطفال، يتراوح وزنها داخل نسيج الجمعيات ما بين 47% في حالة دولة الإمارات العربية (وهنا فإن التوجه الرئيس إلى الأطفال المعاقين، وإلى جوانب الثقافة والإبداع)، وذلك كحد أقصى، وما بين حوالي 1% من إجمالي الجمعيات كحد أدنى (في تونس).

إن المنظمات النشطة في مجال الطفولة، تصل في مصر إلى 29% من إجمالي، و39% في السودان، و9% لبنان، وسلطنة عمان 24%، وسوريا 6.2% من إجمالي.. يتنوع، إذن، وزن المنظمات المعنية بالأطفال في كل بلد عربي، وتنوع

مظاهر أنشطتها، لكنها قائمة وبقوة في كل الحالات*.. ففي دول الخليج العربي، تبدو المنظمات المعنية بالأطفال، ذات عمق تاريخي مبكر، وهي التي قادت صانعي السياسات إلى الاهتمام بفئات المعاقين من الأطفال، وبعضها الآخر يهتم بجوانب الثقافة والفنون، والإبداع ومهارات التكنولوجيا لدى الأطفال.. هذا النشاط في الدول الغنية "آمن" إلى درجة كبيرة فهو بعيد عن الانخراط في السياسة، ويتم دعمه بشكل كبير من جانب الحكومات (على وجه الخصوص في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت) وعلى الجانب الآخر، يرتفع في الدول العربية الفقيرة وزن الاهتمام الخيري والرعايي بالأطفال، ويكون الأطفال المستهدفون هم الفقراء المتسربين من التعليم، هم أطفال الشوارع، والمعاقين، والعمل الإغاثي الموجه للأطفال (العراق، فلسطين، السودان).. وفي الوقت نفسه، فإن المنطقة العربية ككل تشهد اهتماماً متصاعداً من جانب منظمات المجتمع المدني، **بالبعد الحقوقي للأطفال** من ناحية، وحمايتهم من العنف من ناحية أخرى.. (المشروع المصري 2007-2010 لحماية الأطفال من العنف من جانب شبكة الجمعيات الأهلية للأطفال بالتعاون مع المجلس القومي للأمومة والطفولة).

3- **الفئة الثالثة الرئيسة على خريطة الفئات المنتفعة من أنشطة المجتمع المدني، هي النساء**، كما تعكس اهتماماً يمتد في العمق التاريخي العربي، حيث كانت أولى المنظمات النسائية في مصر عام (1896)⁽¹⁸⁾ وتبعها مع مطلع القرن العشرين منظمات متعددة في الشام ودول المغرب العربي، ثم تصاعد الاهتمام بها تدريجياً في دول الخليج العربي في السبعينيات من القرن العشرين⁽¹⁹⁾.. في هذا الإطار من المهم التأكيد على عدة أمور، أهمها ما يلي:

- إن المنظمات النسائية هي تلك المعنية فقط بالنساء، وتتوجه إليهم بخدمات ورعاية وتنقيف وتوعية حقوقية وغيرها، وهي مغلقة في نشاطها وهيكلها الإداري على النساء (وإن كان البعض قد بدأ يتجه لضم الذكور في مجالس إدارتها).. هذا النمط يشكل - كاتجاه عام في الدول العربية- ما بين 2% من إجمالي عدد الجمعيات (حالة مصر)

* يلاحظ أن هذه النسب المئوية تعتمد على التسجيل الرسمي للجمعيات لمجالات نشاطها والتي تتعدد وتتنوع في المنظمة الواحدة.

و8% من الإجمالي في (الكويت، الإمارات، ثم قطر).. إن الحالة في دول الخليج العربي، لا تفسر بوزن اهتمام أكبر بقضايا المرأة، ولكن يفسرها توجه ثقافي (في كثير من الأحيان) للفصل بين الذكور والإناث.. كذلك فإن حالة سلطنة عمان، للسبب السابق نفسه، متميزة للغاية حيث إن 44% من إجمالي الجمعيات بالسلطنة هي منظمات نسائية (20).

- الأمر الآخر أن المنظمات التنموية، التي تسعى إلى تمكين الفئات المستهدفة، تتبنى، في أغلبها برامج وأنشطة تتوجه إلى المرأة، ويتسم بعضها بفعالية ملحوظة، حيث يكون التوجه متكاملًا (ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا)، وفي الوقت نفسه يتجه التركيز إلى النساء الفقيرات المعيلات للأسر (من 16% إلى 22% في المنطقة العربية ككل) وبالطبع فإن المنظمات الخيرية والخدمية هي الأخرى، توجه أغلب اهتمامها نحو النساء والأطفال.

- الأمر الثالث إن الألفية الثالثة، قد شهدت تطورًا ملحوظًا، بنسب مختلفة في الدول العربية، لتعزيز الاهتمام بالمرأة. وقد أسهمت في ذلك متغيرات عالمية، ترتبط بمؤتمرات الأمم المتحدة ووثائقها، والتحديات الإنمائية للألفية التي وقع عليها قادة العالم، وتم متابعتها، وكذلك الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل والدول الكبرى، لدعم البرامج والمشروعات الحقوقية والتنموية التي تتوجه للنساء.. وقد تفاعلت مع ذلك متغيرات أخرى إقليمية، منها الدور الضاغط والمتصاعد من جانب منظمات المجتمع المدني المعنية بالنساء وذات التوجه الحقوقي، ومنها البيئة المهيئة لدور أكبر للنساء، وتأسيس مجالس قومية (حكومية وشبه حكومية) لإنصاف المرأة وتوفير فرص متكافئة لها، وغير ذلك من عوامل أدت إلى تصاعد اهتمام منظمات المجتمع المدني لدعم المرأة العربية..

إن خريطة المنظمات تكشف عن دوائر اهتمام أساسية تتوجه للنساء، أبرزها ما يلي:

- التوعية والتثقيف وتركيز أكبر على الأبعاد الحقوقية.
- أنشطة دفاعية ومطلبية للتأثير في السياسات، خصوصًا ما تعلق بالتشريع، وتكافؤ الفرص في العمل السياسي، وتقلد المناصب.

- أنشطة وبرامج ثقافية واجتماعية (وأحياناً تشريعية) لمقاومة الصور المختلفة للعنف الموجه للنساء (العنف الأسري، التحرش، الحرمان من حقوق الميراث، الزواج المبكر، الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والفتيات...).
- التدريب والتأهيل وتوفير فرص عمل.
- التعليم ومكافحة الأمية.
- تحسين نوعية الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية.
- اهتمام مؤسسي منظم بالنساء الفقيرات المعيلات لأسر.
- التمثيل السياسي للمرأة في المجالس التشريعية.
- جهود للتأثير في الثقافة والاتجاهات المجتمعية والتقاليد التي تحول دون مشاركة المرأة، على الصعيدين السياسي والاقتصادي.
- البحوث والدراسات وتوفير قواعد بيانات عن النساء والمعوقات التي تواجههن.
- توجيه اهتمام متصاعد نحو الشباب وإعداد قيادات مستقبلية.

الخلاصة، إذن، إننا أمام خريطة للمجتمع المدني ترسم لنا الفئات الرئيسية المستفيدة، وهم الفقراء ومحدودو الدخل، والنساء، والأطفال، هذا بالإضافة إلى منظمات تتوجه نحو المجتمع ككل، أو بعبارة أخرى منظمات تسعى إلى "المنفعة الجماعية"، وهي منظمات حقوق الإنسان، والبيئة، ومنظمات التوعية والتثقيف وحماية الإبداع، والفكر.. هناك أبعاد ومجالات اهتمام مشتركة بين المنظمات على خريطة الوطن العربي، وهناك أيضاً اختلافات وتباينات، وفقاً للسياق السياسي والبيئة التشريعية، ووفقاً للبيئة المجتمعية والثقافية، وطبيعة أدوار الدولة.. قد تكون البيانات محدودة، وتحتاج إلى جهود أكبر من جانب كل الأطراف - الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بشكل رئيس - لسد الثغرات المعرفية والمعلوماتية، ولكن ما

هو متاح يسمح لنا برسم صورة للواقع كما هو، ودون رتوش أو تجميل،
لكي نناقش في الفصل الرابع السؤال: أي دور تلعبه منظمات المجتمع
المدني؟

المراجع:

1. Encyclopedia of social measurement vol.3, university of Texas (2005) p.933.
- 2- Ibid, p.72.
- 3- Ibid, 351-355.
- 4- Lester M. Salmon, ed, the International Guide to Non Profit Law, John. Wiley & Sons, (New jersey: 1993).
- 5- راجع: عبد الله خليل، الدليل التشريعي العربي للمنظمات الأهلية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2006).
- 6- موثيق الشرف الأخلاقية للمنظمات الأهلية العربية، راجع الموقع الإلكتروني للشبكة، والملاحق المتضمنة في المصدر السابق.
- 7- عبد الله خليل، م.س.ذ
- 8- د. أماني قنديل، محرر وباحث رئيس، مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2010)، ص ص 151-153.
- 9- لمزيد من التفاصيل عن منظومة العوامل المؤثرة على فاعلية المنظمة، راجع: ملحق الدراسة.
- 10- Helmut Anheier & Lester Salmon (eds.) the Non Profit sector Across National analysis (John Hopkings university. 1997).
- 11- بيانات رسمية، وزارة التضامن الاجتماعي، مصر، 2010.
- 12- راجع بخصوص تنامي مستوى الاهتمام في المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج العربي:
- د. إبراهيم علي الملحم، بناء شراكة فاعلة بين الدولة والجمعيات الأهلية في المملكة العربية السعودية، في: التقرير السنوي السادس للشبكة العربية، (القاهرة: 2006) ص ص 121-148.
- ، تفاعلات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص مع المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2010).

- 13- د. أماني قنديل (محرر)، المنظمات الحقوقية في منظومة المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2006).
- 14- د. أماني قنديل، تقييم منظمات حقوق الإنسان بعد عشرين عاماً من تأسيسها، المؤتمر العام لمنظمات حقوق الإنسان، (القاهرة: 2005).
- 15- نفس المرجع ، ص ص 19-25
- 16- د. أماني قنديل، استطلاع رأي المجتمع المدني في مصر عن حالة حقوق الإنسان، المجلس القومي لحقوق الإنسان، (القاهرة: 2009).
- 17- تتوافر مؤشرات جزئية وبيانات كمية عن نوعية المستفيدين من المجتمع المدني وعددهم، في التقارير السنوية للشبكة العربية للمنظمات الأهلية خلال الفترة من 2001-2010.
- 18- د. أماني قنديل، خريطة منظمات المجتمع المدني المعنية بالنساء في مصر، المجلس القومي للمرأة (القاهرة: 2009).
- 19- أمنية المريني وآخرون، المرأة والمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 1998).
- 20- التقرير السنوي الرابع للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، تمكين المرأة في منظمات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة: 2005).

الفصل الرابع

أبي دور تلعبه منظمات المجتمع المدني؟

المحتويات

أولاً: أهمية تحليل رؤية المجتمع المدني في إطار عملية الحراك الاجتماعي والسياسي.

ثانياً: المجتمع المدني أحد محركات التغيير.

ثالثاً: هل يمكن تحديد الأدوار المركزية للمجتمع المدني؟

رابعاً: رؤية المجتمع المدني ما بين الصعود والهبوط.

مناقشة ختامية.

المراجع.

أولاً: أهمية تحليل رؤية المجتمع المدني في إطار عملية الحراك الاجتماعي والسياسي

لقد حرصنا في هذا العمل، في الفصل الأول منه، على أن نؤكد أهمية إعادة النظر في الأدبيات الغربية، وفي "مسار" الأدبيات العربية، لكي نفهم حدود العلاقة بين المجتمع المدني، والتحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.. أبرزنا أن هذه النقطة الزمنية - عام 2010- وهي نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، تحتاج منا إلى "وقفه

نقدية" و"وقفة للتأمل" في توقعاتنا العالية من المجتمع المدني، والتي دفعتنا الحماسة لها إلى إغفال أبعاد مهمة لم نلتفت إليها بالقدر الكافي وكان أهمها:

○ قدرات المنظمات **capacity**، البشرية والمادية والفنية التي تتفاوت بشكل كبير من منظمات إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر.

○ طبيعة الأنشطة ومجالات اهتمام هذه المنظمات، ورؤيتها **vision** لدورها، هل تسعى إلى إحداث "تغيير" (في حالة المنظمات الحقوقية والتمموية) أم تقوم بدور "تسكيني" (في حالة المنظمات الخيرية) أم تهدف إلى تقوية أداء الدولة من خلال سد ثغرات السياسات العامة (الصحة)؟

○ إغفال علاقة منظمات المجتمع المدني بقوى السوق وسياسات التحرر الاقتصادي، التي تلعب دوراً رئيساً في أغلب الدول العربية، وأسهمت بأشكال مختلفة في صياغة خريطة المجتمع المدني (سواء من منظور جماعات الأعمال، أو من منظور التعامل مع الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي).

○ لم ننتبه بالشكل الكافي إلى بعض التحولات على خريطة المجتمع المدني، حيث برزت تحالفات النفوذ السياسي مع الاقتصادي، من خلال قطاعات من الجمعيات والمؤسسات الأهلية، بما يجعلنا نضمنها في سياق "جماعات المصالح" (التي تستهدف التأثير في السياسات والقرارات باتجاه مصالحها..).

○ في نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، كان التطور في تكنولوجيا الاتصال، قد استقطب قطاعات عديدة من الشباب في مختلف الدول العربية حيث تكون "مساحات الحرية أكثر رحابة"، وهو ما أدى إلى ظاهرة يمكن أن نطلق عليها "المجتمع المدني الافتراضي"، وحيث تتشكل المدونات، والجماعات والشبكات، بل الحركات السياسية، من خلال الإنترنت... وهو بعد مهم للغاية، له تأثيرات عميقة في منظور تفضيل الشباب للعمل دون قيود تنظيمية وإجرائية، ودون أفكار وانتمايات مسبقة...

- ارتفاع سقف التوقعات من المجتمع المدني العربي، خصوصاً التي تهدف للتغيير والتأثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قد أدى إلى إغفال حقيقة هامه وهي تأثيرات الثقافة السياسية والقيم والتقاليد المجتمعية التي انعكست بعمق على قضايا حيوية أبرزها ما تعلق بمفهوم الحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني وممارساته (المشاركة، التضمين، الديمقراطية، احترام الآراء المخالفة، العمل الجماعي...).
- إن النقاش الذي تركز في العقد الأول من الألفية الثالثة على تصاعد دور المجتمع المدني، حجب إلى درجة كبيرة، حراكاً اجتماعياً وسياسياً في الدول العربية، اتجه نحو التعبير عن مطالب سياسية وأخرى اجتماعية واقتصادية.. لقد اختلفت درجة هذا الحراك المجتمعي من بلد إلى آخر، ولكن بلغ هذا الحراك درجة غير مسبوقة في حالة مصر، تونس، واليمن ولبنان، والأردن، والمغرب، والبحرين*.. وإذا تأملنا الحالة المصرية على وجه الخصوص، فسوف نلمس من عام 2004 - وهي الإعلان عن حركة "كفاية" التي حطمت التابوهات السياسية- وحتى عام 2010، حركات اجتماعية وسياسية كثيرة واعتصامات ومطالب فئوية وأخرى حركات احتجاجية، منها: "شايفنكم" لمراقبة الانتخابات والكشف عن الفساد، و"معا ضد التوريث"، و"معا ضد بيع مصر"، وحركة اجتماعية للدفاع عن حقوق أصحاب المعاشات"، و"معا ضد الغلاء"، و"حركة 6 إبريل"، و"حركة 9 مارس لأساتذة الجامعات"، وحركة "معلمون من أجل التغيير"... وغيرها من الحركات والاعتصامات الاحتجاجية أهمها تلك الخاصة بالعاملين بالضرائب العقارية، والأخرى اعتصامات الشباب العاملين بمراكز المعلومات في المحليات... ومصدر الأهمية في الحالة الأخيرة يكمن في مصدرها الاعتصام أمام مجلس الوزراء ومجلس الشعب، ولفترات طويلة استمرت أسابيع، مع النجاح الجزئي في الضغط على الحكومة لتحقيق مطالبهم... إذن معنى ذلك أن قطاعات وفئات من الجماهير،

* ننبه إلى أن هذا العمل قد تمت كتابته قبل الثورة في تونس ثم في مصر (يناير 2011)، وقبل اشتعال الحركات الاحتجاجية في ليبيا واليمن والبحرين وسلطنة عمان، ودول عربية أخرى بدرجات متفاوتة.

نزلت إلى الشارع، وعبرت عن مطالبها، وبعيداً عن المجتمع المدني (والأحزاب السياسية)، وهو ما يحمل معه معاني ضمنية تتجاوز الأدوار التقليدية والهيكل التنظيمية، لكل من المجتمع المدني والأحزاب السياسية... وهو يحمل أيضاً - أي هذا الحراك السياسي والاجتماعي - أسئلة كثيرة عن ماهية الدور الذي لعبه المجتمع المدني - في الحالة المصرية - لمساندة المطالب الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فإن ذلك الحراك يثير أسئلة عن أي دور تلعبه منظمات المجتمع المدني...

○ إن العوامل الخارجية قد لعبت دوراً كبيراً، في تصعيد دور المجتمع المدني و"إمكاناته الكبرى" في التأثير في التحول الديمقراطي والإصلاح، وقد برز ذلك واضحاً في سياق العولمة، بإعلاء قيم احترام حقوق الإنسان وممارساته، وفي الوثائق العالمية للأمم المتحدة، وفي إستراتيجيات التمويل وسياساته... وقد انعكس كل ذلك على توجيه العوامل والقوى الخارجية أغلب اهتمامها إلى أمرين:

أولهما: ضغوط على الحكومات العربية للإصلاح الديمقراطي، وتوظيف ملف

حقوق الإنسان بشكل رئيس ضمن هذه الضغوط، وربطها بالمعونة.

والآخر: تدفق التمويل لمساندة المنظمات الحقوقية، وعلى وجه التحديد ما تعلق

باحترام حقوق الإنسان والكشف عن انتهاكاتها، ودعم المنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة والتمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لقطاعات من النساء...

إن هذا الدور الخارجي وإلى جانب مناخ العولمة الذي أسهم في تهيئة البيئة

السياسية والاجتماعية لقبول هذا التوجه، قد أدى في النهاية إلى صياغة "توقعات وآمال

كبيرة" من المجتمع المدني - على الأقل قطاع منه - في الإسراع بعملية التحول

الديمقراطي... هل تحقق هذا الدور بالفعل؟ هل نستطيع توظيف مؤشرات لقياس

انعكاسات دور المجتمع المدني على عملية التحول الديمقراطي؟ هذا المستوى من التقويم

نحن في حاجة إليه للإجابة بشكل دقيق عن السؤال الرئيس السابق.. ولكن قد يكون من

المهم إعادة تجديد أفكارنا، حين نأخذ في اعتبارنا ما يلي:

- إن المحصلة النهائية في نهاية عام 2010 للتحوّل الديمقراطي، الذي شهدته بعض الدول العربية خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة بالتحديد، كانت مساحات أوسع نسبياً من الحرية، اعتدنا على التعبير عنه "بهامش حرية أكبر".
- كانت هناك خطوات من التقدم، ثم خطوات أخرى للتراجع في مسار الديمقراطية، حتى إن البعض يعبر عنها بمفهوم "تجديد النظم السلطوية" لذاتها.
- تداول السلطة أو تداول الحكم وتجديد النخب الحاكمة وتوسيعها، قد تم في إطار ضيق للغاية وغير ملموس، وحين يتحقق غالباً ما يعكس ظاهرة "زواج السلطة والثروة" معاً.
- تبني آليات حكومية وشبه حكومية، على المستويات الوطنية، "تبدو" في مواقف الدفاع عن حقوق الإنسان، وتهدف إلى دمج بعض المنظمات الحقوقية المعارضة في إطار وطني لتمثيل واجهة قومية.
- إجراء تغييرات تشريعية وأحياناً دستورية، "تبدو" في اتجاه ديمقراطي، سواء في مجال الحريات وحقوق الإنسان، أو في مجال تحرير تشريعات المجتمع المدني في بعض الدول العربية، لكنها لا تزال بعيدة في بعض جوانبها عن المعايير العالمية المتوافق حولها.
- إحراز بعض التقدم والتطور في مجال قضايا المرأة، خصوصاً ما يتعلق بالتمكين السياسي لها في البرلمان (مصر عن طريق نظام الكوتة عام 2010، والكويت من قبل أن تلجأ لهذا النظام ونجحت 4 نساء في انتزاع مقاعد لهن في البرلمان...)، وحدث تطور أيضاً في تشريعات حماية المرأة والأحوال الشخصية (مصر، المغرب، لبنان، الأردن...)، ثم مؤخراً في اتجاه حماية المرأة من العنف.
- إن التطور الذي تم إحرازه في مجال التعامل مع التحديات الإنمائية للألفية الثالثة، كان مهماً للغاية، إلا أنه وفقاً للتقارير الوطنية ومؤشرات القياس العالمية، لا زال أقل من المأمول خصوصاً إزاء ما يلي:

✓ مكافحة الفقر.

✓ نوعية الخدمات الصحية وشمولها.

✓ نوعية التعليم، واستيعاب الذكور والإناث.

إن ما سبق يعني من منظور هذا العمل أن المجتمع المدني هو جزء واحد فقط من منظومة الديناميات والآليات التي تسهم في عملية التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.. يعني ما سبق أيضاً أن المجتمع المدني قد يكون فاعلاً ضمن منظومة أكبر وأوسع من الفاعلين - بالداخل والخارج- وهو يتفاعل مع المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، بدرجات مختلفة... ولكن إدراك وزنه والدور الحقيقي له يقتضيان إطاراً مفاهيمياً وتحليلياً مختلفاً، يضع منظمات المجتمع المدني ضمن سياق شامل، ويساعدنا على فهم "عملية التغيير" في المنطقة العربية وهي بطيئة وتدرجية، لكنها تموج بالكثير من التغيير إن نظرنا لها بشكل تراكمي.. وإذا كانت نهاية عام 2010، قد شهدت الثورة التونسية وإسقاطها نظام الحكم، ثم في يناير 2011 نجاح الثورة في مصر في إسقاط النظام الحاكم، فإن ذلك يعني نقلة كبرى في إحداث التغيير من التدرج والبطئ "والتلكؤ" أحياناً إلى تغيير راديكالي كان من الصعب جداً التنبؤ به.

ثانياً: المجتمع المدني أحد محركات التغيير

إن الفصل الثاني من هذه الدراسة، حين طرح وناقش مراجعات نقدية للأدبيات العربية، ثم حين كشف عن النتائج الرئيسية لدراسات المجتمع المدني، فقد كان يهدف بشكل رئيس إلى الإجابة عن سؤال مهم، وهو كيف تناولت الجماعة الأكاديمية العربية المجتمع المدني؟ ثم كيف تطورت هذه الدراسات، وفي أي اتجاه؟...

وفي هذا السياق توصلنا إلى نتائج رئيسية، البعض منها يتعلق بالبعد التاريخي وثيق الصلة بالظاهرة، والبعض الآخر يهتم بالسمات الثقافية، التي ترتبط بالمجتمع وبالمنظمات ذاتها.... ولمسنا أيضاً في نتائج هذه الدراسات أبعاداً سياسية عميقة تحدد

وضع تطور المجتمع المدني ومساره (من أبرزها البيئة السياسية والتشريعية)، ثم في المراجعة النقدية للأدبيات العربية كان تأكيدنا على أننا لسنا أمام "كيان متجانس" وأن الظاهرة "اجتماعية بامتياز"، وهو ما قادنا في النهاية - عام 2010 - إلى الاهتمام بالتقويم عامة، ودراسة مؤشرات الفاعلية على وجه الخصوص...

وإذا كنا في الفصل الثالث قد اقترحنا إطاراً لتحليل المجتمع المدني، يستند إلى الواقع العربي ذاته ويستفيد في الوقت نفسه من الأدبيات الغربية (التي ارتبطت في السنوات الأخيرة بمراجعات نقدية للمجتمع المدني)، فإن ذلك يقودنا إلى مناقشة الإطار التحليلي المقترح لدراسة المجتمع المدني العربي من خلال عملية التغيير الشاملة.

وإذا نظرنا إلى المدارس والاتجاهات الغربية (وبعض الدراسات العربية)، التي اهتمت بتحليل التغيير في المنطقة العربية منذ أكثر من 50 عاماً، نلاحظ أنها تراوحت ما بين التركيز على عوامل التأثير الخارجية في المنطقة أو العوامل الداخلية، وحين تهتم بالأخيرة فإن الأزمات والحروب والانقلابات والثورات، تكون من وجهة النظر هذه محركاً للتغيير، مثل هذا التحليل يقود إلى التركيز على الاستمرارية وجمود الوضع بالشكل الذي هو عليه، وتوظيف مقولات تتسم بالعمومية⁽¹⁾...

ومن ثم حين نهتم بإبراز علاقة المجتمع المدني بالتغيير، من المهم أن يتسم الإطار التحليلي الذي نعتمد عليه، بعدة أمور:

أولها: الاعتماد على مفاهيم متعددة الأبعاد Interdisciplinary.

ثانيها: تبني بحوث ودراسات، في إطار برنامج متكامل يجمع ما بين الأبعاد النظرية والأبعاد التطبيقية.

ثالثها: تحليل هذا التراكم العلمي بشكل يبتعد عن التعميمات والنماذج السائدة

Paradigm

رابعها: ربط كل الأجزاء والمكونات معاً، في إطار تحليلي يستند إلى نمطين من التغييرات، وهما: التغيير التدريجي البطيء، والآخر السريع والمفاجئ (ناتج عن أحداث وتحولات كبرى).

خامسها: الاهتمام بالتفاعلات (Interactions) بين ما هو داخلي، وما هو خارجي.

استناداً إلى ما سبق، فإن مفهوم التحول أو الانتقالية (المعني بالإصلاح والتحول الديمقراطي)، يصبح مفهوماً ملائماً لتحليل المجتمع المدني والتغيير في المنطقة العربية. ولا شك أننا إذا استخدمنا هذا الاقتراب، فإن ذلك سيعني بالنسبة إلينا أن المجتمع المدني في المنطقة، لا يمثل البعد الوحيد أو الرئيس في عملية التغيير في المنطقة العربية.. لماذا؟.. لأن الإطار التحليلي الذي يتم تبنيه، سوف يكشف عن العلاقة بين تصاعد المجتمع المدني وتنوعه، وبين السكان وضغوط المطالب والاحتياجات، وسوف يبرز تأثيرات تطور تكنولوجيا الاتصال وعلاقتها بالظاهرة (أي المجتمع المدني) والتفاعلات الجديدة مع الشبكات الإلكترونية (عبر مجتمع مدني افتراضي)، وسوف يسهم أيضاً هذا الإطار التحليلي الشامل في فهم آثار الخصخصة وسياسة التحرير الاقتصادي على المجتمع المدني، وفي الوقت نفسه، على علاقة قطاع من هذه المنظمات بالرأسمالية العالمية التي أفرزتها العولمة. هذا الإطار التحليلي المقترح، سوف يكشف أيضاً عن ضعف أو غياب الأحزاب السياسية، ويفسر انتقال جانب من العمل السياسي إلى ساحة المجتمع المدني..

هذا الاقتراب التحليلي أيضاً يمكننا من فهم إمكانية انتقال وتحول هذه الضغوط إلى أشكال ثورية تقودها القطاعات المهمشة، كما يكشف عن إمكانات كبرى للمشاركة.

هذا الإطار التحليلي الذي يمتد ما وراء "النماذج الجامدة السائدة"، يكشف عن مساحات للعمل العام أفرزت "تخباً جديدة"، تختلف عن النخب التقليدية في المواقع السياسية الرسمية، وسوف يكشف أيضاً عن الجدل والصراع الدائر حول العلمانية، ويمتد إلى إبراز قضية الهوية... وهو أيضاً إطار تحليلي قادر على أن يلقي الضوء على خريطة العمل العام وإمكانات المشاركة المجتمعية، وأولويات قضايا الفقر والصحة والتعليم. يضاف إلى ما سبق أنه إطار تحليلي لعلاقة الدولة بالمجتمع لرصد التغيرات

والتطورات وتنوع العلاقات ما بين الثقة في المبادرات التطوعية، وتوتر الصراعات بين الطرفين.

إن الإطار التحليلي الممكن لدراسة التحول والانتقالية في المنطقة العربية من منظور المجتمع المدني، لابد أن يستند إلى مفاهيم ومداخل متعددة، ويرصد التراكم في عملية تغيير بطيء وتدرجي، يتقدم خطوات أحياناً، ويتراجع في بعض الأحيان، ولكن لابد من فهمه في إطار عملية أوسع وأشمل، وفي سياق تفاعلي مع النظم السياسية والثقافية والقيم الاجتماعية، والسياسات والضغوط الاقتصادية، والصراعات الفكرية، وذلك في إطار تفاعلي، بين الداخل والخارج، مع تجنب فهم أن هناك خط واحد لمسار التحول التدريجي هذا، والذي قد يكشف عن ثورة مفاجئة من "جماعات محتملة".

هل حققت دراسة خريطة المجتمع المدني أهداف هذا العمل الذي استهدف المراجعة النقدية للأدبيات، وتجديد الفكر العربي (وكذلك الغربي) بشأن دور المجتمع المدني في الإصلاح والتحول الديمقراطي؟

يمكن القول إن الخريطة المعرفية للمجتمع المدني التي تمت مناقشتها في الفصل الثالث، من هذه الدراسة، قد نجحت إلى حد كبير - كما طار تحليلي - في الاقتراب من هذا الموضوع الشامل، والذي يتعلق بالمجتمع المدني العربي والتغيير:

- إن هذه الخريطة، بدأت من "أرض الواقع"، ورسمت لنا ما هو قائم في اللحظة الحالية من منظمات، وأبرزت التنوع والاختلافات فيما بينها من حيث العدد، استناداً إلى مؤشرات كمية، ومن حيث مجالات الاهتمام والنشاط (النوعية).
- أبرزت الخريطة أيضاً أن هناك "ديناميات" في المجتمعات العربية، تدفع نحو إحداث التغيير، ودوائر مختلفة من النخب (التقليدية والحديثة) تعبر عن نفسها في ساحة المجتمع المدني، وفي اللحظة الزمنية نفسها والمجتمع نفسه...

- إن الخريطة ليست في حالة "سكون" إذن، هناك معدلات نمو متسارعة أحياناً، وبطيئة أحياناً أخرى، وفي بعض الدول العربية، هي في حالة جمود إلى حد كبير، إلا أن هذه الخريطة في النهاية نقلت لنا ملامح تغيير وتطور تدريجي.
- إن البعد التاريخي الذي حرصنا على إبرازه في الفصل السابق، كشف هو الآخر عن عمق الظاهرة (باعتبارها تمتد إلى القرن التاسع عشر) في بعض الدول العربية، كما كشفت عن حداثة الظاهرة - أي المجتمع المدني - في دول عربية أخرى... بل إن التأريخ لهذه المنظمات، قد ارتبط أحياناً بعوامل خارجية وشعور بتهديد الهوية، وارتبط في أحيان أخرى - أغلب دول الخليج - بفترات اكتشاف الثروة النفطية، والانفتاح على الخارج.
- من جانب آخر، بدأ لنا تطور منظمات المجتمع المدني حتى اللحظة الحالية (عام 2010)، محصلة تفاعل بين الداخل والخارج، وعلى وجه الخصوص في تلك القطاعات من المجتمع المدني، التي تبنت قضايا الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان وحقوق المرأة.
- إن الخريطة التي اعتمدنا عليها كإطار لتحليل العلاقة بين المجتمع المدني والتغيير (أو التحول الديمقراطي والإصلاح)، اتسمت بالواقعية والبعد عن التعميمات والمقولات العامة، حين أبرزت، من ناحية، وزن المنظمات التي تستهدف التغيير في المجتمعات العربية، والأخرى "الغالبية" التي تسير على النهج الخيري والرعائي والخدمي.... ومن ثم فإن الخريطة هذه تدفعنا لعدم المبالغة في وزن آلية واحدة، ضمن منظومة أوسع يمكن أن تسهم في التغيير.
- وأخيراً فإن الخريطة هذه ليست "ساكنة" ولا "جامدة" من منظور علاقة المجتمع المدني بالدولة، هناك تفاعلات بين الطرفين، بل هناك ضغوط يمارسها كل طرف على الآخر، وهناك أيضاً تحالفات.... إن العلاقة لا تسير في اتجاه واحد. وهي ليست إما / وإما، ولكنها تتنوع وفقاً للمواقف، وتبعاً للحظة الزمنية. صحيح أن الدولة تمتلك "الآلة التشريعية" والأجهزة "القمعية الأمنية"، لكنها - أي الدولة -

لا تقف بشكل جامد أمام الضغوط الداخلية والخارجية، لتحريير التشريعات الحاكمة للمجتمع المدني... فهي تلجأ إلى تغيير القوانين - في إطار يتوجه لتحريرها- وفي الوقت نفسه تحتفظ ببعض بنوده المقيدة لمنظمات المجتمع المدني (خصوصاً الحقوقية) لضمان المراقبة والسيطرة... على الجانب الآخر، فإن المنظمات الحقوقية في هذه الحالة، تلجأ إلى الإعلام والرأي العام، وإلى مؤسسات وقوى خارجية (وهو ما خلق مصطلح الاستقواء بالخارج)... المنظمات نفسها التي تكون في علاقة صراع وتوتر مع الدولة، تساند الأخيرة، وتضفي "الشرعية" عليها في بعض المواقف، في المحافل الخارجية وأمام الرأي العام الخارجي، مثال ذلك التحالفات الثلاثة لمراقبة الانتخابات البرلمانية في مصر، وتوفير تصاريح مراقبة لحوالي 6.000 جمعية أهلية مصرية في مختلف المحافظات، في نوفمبر 2010 وفقاً لتقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان⁽²⁾. إلا أن الأخيرة - أي كتلة الجمعيات الأهلية- برغم ارتفاع عددها فإنها منظمات صغيرة، لم يتم تدريبها بشكل جيد لمراقبة الانتخابات، ومع ذلك أعلنت تحالفها مع الدولة لمعارضة مراقبة الانتخابات من الخارج... وفي الوقت نفسه، فإن التحالفات الكبرى الثلاثة لم تحصل على تصاريح المراقبة، إلا بحكم قضائي⁽³⁾... إذن لا توجد مواقف واحدة جامدة لكل طرف، وإنما تفاعلات متعددة ومتميزة، تدفعنا للابتعاد عن التعميم.

الخلاصة: إننا كجماعة أكاديمية عربية معنية برصد المجتمع المدني وتحليله إزاء أطروحات التغيير والإصلاح والتحول الديمقراطي، لابد أن نتبنى إطاراً مفاهيمياً وتحليلياً، متعدد الأبعاد يرصد التفاعلات بين المجتمع المدني ومختلف الأطراف، في الداخل والخارج، ويبتعد عن التعميم والمقولات العامة، ويحدد بشكل واقعي وزن المجتمع المدني في منظومة شاملة من آليات التغيير، وفي سياق ثقافي واجتماعي وسياسي يموج بالتغيير.

ثالثاً: هل يمكن تحديد الأدوار المركزية للمجتمع المدني؟

إذا كنا قد توافقنا في الصفحات الماضية حول درجة من الحراك الاجتماعي والسياسي، تشهدها المنطقة العربية على وجه العموم، ويمكن أن تختلف من بلد إلى آخر، وإذا كنا فيما سبق قد أبرزنا أن خريطة المجتمع المدني - في غالبية الدول العربية - ليست ساكنة، وإنما تتسم بالدينامية، فإنه يصبح من الحيوي إثارة السؤال التالي: ما "الأدوار المركزية" Central التي يقوم بها المجتمع المدني؟ وما الأدوار الأخرى الحدية أو "الحدودية" على الخريطة؟.. نحن حين نثير هذا السؤال بالصيغة السابقة، نبحث في واقع الأمر عن "الدور الحاسم" لمنظمات المجتمع المدني (أي الدور الرئيس)، وانعكاساته على عملية التحول الديمقراطي والإصلاح، دون تقليل من قيمة إسهام منظمات المجتمع المدني ككل في عملية التنمية، وتلبية احتياج البشر .

إن الإشكالية التي تواجه الباحثين بهذا الصدد، هي أننا إزاء "كيان غير متجانس"، حيث تشهد منظمات المجتمع المدني اختلافات وتفاوتات ضخمة - في قدراتها وفعاليتها- لا تسمح لنا بالتعميم، لكنها قد تسمح في ضوء قراءة الواقع وخريطة المجتمع المدني التي تم تناولها في الفصل الثالث، أن نجتهد كخطوة أولى، ونشير إلى أنه يمكن صياغة الدور المركزي أو الحاسم على النحو التالي:

إن الدور المركزي / الحاسم هو الذي يتمكن، وبدرجات مختلفة، من التأثير في السياسات العامة **public policies**، والضغط على الفاعلين **Actors** لتبني تشريعات أو سياسات، من شأنها التقدم خطوة / خطوات، في اتجاه الإصلاح والتحول الديمقراطي، وأضيف هنا أيضاً في اتجاه العدالة الاجتماعية.

في المقابل، ومن وجهة نظر الكاتبة، فإن الدور الحدودي أو الذي يقع على هامش خريطة المجتمع المدني، هو الذي لا يدفع إلى "التغيير"، وبمعنى آخر قد لا يسهم في التمكين (أي توفير عناصر القوة للفئات المستهدفة)، بقدر ما يسعى إلى مساعدة الفئات الفقيرة على "الاستمرار" في مواجهة ضغوط الفقر.

هناك، إذن، مجموعة من المعايير يمكن أن يتم الاعتماد عليها لمعرفة أي دور تلعبه منظمات المجتمع المدني، وهل هذا الدور مركزي وحاسم في إحداث التحول، أم

أنه دور "تسكيني" يكتفي بمساعدة الفئات المستهدفة على تحمل الظروف والمعطيات القائمة؟ وأهم هذه المعايير هي:

- مدى الارتباط بين أهداف المنظمة، وبرامجها ومشروعاتها من جانب، وبين أولويات القضايا الوطنية والمجتمعية (في المجتمعات المحلية) من جانب آخر.

- إمكانات توسيع المشاركة في عملية صنع برامج المنظمة ومشروعاتها، من داخل المنظمة، ومن الفئات المستهدفة.

- توجه المنظمة للتأثير في عملية صنع السياسات **Policy Making** (وليس مجرد التنفيذ) والتأثير في التشريعات التي تتعلق بالقضايا موضع اهتمامها.

- التوجه نحو القواعد المجتمعية، إما بالتوعية والتأثير في الرأي العام في اتجاه تحقيق تغيير في القيم والثقافة، وإما بالتأثير في الوعي والإدراك "بالحقوق"، وإما في اتجاه تمكين الفئات المهمشة للمشاركة في التنمية والاستفادة بثمارها (تعليم، تدريب وتأهيل، توفير فرص عمل، المشاركة السياسية والمجتمعية..).

إذن نحن هنا في محاولتنا تحديد الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني، نتحدث عن مستويين رئيسيين، وهما:

أولهما: إمكانات التأثير في السياسات العامة للحكومة، وفي عملية صنع التشريعات، في اتجاه التحول الديمقراطي، والعدالة الاجتماعية.

والآخر: إمكانات التأثير في المجتمع ككل، وفي أوضاع الفئات المهمشة على وجه الخصوص، ويمتد ذلك من القيم والثقافة السائدة، إلى الإدراك والوعي الحقوقي، وإلى الاعتماد على الذات بتوفير مصادر القوة للفئات المستهدفة، ويمتد أيضاً إلى تحريك الشعور بالمواطنة والمشاركة الاجتماعية والسياسية.

هناك إمكانات لابد أن تتوافر لهذه المنظمات كي تستطيع التحرك بفعالية على المستويين السابقين وأهمها:

1- إمكانات التشبيك معاً، أو التحالف، سواء اللحظي المؤقت إزاء أحداث مهمة لتعظيم التأثير، أو الدائم في إطار شبكة. ومن أمثلة الأولى التحالفات للمراقبة الانتخابية، أو التشبيك والتحالف للتأثير في تشريعات لا تتعلق فقط بمنظمات المجتمع المدني، وإنما أخرى في اتجاه العدالة الاجتماعية (التأمين الصحي الشامل للمواطنين، خصوصاً صغار العاملين)، أو تحالفات ضد الفساد وممارساته.. ومن أمثلة التحالفات الدائمة تلك الشبكات التي تتصدى للدفاع عن حقوق المرأة أو حقوق الطفل، وغيرها...

2- الدور الحاسم يتحدد أيضاً بإمكانات منظمات المجتمع المدني على الانخراط والنشاط، في سياق حركات اجتماعية وسياسية، أو حركات احتجاجية، وقدرتها على "الامتداد الأفقي" داخل ومع أصحاب المطالب الاجتماعية، ومن ثم امتلاك هذه المنظمات درجة من "المرونة" تجعلها تبتعد عن "عمل المكاتب والمنظمات المغلقة"، وتتفاعل مع القواعد الشعبية (مهم هذا البعد حين نسعى لتقييم المجتمع المدني والثورات في مصر وتونس).

3- إن فرص تأثير منظمات المجتمع المدني وإمكاناته، تتعاظم بلا شك حين تمتلك قدرات بشرية ومادية وفنية "تناسب" مع أهدافها المعلنة ثم برامجها ومشروعاتها، وقد أكدت نتائج دراسة ميدانية في عام 2010، أن هناك مجموعات ثلاثاً من العوامل التي تؤثر في فعالية منظمات المجتمع المدني، وكانت تلك التي تمس الموارد البشرية هي الأهم⁽⁴⁾. وقد تمثلت بإيجاز فيما يلي:

- المهارات والمعرفة والخبرة المتوافرة لفريق العمل بالمنظمة.
- دعم المتطوعين من المجتمع المحلي تحديداً لجهود المنظمة وتفهمهم وتعاونهم.
- إمكانات هذه الموارد البشرية في التخطيط الإستراتيجي، وقدراتهم على المراقبة والتقويم لأدائهم وللمردود أو الانعكاسات .

إن الموارد المادية "المناسبة" لاشك أنها مهمة، ولكنها ظهرت في الدراسة الميدانية المشار إليها سابقاً (والتي طبقت على عينة من منظمات المجتمع المدني في 5 دول عربية)، مصاحبة للموارد البشرية، ونتيجة عن فاعلية "البشر" القائمين على أحوال المنظمة، في "أداء مهني متميز".

إن المجموعات الأخرى (راجع الملحق) من العوامل، كانت تتفاعل بدرجات مختلفة مع أداء المنظمة، وكانت تضم البيئة السياسية والتشريعية والاجتماعية، والحكم الرشيد (خصوصاً العمل الجماعي، واحترام القانون، وإدارة الاختلافات بشكل سلمي، والممارسة الديمقراطية).

إذن انشغال قطاع من منظمات المجتمع المدني بقضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي وتبنيها برامج ومشروعات في اتجاه التغيير يتلخص في التأثير في السياسات العامة والتشريعات من جانب، ثم التأثير في المجتمع والرأي العام من جانب آخر، هما توجهان لا بد أن يسيرا معاً.. وتحقق الفعالية هنا بدرجات مختلفة وفقاً لمنظومة من العوامل، تمس البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية، والتشريعات، والقدرات المتاحة للمنظمة ذاتها، سواء البشرية أو الفنية أو المادية.

السؤال الذي يمكن أن يثار في هذا السياق هو: هل تصنيف منظمات المجتمع المدني، يقودنا إلى القول: إن البعض منها يسهم بالفعل في التغيير، والآخر هو أقل أهمية، ولا يسهم في عملية التغيير والتحول؟

إن محاولتنا السابقة، في الفصل الثالث من هذا العمل، تصنيف المنظمات إلى أنماط مختلفة، ينبغي ألا يفهم منه أنه تصنيف "قاطع ومانع"، هناك تداخلات كثيرة بين المجموعات التالية:

- مجموعة العمل الخيري والرعاي .
- مجموعة العمل الخدمي (خدمات صحية وتعليمية وثقافية..).

- مجموعة العمل التنموي والحقوقى.

لقد ملنا في كتابات سابقة، إلى طرح المجموعات وفقاً لتتالي أجيال المنظمات التطوعية: خيرية، رعائية، خدمية، تنموية، وحقوقية.. ولكن مع التطورات الحالية على ساحة المجتمع المدني العربي حدثت تغيرات على "أرض الواقع" تدفعنا إلى دمج الأنشطة التنموية مع الحقوقية، استناداً إلى معيار الهدف النهائي وهو تمكين الفئات المستهدفة، بمعنى توفير عناصر القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهم، ويرتبط بذلك التأثير في الوعي والإدراك لحقوق المواطنة.. من جانب آخر، فإن الدمج بين البرامج والأنشطة التنموية والحقوقية، يعكس التوجهات الحالية القائمة على ساحة المجتمع المدني. ذلك أن المنظمات التي تستهدف تمكين النساء، على سبيل المثال، من خلال التدريب والتأهيل لسوق العمل أو التعليم، هي ذاتها التي تطرح أهم برامج التوعية الحقوقية للمرأة، وتسعى في الوقت ذاته للتأثير في السياسات والتشريعات في اتجاه إنصاف المرأة.. وهكذا يأتي الدمج بين المنظمات الحقوقية والتنموية، ليستوعب الفهم والمعنى الأكثر شمولاً "للتنمية البشرية" بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وعلى الجانب الآخر، فإن دمج العمل الخيري (الذي يعتمد على علاقة بين مانح وملتق هدفها مساعدة الفقراء على تحمل ضغوط الحياة) مع العمل الرعائي، الذي يساعد الفئات الفقيرة والمهمشة الذين يعيشون ظروفًا صعبة (مثل الأيتام، والجانحين..) يستند إلى الهدف النهائي لمنظمات العمل الخيري والرعائي، - وأغلبها ينطلق من الوازع الديني - لمساعدة الفقراء على تحمل ظروف حياتية صعبة.

وبين الطرفين، تقع المنظمات الخدمية، أي تلك التي تقدم خدماتها للمستهدفين في المجتمعات المحلية، سواء مجاناً أو بمقابل رمزي، وغالباً ما تركز على الخدمات الصحية، والصحة الإنجابية للمرأة والطفل على وجه الخصوص، وخدمات تعليمية (فصول مكافحة الأمية و/ أو فصول لتقوية التلاميذ.. وغير ذلك من خدمات). وكما أشرنا في موضع سابق فإن هناك تصاعداً ملحوظاً - منذ عام 1995 وحتى الآن -

للمنظمات المعنية بتقديم الخدمات الصحية، سواء في الريف أو الحضر، لسبب رئيس هو غياب مظلة شاملة للتأمينات الصحية، ويصاحب ذلك ارتفاع أسعار الخدمة الصحية، في إطار الخصخصة والتحرير الاقتصادي...

إن "الفصل التعسفي" بين هذه الأنماط، غير وارد على إطلاقه، فهناك تداخل فيما بينها، ولكن تصنيف الأنماط، خاضع لماهية النشاط الغالب على المنظمة، وفقاً للمخصصات المالية.

نحن لا نذهب إلى أن أحد أنماط المنظمات السابقة هو الأكثر أهمية، والآخر أقل أهمية، وذلك لأن هذه المنظمات التطوعية تلعب جميعها أدواراً إنسانية مهمة، وفي كل المجتمعات.. ولكن ما نذهب إليه هنا هو أن قطاع المنظمات الحقوقية والتنموية، وفقاً لتعريفه وأهدافه ومجالات نشاطه، يتوجه نحو التغيير، أو بعبارة أخرى يسعى إلى تحقيق تحول اجتماعي وسياسي في المجتمع ككل، وفي فئات مهمشة يستهدفها من أجل الإسهام في العدالة الاجتماعية، ويسعى إلى "وضعية أفضل" تتفق مع حقوق الإنسان، وبالمعنى الواسع.

إن وزن هذا القطاع من منظمات المجتمع المدني، التنموي، والحقوقية، لا يزيد عن 25% من إجمالي منظمات المجتمع المدني، في المنطقة العربية ككل. وبالطبع تتخفف النسبة إلى حد كبير في بعض دول المنطقة، وترتفع في حالة دول أخرى (مصر، لبنان، الأردن، المغرب، البحرين، الجزائر..). وذلك تبعاً لحالة التحول الديمقراطي، ومساحات الحرية الممنوحة، ومؤشرات التنمية البشرية.

إن الوصول في النهاية إلى النتيجة السابقة عن وزن المنظمات التي تسهم في التغيير أو التحول، يدفعنا مرة أخرى للتأكيد على الابتعاد عن التعميم، والمقولات الواسعة، و"المبالغات" في وقع أو تأثير منظمات المجتمع المدني في التعددية السياسية والتحول الديمقراطي.. ذلك أن فاعلية هذه المنظمات تتوقف على تشابكها وتفاعلها - في سياق مجتمعي محدد - مع الديناميات

الأخرى للحراك السياسي والاجتماعي، والتي تهدف إلى "تغيير" الوضع القائم.. وهي تتوقف أيضاً على مدى فاعليتها في التأثير في السياسات العامة والتشريعات من جانب، والوعي الحقوقي المجتمعي من جانب آخر.. وأخيراً مهم ألا نغفل أن منظمات المجتمع المدني، هي جزء من بيئة سياسية تعاني من ممارسات وثقافات سلطوية، وتسعى بقدر إمكاناتها إلى التأثير فيها.

رابعاً : المجتمع المدني ما بين رؤى تصاعد "قيمه" وانخفاضها

يلفت نظرنا في بعض الأدبيات الحديثة الغربية التي تناولت المجتمع المدني، أمران مهمان لا بد من توجيه النظر إليهما: أولهما: إن المجتمع المدني في رأي البعض، يشهد الآن حالة من الهبوط **Decline**، فهو مساحة فضاء للعمل العام فعلاً، ولكن النظر إلى هذه المساحة المستقلة بشكل ينفصل عن إعادة النظر في الديمقراطية والليبرالية وسياسات السوق، يعني من وجهة النظر هذه اتجاهاً "هبوطياً أو تنازلياً" للمجتمع المدني، من منظور قيمته وقدراته في التأثير.

والآخر: يعكس وجهة نظر تتخوف من السابقة، وتلفت نظرنا إلى قيمة تعلم الناس معاً، وتوافقهم على المشاركة في تحقيق أهداف معينة، و"هو ما يشكل أساساً للفعل **Action** والتقويم والحكم **Judgment**، وهذه أبعاد لا تتحقق إلا بعد مشاركة الناس معاً في وجهات نظر مختلفة واقتناعهم بما يتوصلون إليه..."

إن كل توجه من التوجهين السابقين، مع ما له من أهمية في حد ذاته، وبطرحهما نماذج للمراجعة النقدية لمكانة المجتمع المدني، في سياق ليبرالي غربي، إلا أننا لا نجد تعارضاً فيما بينهما، بل على العكس نجد فيهما ما يستحق الاهتمام به.. وتفسير ذلك أن أصحاب الرأي الأول يقفون على أعتاب ما يسمى "ما بعد الديمقراطية"، هم ينتقدون الآليات التقليدية للديمقراطية والحريات، في ضوء "سطوة الإعلام" وتوجيهه (وأحياناً يذكر "تضليله")، وفي ضوء توحش النظام الرأسمالي في المجتمعات الغربية،

وسيطرة أصحاب النفوذ وجماعات المصالح .. إذن هذا التوجه الأول ينتقد السياق الديمقراطي ككل، بل يشككون في مصداقية حرية السوق، وآثارها المدمرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وهم أيضاً يبحثون عن "مخارج" ورؤى أخرى، تسهم في دعم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

إذن هذا يعني بالنسبة إلينا ضرورة التأكيد على عدم الفصل بين المجتمع المدني وطبيعة السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتفاعل معه، والنظر إليه ليس كقيمة في حد ذاته، ولكن كمنظومة من ديناميات المجتمع ومحركاته ككل.

التوجه الآخر، الذي "يتمسك" بقيمة المجتمع المدني ويتخوف من وجهة النظر الأولى والمخاطر التي تحملها معها، يرى أن منظمات المجتمع المدني هي مؤسسات تنشئة اجتماعية وسياسية، لازالت تتحلى "بفضيلة" أن الناس تتعاون وتعمل معاً، وبدخلها تتناقش وتتجادل، حتى تصل إلى "اقتناعات" ثم أفعال.

إن هذا يعني بالنسبة إلينا أننا بوصفنا جماعة أكاديمية ونشطاء مجتمع مدني، نتطلع دائماً إلى الآثار الخارجية والتداعيات على المجتمع والفئات المستهدفة، وأنا أغفلنا إلى حد كبير أن هذه المساحة الاختيارية في الفضاء العام تجعلنا نتشارك معاً، ونتعلم معاً، ونختلف ونتوافق، بغض النظر عن مفاهيم الطبقة class، والنوع الاجتماعي، والخلفية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعد معيار نهائي لتقييم المجتمع المدني.

البعض يستكمل هذا التوجه الثاني، الذي لا زال ينظر إلى أن هناك قيمة للمجتمع المدني، بطرح فكرة جديرة بالتأمل مفادها أن هناك "مساحة للإنصاف والعدل" بالمجتمع المدني، حين ينجح "الناس" في تأسيس منظمات تطوعية إرادية، يعبرون من خلالها عن أنفسهم، فهم قد لا يفضلون مساحات الفضاء في العمل العام (الأحزاب مثلاً)، وليس لديهم فرص لصنع قرارات أو الشعور بإمكانات تأثيرهم في المجتمع، والأكثر من ذلك

تعبيرهم عن الصالح العام أو النفع العام.. إن الديمقراطية تتحقق من خلال انخراط الأغلبية في التعبير عن "الصالح العام"، وقد تتحقق الديمقراطية بشكل أفضل أو "تزدهر" حين تكون هناك مجموعات تطوعية كثيرة تناقش ماهية الصالح العام أو النفع العام.. ومن ثم فإن الديمقراطيات الناجحة هي تلك التي تخلق مجموعات كثيرة من غالبية المواطنين.

إن "نجاح الديمقراطية يتوقف على هندسة غالبية المجتمع في اتجاه تدفق المعرفة والقواعد القانونية لتحديد ما النفع العام / الصالح العام؟ وكيف نصل إليه؟" ..

خامساً: ما الذي نقوله لنا هذه الدراسة؟

إن هذا العمل الذي حمل عنوانه التساؤل التالي: "أي دور يلعبه المجتمع المدني؟"، قد اتخذ عدة طرق للإجابة، وفي الوقت ذاته خطوات متتالية، تستطيع أن تصل بالقارئ ذاته إلى الإسهام في مناقشة إجابات هذا التساؤل الرئيس.. العنوان الفرعي الذي جاء بعد طرح السؤال، هو "الإصلاح والديمقراطية"، وهو عنوان يشد فكر الباحثين وهمهم للربط بين الدور الذي يلعبه المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي والإصلاح.

إن التوقيت الذي جرت فيه كتابة هذا العمل هو عام 2010، وكما ذكرنا في المقدمة فإن "آمالاً كبرى" قد تعلقنا بالدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في التحول الديمقراطي والإصلاح، وضمن الأخيرة تدخل التحديات الإنمائية للألفية الثالثة، التي أشارت وثائقها - التي وافق عليها زعماء دول العالم وقياداته - إلى الدور المهم للمجتمع المدني وإمكانات بناء شراكات بينه وبين الفاعلين الآخرين (الحكومة والقطاع الخاص) وفرصها. مع نهاية هذا العقد، برزت كتابات أجنبية وعربية تطرح قراءة نقدية للمجتمع المدني، واتجهت جميعها في النهاية نحو إعادة النظر في الأدوار الحالية لمنظمات المجتمع المدني، والأخرى المتوقعة، وذلك في إطار الواقع الفعلي وفي سياق شامل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي.

الكتابات الغربية تحدثت عن إغفالها قوى السوق وتأثيراتها في المجتمعات الغربية، وأبرزت التطور غير المسبوق في صناعة الإعلام، وسيطرة أصحاب النفوذ والمال على توجهات الرأي العام وامتد ذلك إلى التشكيك في قواعد النظام الديمقراطي، وإن التقويم وإعادة النظر في السياق الديمقراطي والرأسمالي (خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية) سوف يقود إلى "محصلة مختلفة"، تم التعبير عنه بـ "سلعة كل شيء"، أي إن كل شيء أصبح سلعة، لها سعر مادي أو أدبي، أو الاثنان معاً. في هذا السياق نذكر القارئ، بأن المجتمع المدني - من منظور الدراسات الغربية - هو آلية أساسية في مجتمع تعددي تُوظف "للتكيف" مع أحوال فئات كادت أن تهتمش ومقتضياتها واحتياجاتها، ثم توظف "لإعادة التوازن". وفي المنطقة العربية بدا الأمر مختلفاً، فهو وفقاً للطرح الغربي (في تعامله مع المنطقة العربية) آلية للتحوّل الديمقراطي والإصلاح، وترتب على ذلك دعم ومساندة غير مسبوقين لمنظمات المجتمع المدني العربي، خصوصاً في الدول التي يمكن تصنيفها ضمن تلك التي تشهد عمليات إصلاح (خصوصاً في اتجاه تحرير الأسواق)، وتحولاً ديمقراطياً.

وقد انشغلت الكتابات العربية في العشرين عاماً الماضية، بالتوجه نحو دراسة المجتمع المدني في المنطقة العربية، والكشف عن واقعها وملامح العلاقة بين هذه المنظمات والدولة، وبشكل "يفوق" الاهتمام بالعلاقة بينها وبين المجتمع ككل، وتقويم الآثار أو الانعكاسات.. ومع التراكم البحثي عن المجتمع المدني العربي، والتوصل خلال العامين الأخيرين إلى مؤشرات واقتراحات معرفية، واكتشاف فاعلية هذه المنظمات، تبلورت "ثقله نوعية" في رؤية دور المجتمع المدني، عبرت عنها هذه الدراسة، عبر الفصول الأربعة السابقة.

ويمكن طرح معالم هذه الرؤية للتوجه الجديد نحو المجتمع المدني العربي، على

النحو التالي:

1- إن الدول العربية، وبدرجات مختلفة، تشهد عمليات حراك اجتماعي وسياسي، وتعدد وتنوع ديناميات هذا الحراك، والتي من بينها منظمات المجتمع المدني، وبمعنى محدد:

- إنها ليست مستقلة ولا منفصلة عن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وإنها أحد مظاهر الحراك، وقد تكون أحياناً وفي بعض الدول العربية، مظهرًا رئيسًا.
- إن المجتمع المدني العربي يتفاعل مع المتغيرات الداخلية وكذلك مع الخارجية، وقد تكون بعض منظماته - مثل المنظمات الحقوقية - هي الأكثر تفاعلاً والتي تلقى دعماً أكبر من الخطاب العالمي الكوني الذي يؤكد على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ومن قوى ومؤسسات تتبنى هذا التوجه.

2- إن المجتمع المدني في أي دولة عربية، لم يتم استيراده من الخارج، هو يجد جذوره في التاريخ العربي، وهو يتفاعل - وفي الوقت ذاته - يعكس ثقافة سياسية وممارسات، وقيماً وتقاليد راسخة على مدى عقود متتالية، ومن ثم من الحريّ استيعاب ما يلي:

- لا بد أن يبدأ التحليل من الواقع، من خريطة المجتمع المدني ذاتها، للتعرف على معدلات تسارع أو تباطؤ أو جمود هذه المنظمات، وأنماطها، وأوزان تلك المنظمات الساعية إلى التغيير، والأخرى التي تسهم في التمكين أو التي تساند الدولة في تقديم الخدمات وسد الثغرات.
- إن الثقافة المدنية التي تشكل العمود الفقري لمنظمات المجتمع المدني في الغرب، والتي تعني التعددية والتسامح وقبول الاختلاف، والديمقراطية، قد لا توجد في كثير من الحالات، بل إنها وفقاً للدراسات الميدانية العربية المتراكمة والأخيرة، قد تواجه "بمنظمات مجتمع مدني دون ثقافة مدنية".

3- لابد أن تخرج الدراسات العربية عن المجتمع المدني من "عباءة غريبة"، يحكمها نموذج جامد Paradigm قائم على مبالغة في التوقعات، وتعميم لمقولات لم يتم اختبارها في الواقع العربي:

- إن المجتمع المدني ينظر إليه ككيان متجانس، يسعى إلى التغيير، في الوقت الذي يشهد فيه البلد الواحد أفكاراً وتوجهات متناقضة أحياناً، ما بين فصل الدين عن الدولة (دولة مدنية)، والربط بين الاثنين في كيان واحد، بل يعكس درجات مختلفة من الإقصاء Exclusion والإبعاد، لفئات محددة وفقاً للدين، وتبعاً لأسس طائفية.
- إن المبالغة في التوقعات من المجتمع المدني، وفي إطار نظم سياسية حزبية، قائمة على حزب سياسي واحد مهيمن، وتعددية سياسية مقيدة ومراقبة، تدفع نحو إثارة السؤال التالي: كيف يتحرك المجتمع المدني؟ وكيف يتحالف مع آليات إما أنها غير قائمة أصلاً، وإما محدودة ومهمشة؟

نحن نبالغ في التوقعات ونرتفع بسقفها إلى حد كبير، غافلين عن معرفة علاقة منظمات المجتمع بالحراك الاجتماعي والسياسي ودراستهما، وما تعكسه - في حالة مصر مثلاً - من اعتصامات واحتجاجات ومطالب فئوية (لمعلمين، وأطباء، ومهندسين، وأساتذة جامعات، وصغار العاملين في بعض الأجهزة الحكومية..). وكذلك ما يفرزه الحراك الاجتماعي والسياسي، "من حركات" تتاهض السلطة، وتطالب بالتغيير ومكافحة الفساد والتوريث والمراقبة الانتخابية والنزاهة والشفافية.. هذه الأبعاد والتفاعلات لم يتم دراستها لنقوم كيف أثر المجتمع المدني في الحركات الاجتماعية والسياسية، وحقيقة علاقته بها... وهو ما سنطرحه في مناقشة ختامية لمشهد المجتمع المدني في سياق الثورة (مصر وتونس).

نحن، أيضاً، نميل إلى تعميم مقولة إن التشريعات الحاكمة للمجتمع المدني، هي المحدد الرئيس لفعاليتها، غافلين محددات أخرى، بدت أكثر حسماً لفاعلية المجتمع المدني وفقاً للدراسات، وأهمها قدرات المنظمات ذاتها البشرية والمادية والفنية.

• نحن، أيضاً، نقبل تعميمات تضي على العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، طابع السكون أو الجمود، فهي تدور في سياق إما / وإما، أي أنها إما علاقة صراعية أو علاقة تحالف ومساندة.. وهو أمر غير صحيح.. نحن إزاء علاقات تفاعلية بين المجتمع المدني والدولة، تختلف من لحظة إلى أخرى ومن موقف إلى آخر، وهو ما يمتد إلى المنظمات الحقوقية التي تدافع عن حقوق الإنسان، والتي قد توظف أحياناً لاكتساب الدولة الشرعية والمصادقية..

4- إن الدراسات والأدبيات المعنية بالمجتمع المدني عليها أن تتناول موضوعها هذا، باعتباره اقتراباً **approach** متعدد الأبعاد، لدراسة المجتمع، والدولة، ومنظمات المجتمع المدني، في سياق واحد شامل - وواقعي - يهتم بالسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون، ويتبنى منهجية وإطاراً تحليلياً يسمح بتعدد الأبعاد، وبفهم العلاقات والتفاعلات مع الداخل ومع الخارج.. ومن ثم، نحن هنا أمام موضوعات تحتاج إلى المزيد من البحث، من جانب الجماعة الأكاديمية العربية:

- كيف نفهم العلاقة بين المجتمع المدني وتحالف الثروة والسلطة في بعض الدول العربية - ومنها مصر - في اتجاه يؤثر سلباً في عملية التحول الديمقراطي، وفي العدالة الاجتماعية والإصلاح في بعض الأحيان؟
- إلى أي حد تم إدماج جماعات مصالح ضمن منظومة المجتمع المدني، حيث تسعى الأولى في اتجاه تعظيم مصالحها، بينما الأخرى - أي منظمات المجتمع المدني - تعمل للمصالح العام والنفع العام؟
- إلى أي حد يسهم المجتمع المدني في تجديد النخب العربية التقليدية؟ وكيف يؤثر ذلك في تداول المواقع أو السلطة، في الوقت الذي تهيمن فيه دائرة من النخب و"الوجوه الواحدة" على منظمات المجتمع المدني؟
- كيف نفسر توجه قطاعات شبابية هائلة نحو الشبكة الإلكترونية، للتعبير عن آرائهم، بل الإعلان عن حركات احتجاجية وسياسية، وتشكيل مجتمع مدني افتراضي" في بعض الأحيان، دون أن يلتحموا أو يحرصوا على الانضمام إلى

المجتمع المدني؟ هل هو رغبة في التحرر من هياكل تقليدية؟ هل هو بحث عن الحرية في فضاءات أوسع؟ أو ماذا..؟

• هل تتبنى منظمات المجتمع المدني رؤية مستقبلية؟ هل تتعامل مع مجتمع المخاطر في المنطقة العربية من منظور مستقبلي؟ بمعنى ما موقع الاهتمام بقضية نوعية التعليم وانعكاساتها السلبية مستقبلاً؟ هل اهتمامها - أو اهتمام بعضها - بقضية البطالة وإيجاد فرص عمل للشباب، هو إسهام منها - إلى جانب الدولة - لمواجهة البطالة بين الشباب خريجي الجامعات؟ هل المجتمع المدني متنبه إلى المخاطر القيمية والأخلاقية التي تحيط بالمجتمعات العربية؟ كيف ينظر إلى مخاطر العولمة وضعف القدرات التنافسية العربية؟ ماذا عن "تآكل العائلة" في إطار الضغوط الاقتصادية وهيمنة الفضائيات، وقضايا العنوسة، وارتفاع معدلات الطلاق في أغلب الدول العربية؟.. نحن هنا نتحدث عن رؤية مستقبلية للمجتمع المدني قد تكون ضرورية، بدلاً من الانشغال بإدارة الأزمات والاكتفاء بردود الأفعال.

5- تبقى الإشكالية الأخيرة التي تواجه الجماعة الأكاديمية المعنية بالمجتمع المدني في المنطقة العربية، وهي إشكالية التقويم Evaluation.. في قلبها يقع عبء تطوير مؤشرات للقياس، لتكون صالحة للتطبيق من لحظة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، وينبغي أن تتسم هذه المؤشرات بالموضوعية من جانب، وارتباطها بالواقع من جانب آخر.

إن الخطوة الأولى لتطوير مؤشرات واختبارها على منظمات المجتمع المدني، في عدة دول عربية، قد تحققت بالفعل عام 2010 من خلال الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (قنديل وآخرون)، ولكن تبقى خطوات أخرى في الاتجاه نفسه، تسهم في تفعيل منظمات المجتمع المدني ودعم قدراتها في اتجاه توظيف مؤشرات القياس.. أهم هذه الخطوات ما يلي:

- تدريب منظمات المجتمع المدني على التقويم الذاتي التشاركي Participatory self Assessment، وهو نوع من التقويم يتبنى خطوات محددة، داخل كل منظمة، يسمح لها بتقويم دورها ومدى فعاليتها والكشف عن الثغرات.. والأهم من ذلك أنه "نوع من التعلم الجماعي"، يسمح بمشاركة كل الأطراف، وإثارة نقاشات موضوعية، وقبول الاختلافات ثم التوصل إلى توافق.
- الارتفاع بالأداء المهني للمنظمة ذاتها، من خلال قدرات التخطيط الإستراتيجي، وتوفير فرص لمراجعة هذه القدرات وتقويمها، ومن خلال تطبيق مجموعة مؤشرات لقياس هذا البعد.
- الالتزام الذاتي بتطبيق المجموعات الثلاث من مؤشرات القياس دورياً (راجع الملحق)، مع توفير مساندة للمنظمات من جانب الجماعة الأكاديمية، والتفاعل الخلاق معها.
- توافر القدرة الاستجابية من جانب المجتمع المدني، للتفاعل مع المجتمع ومع التغيرات السياسية، ومع القوى الاجتماعية والسياسية الصاعدة التي ترغب في المشاركة.
- الاهتمام الجاد من جانب منظمات المجتمع المدني لتحقيق الاستدامة sustainability في مجالات اهتمامها ونشاطها، وفي مواردها، وفي الاستفادة من تراكم خبراتها مع المجتمعات المحلية، في اتجاه التغيير.
- الحرص على تقييم أداء وانعكاسات منظمات المجتمع المدني، من منظور قدراتها ونجاحها في تعميق مبادئ الشفافية والمساءلة والمحاسبية.

إن التعامل مع إشكالية التقويم هو بعد ينبغي الاهتمام به، برغم صعوباته ومتطلباته، ولكنه سيبقى هو "الحكم النهائي" لتحديد أي دور تلعبه منظمات المجتمع المدني العربي ..

المراجع:

- 1- Bahget Qorani, (ed), The Changing Middle East, AUC (Cairo: 2010)
- 2- راجع بيانات المجلس القومي لحقوق الإنسان وتقاريره، يومي 28، 29 من نوفمبر 2010.
- 3- راجع: الحكم القضائي الذي صدر يوم 1 من ديسمبر 2010، لصالح تأييد جمعية التطور الديمقراطي والنهوض بالمشاركة المجتمعية، ودورها في مراقبة الانتخابات البرلمانية، المصري اليوم، الخميس 2010/12/2، القاهرة.
- 4- لمزيد من التفصيل راجع، د. أماني قنديل (محرر)، مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2010).
- 5- Steven M. Delue and Timothy M.Dale, Political thinking, Political Theory and Civil Society, Parson Longman, (New York: 2009) third edition, PP 310-374.
- 6- Ibid, P. 373

الفصل الخامس

**مناقشة ختامية للمشهد العام مطلع عام 2011:
الثورة والمجتمع المدني وإمادة صياغة المستقبل**

من المهم في هذه المناقشة الختامية، تذكير القارئ بأن هذا العمل العلمي، الذي يحمل عنوان رئيسي "أي دور يلعبه المجتمع المدني؟"، كان قد تم الانتهاء من إعداده نهاية ديسمبر 2010، ثم قامت الكاتبة بعد قيام الثورة المصرية في يناير 2011- وما أعقبها من سقوط النظام ومطالب وضغوط الجماهير في اتجاه الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية- بمراجعة العمل وتقييم نتائجه في ضوء هذا الحدث التاريخي..

وهنا في الصفحات الأخيرة، نطرح مناقشة للمشهد العام للمجتمع المدني والثورة، نسعى فيها إلى إعادة النظر في الفرضيات والنتائج التي تضمنها هذا العمل العلمي، ونتلمس ملامح الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني، في عملية تشاركية متعددة الأطراف، لصياغة المستقبل..

أولاً: ملاحظات تمهد للمناقشة والتفكير:

في هذا الإطار مهم الأخذ في الاعتبار هذه الملاحظات:

الملاحظة الأولى: أن اهتمام الجماعة الأكاديمية بالمجتمع المدني - كآلية للتحويل الديمقراطي والإسهام في التنمية- قد استمر على مدى عقدين يركز على إمكانات تأثيره في الديمقراطية وقدراته على الإسهام في الإصلاح.. معنى ذلك أن الجماعة الأكاديمية وكذلك نشاط المجتمع المدني، كان محور اهتمامهم الرئيسي قضية "الإصلاح" وليس "الثورة" أو إسقاط النظام السياسي أو تغيير قواعد اللعبة السياسية.

سيناريو الثورة الشعبية والتي أشعل شراراتها الشباب في تونس ومصر، يختلف تماماً عن الإصلاح.. الأخير يكون تدريجي وتراكمي، يستهدف بعض الجوانب الاجتماعية والسياسية (مثل احترام حقوق الإنسان، المشاركة في صنع السياسات، قنوات للتأثير في القرار) ولكنه - أي المجتمع المدني- يتحرك في إطار معطيات، بدت في أغلب الدول العربية مسلمت، منها مثلاً محددات واردة في التشريعات، وقمع الأجهزة الأمنية، وكذلك طبيعة الثقافة السياسية، وثقافة التطوع التي شهدت تراجعاً كبيراً..

إذن الملاحظة السابقة تلفت انتباهنا إلى أن اهتمامنا السابق بالمجتمع المدني، انطلق من الرهان عليه كأداة للإصلاح السياسي والاجتماعي، وهو اقتراب يختلف تماما عن دراستنا للمجتمع المدني وأدواره في سياق ثورة شاملة طرحت سيناريوهات أخرى غير متوقعة.

الملاحظة الثانية: إن أغلب اهتمامنا في العقدين الماضيين قد تركز على المنظمات الحقوقية والتنمية، وقد حظيت هذه المنظمات - خاصة منظمات حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة- باهتمام كبير من جانب الدول الكبرى (الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي)، وكذلك من جانب منظمات ومؤسسات التمويل العالمية. استند ذلك إلى "رؤية غربية" - لم تناقش بجدية أو يتم تقييمها- مفادها أن المنظمات الحقوقية هذه هي آلية رئيسية لإحداث التحول الديمقراطي... فهذه المنظمات بما تقوم به من دفاع عن الحريات، وفضح انتهاكات حقوق الإنسان، وبما تقوم به من توعية حقوقية، ومراقبة الانتخابات، هي من وجهة النظر هذه "السبيل للإصلاح الديمقراطي".. بهذا الخصوص، تم إغفال أن هذه المنظمات نشطت في "سياق محدث من النظم التسلطية"، وفي شبه غياب لتعددية سياسية تعكسها أحزاب، وفي إطار حالة من "الوهن الشديد" للنقابات المهنية والعمالية، وأيضا في بيئة ثقافية وسياسية واقتصادية "غير مهيئة"، بما تضمنته من توحش للسوق وفساد غير مسبوق، وشبه غياب للعدالة الاجتماعية..

إذن الملاحظة السابقة، تلقي الضوء على المبالغة في التوقعات من قطاع محدود للغاية من المجتمع المدني، بدت جهوده - رغم أهميتها- محدودة ومشتتة وغير ملموسة، في التأثير على عملية السياسات **Policies** والسياسة **Politics**.

الملاحظة الثالثة: إن العقد الأول من الألفية الثالثة، قد حمل معه مقدمات وبذورة الثورة، والتي تصاعدت تدريجيا حتى لحظات الانفجار (الثورة)، ولم يكن ذلك متمثلا في الفساد وتزوير الانتخابات وتزواج السلطة والمال، والفقر وتدني نوعية الخدمات الصحية والتعليمية، ولكن وهو الأهم "انكسار حاجز الخوف" تدريجيا، ومع السنوات الأولى للألفية

الثالثة.. كانت حركة "كفاية" هي المقدمة العلنية التي ترفض الرئيس المصري في العلن وبين الجماهير، ثم "لا للتوريث"، وحركة الشباب المصري "6 أبريل"، و"جبهة تأييد البرادعي رئيساً".. وغيرها، ثم تفجر الاعتصامات والإضرابات العمالية والمهنية الفتوية، واحتجاجات الرأي العام على الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان من جانب الأجهزة الأمنية، والتي وصلت ذروتها عقب مقتل الشاب المصري السكندري (خالد سعيد) على أيدي رجال الأمن، وتأسيس الصفحة الأشهر على موقع الفيس بوك بعنوان "كلنا خالد سعيد".

الملاحظة الرابعة: إن انكسار حاجز الخوف لدى الجماهير تدريجياً، والذي وصل إلى قمته عام 2010، وما صاحبه من تحركات الشباب وتواصلهم - فرادى وجماعات - عبر الشبكة الالكترونية، هو الذي قاد مصر في النهاية نحو ثورة 25 يناير 2011.. وهو سيناريو يتشابه إلى حد كبير مع مقدمات الثورة التونسية واشتعالها كرد فعل على انتحار الشاب التونسي (بو عزيزي) احتجاجاً على العنف الشرطي...

هنا فإن السؤال المهم الذي يثار هو: ما طبيعة الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني، في هذا السياق؟ هل كان دوراً محركاً أو باعثاً على الثورة؟ هل كان مصاحباً للحدث ذاته؟ هل كان رد فعل للحدث ذاته؟ كيف يمكن تقييم دور هذه المنظمات والتي كانت رؤية الغرب لها أنها ستكون الآلية الرئيسية للتحوّل الديمقراطي وإحداث التغيير السياسي؟

إن منظمات المجتمع المدني قد لعبت أدواراً متنوعة خلال العقدين الماضيين، ومع إقرارنا في صفحات سابقة من هذا الكتاب، بأهمية الابتعاد عن التعميم، وكذلك تجنب التهوين أو التهويل، فإنه يمكننا القول في ضوء التفاصيل التي أوردناها عن خريطة المجتمع المدني فيما سبق، ما يلي:

✓ الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني تقوم بدور خيري، رعائي، خدمي "أي دو تسكيني".

✓ في أحسن الأحوال فإن المنظمات التنموية والحقوقية معا لا تزيد عن 25% من مجمل المنظمات عام 2010 في مصر (حوالي 29.000 فقط).

✓ إن المنظمات الحقوقية أي المدافعة عن حقوق الإنسان والحريات، ولا تقدم خدمات، بلغ عددها الإجمالي لحظة اندلاع الثورة في مصر 60 منظمة فقط.

✓ كانت هناك عزلة واضحة من جانب الشباب كشفت عنها ملامح العضوية في منظمات المجتمع المدني، وهيمنة الجيل الأكبر على المنظمات التطوعية، بالإضافة إلى عزوف الشباب عن المشاركة السياسية والعمل العام.

وبالرغم من الملاحظات السابقة، التي تحتاج إلى المزيد من الدراسة والتدقيق، فإنه يمكن القول أن المنظمات الحقوقية تمثلت ملامح أدوارها - بقدر ما بدا لنا خلال الشهور القليلة الماضية- فيما يلي:

1. دور مهم على مدى العقد الأول من الألفية الثالثة - على وجه الخصوص- للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، والتوعية بالحقوق والحريات، ومحاربة الفساد، والمطالبة بالديمقراطية.. أي تهيئة المناخ وذلك بمساندة الإعلام الخاص.
2. مساندة حركات احتجاجية واعتصامات ومطالب جماهيرية أو فئوية، يكون مصدرها جهة أخرى محرقة (حركة 6 أبريل، واعتصامات ومظاهرات العمال في المحلة الكبرى)، وذلك في الفترة التي سبقت اندلاع الثورة المصرية.
3. اشتعال الثورة على يد الشباب من خلال الشبكة الالكترونية، ثم انتقالها من العالم الافتراضي إلى أرض الواقع، قد بدا للغالبية العظمى من المتابعين والمراقبين، أن الثورة ومطالبها ونزولها إلى ميدان التحرير في 25 يناير 2011، قد تم خارج بنية المجتمع المدني بأطره التقليدية، والتي عزف عنها الشباب.

4. التطورات التي توالى منذ اشتعال الثورة المصرية وحتى إسقاط النظام السابق في 11 فبراير 2011، التحم بها نشاط المجتمع المدني... ثم في مرحلة تالية وبعد نجاح الثورة، جاء دور المنظمات الحقوقية ليسير في عدة اتجاهات.. أبرز هذه الاتجاهات ما يلي:

- الدفاع القانوني عن حقوق الشهداء والمصابين.
- تتبع قضايا فساد رموز النظام السابق وإثارتها قانونياً وأمام الرأي العام.
- تشكيل تحالفات وائتلافات لرد أموال المصريين المنهوبة بالخارج.
- تشكيل لجان تقصي الحقائق بشأن شهداء الثورة والمصابين.
- التوعية القانونية المنظمة للمواطنين للمشاركة في الاستفتاء (بنعم أو لا) على تعديل الدستور المصري، وتشكيل رأي عام مساند لتغيير الدستور وإرساء دعائم "الدولة المدنية".
- تشكيل "مرصد" لمراقبة عمليات التصويت وضمانات المشاركة السياسية.
- استمرار الكشف عن أية انتهاكات لحقوق المتظاهرين خلال المليونيات المتتالية.

الخلاصة إن تذهب بنا إلى إقرار الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني على وجه العموم، وأن القطاع الحقوقي والتنموي منها، يسهم على المدى المتوسط والطويل في تعميق الوعي والكشف عن الحقائق والمعلومات، ولكن - في الوقت نفسه - من المبالغة أن نذهب إلى أن المجتمع المدني هو الآلية الرئيسية للتحويل الديمقراطي.. نحن أمام منظومة واسعة ومتكاملة من المتغيرات التي تصنع التغيير، منها ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي ومنها ما هو ثقافي.. هذا بالإضافة إلى التفاعلات التي تتنوع بين ما هو داخلي وما هو خارجي.

ثانياً: تجديد الفكر ومراجعة الأدبيات:

إن المراجعة النقدية للأدبيات العربية والأجنبية، التي اهتمت بالمجتمع المدني العربي، قد طرحت أفكار وفرضيات مهمة تتطلب (بعد الثورات التي أسقطت نظام الحكم في تونس وفي مصر) أن نستعرض معا جانبا منها لبيان مدى صحتها، واختبارها في الواقع:

1. إن منظمات المجتمع المدني، ليست الموقع الأهم للنشاط الديمقراطي، هي تتفاعل

- تؤثر وتتأثر - بطبيعة النظام السياسي الذي تعمل فيه، وخاصة حين يكون هناك غياب أو انسداد في القنوات السياسية الأخرى (وأهمها الأحزاب السياسية)، وحين يلعب الإعلام دوراً في "تزييف الوعي"، و"تغيب متعمد للحقائق"... إن منظمات المجتمع المدني في النظم السلطوية المتجددة (أي التي تبقى على السلطة والنفوذ في إطار دائرة محددة، لكنها تسمح بأحزاب سياسية وحركات معارضة وبنية مجتمع مدني، مراقبة تماما من جانب الدولة) تتحدد قدراتها وإمكاناتها في التأثير على عملية التحول الديمقراطي، طبقا لطبيعة البيئة السياسية التي تتحكم فيها شبكة من المصالح - أحيانا مرئية واضحة وأحيانا أخرى غير مرئية - قد تقف حاجزا أمام التغيير... شبكة المصالح هذه يتداخل فيها أصحاب النفوذ السياسي مع أصحاب النفوذ الاقتصادي (سطوة رجال الأعمال)، وهي شبكة جهنمية تضم أيضا إعلاميين، وممثلين للشعب في البرلمان، وبيروقراطية الدولة..

إن في مثل هذا المناخ السياسي والاقتصادي، وفي ضوء انشغال المواطن بالضغوط اليومية وتدبير لقمة العيش، يمكن تفهم محدودية دور المجتمع المدني في إطار الإصلاح الديمقراطي وهو الأمر الذي طرحته الدراسة في الفصول الأولى حين أجرت مراجعة نقدية للأدبيات العربية والأجنبية، التي بالغت كثيرا في توقعاتها.

المجتمع المدني هو أحد آليات التغيير ويرتبط نجاحه ببيئة سياسية وتشريعية وثقافية مجتمعية مهينة لهذا الدور، إن المجتمع المدني ليس هو الموقع الأهم للنشاط الديمقراطي حين يتواجد نظام سلطوي تدعمه شبكة

مصالح تربط بين السوق وأصحاب النفوذ الاقتصادي من جهة، وبين أصحاب النفوذ السياسي من جهة أخرى.

2. الفكرة الثانية التي يهمننا اختبارها، وتتعلق بالمجتمع المدني، هي أن هناك "دور حمائي" مهم من جانب الدولة ذاتها للمجتمع المدني، وهذا الدور يبرز عبر عدة آليات، وهي:

- تشريعات تعكس الثقة بين المجتمع المدني والدولة، وتحقق له استقلالية وتحرة من سطوة الأمن ومن سطوة البيروقراطية.
- أحزاب سياسية فاعلة تعكس تعددية فكرية وسياسية.
- سياسات عدالة اجتماعية، تهيئ قنوات واضحة لنشاط منظمات المجتمع المدني، وتحمي منظمات المجتمع المدني من التشكل عبر صراعات طبقية واجتماعية.
- تكامل أدوات التنشئة والدمج الاجتماعي في اتجاه تعميق قيم وثقافة الديمقراطية (الإعلام، المدارس، الجامعات، الأسرة، الأحزاب، النقابات والاتحادات...).

إن التخوفات، والتي تكشف عنها مؤشرات في الواقع العربي (خاصة في حالة مصر وتونس التي شهدت الثورات) إن الدولة السلطوية والسياسات الاجتماعية التي تتبناها، أدت جزئياً إلى توظيف تواجد نشاط المجتمع المدني لتعزيز شرعيتها، بل أنها - أي الدولة - نجحت في امتصاص جهود بعض نشطاء المجتمع للانشغال بقضايا فرعية، بل أن هناك حالات كثيرة تم فيها دمج النخب المقاومة والمعارضة للدولة، عبر المجتمع المدني.

نحن أذن في حاجة إلى تجديد رؤيتنا بخصوص المجتمع المدني، باعتباره مجال غير مستقل عن الدولة، بل والنظر إلى المجتمع المدني القوى أو الصحي، في إطار دولة قوية تحميه وتعزز شرعيته ضمن منظومة متكاملة من آليات التحول الديمقراطي.

3. إن العولمة بما تضمنته من تطور غير مسبوق في تكنولوجيا الاتصال، وكسر الحواجز التقليدية بين الجماعات وشعوب العالم، قد لعبت دورا رئيسيا في إعادة تشكيل أفكارنا وافتراضاتنا النظرية عن المجتمع المدني... لماذا؟

لقد سمح التواصل الإنساني والاجتماعي عبر الشبكة الالكترونية (خاصة face book) لتفاعل آلاف من الشباب (وكما أشرنا من قبل هم الأكثر استخداما للشبكة الالكترونية) وذلك بدون أي أفكار مسبقة، أو انتماءات دينية وسياسية وأيدلوجية، وهم الذين أشعلوا شرارة الثورة في مصر وتونس.

لقد صنع الشباب مجتمع مدني افتراضي - وموازي لما يشهده الواقع - لكنه أكثر حرية وأكثر مرونة يسمح بتواصل وتفاعل لأفكارهم ولآرائهم دون "أجندة مسبقة". إذن لقد شهد العالم أول ظاهرة اجتماعية سياسية في تاريخ الثورات، تعتمد على العالم الافتراضي لفترة زمنية ممتدة - تغيب عنهم مراقبة الأمن وتدخلاتهم - ثم تنطلق الحركة إلى أرض الواقع، وتتجح في حشد الجماهير، وكسر حاجز الخوف.

4. يلفت اهتمامنا من منظور هذه الدراسة، المعنية بالمراجعة النقدية للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، غياب القيادة الواحدة الكاريزمية، التي اعتادت عليها المجتمعات العربية ومنظمات المجتمع المدني...

لقد كنا في الحالتين - تونس ومصر - أمام ظاهرة اجتماعية سياسية بامتياز، اتسمت بما يلي:

- بروز الشباب (أقل من 35 سنة) كقوة فاعلة جديدة لم يتمكن المجتمع المدني من استقطابها.

- شبكة حقيقية من الأفراد والجماعات، الذين تواصلوا عبر الشبكة الالكترونية، وتنتم علاقاتهم وتفاعلاتهم "بالمساواة"، وغياب الأطر التنظيمية التقليدية.
- غياب "الشخصنة" التي تنتم بها الثقافة العربية، وبالتالي كانت المشاركة من الجميع، ويصعب تحديد قيادة واحدة حركت هؤلاء الشباب.
- نزول الشباب إلى الشوارع والميادين، كسر حاجز الخوف، لدى القطاعات الأخرى من الجماهير، ومن ثم كانت المشاركة واسعة من الأغنياء والفقراء، المتعلمين وغير المتعلمين، النساء والرجال والأطفال والشيوخ.
- دارت المطالبات والشعارات جميعها حول: الديمقراطية، الحرية، العدالة الاجتماعية، والأهم أن هذه المطالبات التي ارتبطت بالثورة في تونس ومصر، ثم اليمن في مرحلة تالية، لم تكن تطلب الإصلاح أو تسعى إليه، وإنما التغيير الشامل (" الشعب يريد إسقاط النظام").

الخلاصة التي نصل إليها من هذه الفكرة، إن تكنولوجيا الاتصال والتي تشكل بعد رئيسي في العولمة، كانت الأداة الرئيسية التي اعتمد عليها الشباب العرب لإشعال الثورة، ومثلوا شبكة اجتماعية افتراضية، تغيب عنها قيادة كاريزمية، وكانت الخطوة التالية النزول إلى الواقع ورفع مطالب التغيير الشامل (الثورة) وليس مطالب الإصلاح (وكانت هي الوحيدة المتاحة أمام المجتمع المدني).

5. أحد الأفكار التي يمكن طرحها في المناقشة الختامية هذه، أن الجماعة الأكاديمية المعنية بدراسة المجتمع المدني في المنطقة العربية، اتجه أغلب اهتمامها نحو أمرين أساسيين:

أولهما: العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، وعلى وجه الخصوص علاقة الشك وعدم الثقة المتبادلة بين الجانبين، والتشريعات المقيدة للمجتمع المدني، والبيئة السياسية المهيئة للمنظمات (من منظور طرح خطاب الشراكة بين الأطراف والمسئولية الاجتماعية...).

ثانيهما: تحليل الهيكل الرسمي أو البنية التنظيمية للمجتمع المدني، وقضايا الحكم الرشيد داخل المنظمات المدنية، وعلى وجه الخصوص الممارسة الديمقراطية، وثقافة الاحترام والقبول للآراء المخالفة والتسامح، ثم أخيراً وفي السنوات الأخيرة الاهتمام بالمساءلة والمحاسبة.

ولكن وفي سياق تجديد الفكر ومراجعة الأدبيات في ضوء المتغيرات الرئيسية الحالية في المنطقة العربية، تبين إخفاقنا كجماعة أكاديمية، في بحث عدة أمور برزت على الساحة العربية، وصاحبت الثورات العربية، أهمها ما يلي:

أ. التنبه للشباب، ومحدودية انخراطهم في منظمات المجتمع المدني، وميلهم إلى "وسائط وأدوات" أكثر مرونة وحرية من البنية التقليدية للمجتمع المدني، والتي تكشف الدراسات والبحوث عن أن غالبيتها يهيمن عليها جيل الكبار دون إفساح مكان لجيل الشباب.

ب. هناك إخفاق - مهم الاعتراف به - يمس دراسة العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع ككل أو المجتمعات المحلية، وتم الاقتصار على العلاقة بين "مقدمي الخدمة والمنتفعين" أي المنظمة مصدر الخدمات والفئات التي تتوجه إليها. ومن ثم لم يتم تطوير مؤشرات تختبر في الواقع، للتعرف على انعكاسات منظمات المجتمع المدني على السياق المجتمعي **Social Context**، خاصة ما يمس التأثير في الوعي والثقافة.

ج. من ناحية أخرى التزمت الدراسات المعنية بالعمل التطوعي، بأطر تنظيمية ضيقة ومحددة (وهي منظمات المجتمع المدني)، ولم تمتد في اهتمامها إلى المبادرات التطوعية المجتمعية، والتي لا ينظمها القانون، وقد يحكمها حدث محدد (انهيار منازل، مناطق فقيرة عشوائية، كوارث طبيعية أو غيرها)، أو احتياجات تمس منطقة محددة.. هذه المبادرات التطوعية التي تنظم خارج البنية الأساسية للمجتمع المدني التقليدي، كانت واضحة ومهمة للغاية في حالة مصر وتونس، حيث شهدت الساحة: لجان شعبية في الشوارع والأحياء لحماية المواطنين، ولجان أخرى

للإغاثة الطبية، ولجان للمرور، ولجان للنظافة، ولجان لحماية الآثار والمتاحف.. وهكذا، هناك إذن ضرورة للتنبه إلى إعادة النظر في المفهوم التقليدي للمجتمع المدني، وتوجيه جزء رئيسي من اهتمامنا للمبادرات التطوعية والتي قد تولد في التواصل عبر الشبكة الالكترونية، ثم تمتد للواقع.

د. لم تنجح الجماعة الأكاديمية أيضا في تصديها لدراسة العلاقة بين القطاع الربحي (السوق أو القطاع الخاص) وبين القطاع غير الربحي (المجتمع المدني والعمل التطوعي ككل).

إن القراءة النقدية الحالية لأدبيات المجتمع المدني تلفت اهتمامنا لعدة أمور، أهمها ما يلي:

- إن الخطاب الأخلاقي وحده لا يجعل الحياة أكثر ديمقراطية و أفضل من منظور العدالة الاجتماعية.. ومن ثم فإن الرهان علي دور رئيسي للمجتمع المدني لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، هو رهان خاسر في بيئة سياسية واقتصادية غير مهيئة.
- إن قوى السوق، والتي توحشت مع العولمة قادرة على اختراق منظمات المجتمع المدني ذاتها، بل إن بعض المنظمات والمؤسسات الأهلية، في حالة تونس ومصر تحديدا، كانت تعبر بقوة وفعالية عن رأسمالية "لا أخلاقية" تنتهك مبادئ العدالة الاجتماعية، وتتسم بفساد ضخم في استنزافها موارد البلاد، وفي الوقت نفسه تؤسس منظماتها المدنية استنادا إلى فكرة المسؤولية الاجتماعية social responsibility، وتقديم تبرعات وهبات خيرية للفقراء مما بدا وكأنه عملية "غسيل أموال".
- إن التزاوج بين السلطة والثروة، أو بين النفوذ السياسي والنفوذ الاقتصادي، قد انعكس هو ذاته على بيئة المجتمع المدني الذي نشط بعضها كجماعات للمصالح interest group، ونشط بعضها الآخر لحشد الدعم للحزب الوطني الحاكم والتدخل في عمليات الانتخابات لصالحه بينما نشطت منظمات "مدنية" أخرى

للتعبير عن تيارات دينية مختلفة (إسلامية وأخرى مسيحية) لاختراق مفهوم ومطالب الدولة المدنية.. وكل هذا الخلط والتشتت في الأفكار والتيارات، بدأ لنا واضحا للغاية - في الحالة المصرية ثم الحالة التونسية- بعد إسقاط النظم الحاكمة وخطوات بناء الدولة بعد الثورة.

ثالثاً: متغيرات جديدة تستدعي إعادة النظر في مفهوم المجتمع المدني ودوره:

1. إن الفكرة الرئيسية في هذا السياق، تستند إلى أن منظمات المجتمع المدني - وهي منظمات تطوعية إرادية غير ربحية تستهدف النفع العام- تتشكل وتعمل وفقاً لإطار سياسي وتشريعي واقتصادي واجتماعي وثقافي محدد، ومن ثم فإننا نعبر عن ذلك دوماً بالقول أن المجتمع المدني "ظاهرة اجتماعية وثقافية بامتياز". يقودنا ذلك إلى التأكيد على أن الرياح الثورية والإصلاحية في بعض الدول العربية، وأبرزها مصر وتونس، تعني أن السياق الذي ينشط فيه المجتمع المدني قد تغير بشكل رئيسي، وأن الدول العربية التي تشهد حركات احتجاجية، ترفع مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية، تمر هي الأخرى بتغيرات في السياق الذي تنشط فيه منظمات المجتمع المدني... مجموعة ثالثة من الدول العربية - لم تشهد الثورات ولا الحركات الاحتجاجية القوية- قد تتأثر هي الأخرى، خاصة فيما يتعلق بتفاعلات الدولة مع هذه المنظمات التطوعية.

إذن تغيرات السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، تؤدي بالضرورة إلى تغيرات في المجتمع المدني، تبدأ من مستوى إدراكه لدوره، وإعادة النظر في رؤيته ورسالته، وصولاً إلى الأدوات التي سيعتمد عليها في السياق الجديد.

2. إن المشهد العربي يعايش اقترابين لإحداث التغيير:

أولهما: اقتراب ثوري جذري يطالب بإسقاط النظم الحاكمة وينشد تحقيق الديمقراطية، وتوفير الحريات، والعدالة الاجتماعية، واجتثاث الفساد. هذا الاقتراب الثوري يتعدى تغيير نظام الحكم ويمتد إلى منظومة اجتماعية وسياسية وثقافية شاملة، تتضمن الدولة والمجتمع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيهما: اقتراب إصلاحي يعبر عن نفسه من خلال ضغوط شعبية وحركات احتجاجية ومطالب فتوية، وميل إلى مساحات أكبر من الحرية.. وهنا تتعامل الدولة بالاستجابة الجزئية لتوفير حريات التعبير، والسماح بالمظاهرات - ولو جزئياً - وبعض التغييرات في التشريعات، ودمج بعض نشاط المجتمع المدني والمعارضة في النظام وغير ذلك من أدوات، في حين تظل قبضة الأمن قوية رغم تواجد أشكال ديمقراطية (وهو ما يمكن التعبير عنه بالسلطوية الجديدة).

أهم ما نشير إليه في هذا السياق أننا في كل الحالات أمام مطالب جماهيرية، تتراوح في شدتها، وتسعى إلى التغيير في اتجاه الحريات والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ومن ثم فإنه ينبغي على المجتمع المدني، خاصة القطاع الحقوقي والتنموي منه، أن يتجاوب في فلسفته وأدواره - وبأشكال مختلفة سوف نتحدث عنها- لضغوط المطالب الجماهيرية.

3. هناك ارتباطاً وثيقاً بين البيئة السياسية والتشريعية والثقافة المجتمعية، وبين فعالية المجتمع المدني. إذن "الدولة تخلق مجتمعها المدني" والمجتمع المدني القوى يرتبط بدولة تحمي الديمقراطية ويرتبط بالثقافة السائدة والتشريعات والسياسات.. ويصبح التحدي أمام المجتمع المدني في هذه اللحظة "استثمار اللحظة" والعمل في اتجاه التأثير في الثقافة والقيم.

إذن هناك ضرورة لتوجه المجتمع المدني نحو التركيز على التأثير في الثقافة والقيم.

4. لقد كشف المشهد العربي، مع مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، عن قوى مجتمعية فاعلة وجديدة أبرزها الشباب، من شرائح اجتماعية واقتصادية مختلفة، والذين أشعلوا الثورة (في مصر 25 يناير 2011، وقبلها في تونس) ونجحوا في إسقاط النظام.

هذا المشهد الذي تصدره الشباب جديد على الساحة، حيث اعتادت "النخب التقليدية" بما فيها أغلب نشطاء المجتمع المدني، على الحديث نيابة عن الشباب. الآن، أصبحنا أمام فاعلين جدد من عناصر شابة، ليس لهم قيادة محددة، ولها ملامح "كاريزمية"، وأصبحنا أمام مجموعات وائتلافات شابة، لم نعرفهم من قبل، والأهم أنهم يعتمدون في التعبير عن أنفسهم على أدوات تكنولوجية حديثة.. لقد نجح هؤلاء الشباب في التشبيك والتواصل والتوافق عبر الشبكة الإلكترونية، التي أتاحت لهم مساحة أكبر من الحرية والتفاعل والمرونة. وفي الوقت نفسه فإن الغالبية منهم ليس لديهم انتماءات فكرية وسياسية وأيديولوجية، ودون "أجندة مسبقة".

إن أصبحنا أمام فاعل جديد نشط يرغب في المشاركة في العمل السياسي والحياة العامة، يتبنى مبادئ رئيسية تتعلق بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحريات والقضاء على الفساد.. ليس لديه قيادة محددة - بالمعنى التقليدي - ويعتمد على أدوات تكنولوجية جديدة.. مما يفرض على المجتمع المدني توسيع مشاركة الشباب وتضمينهم في الحكم **Governance** وعملية صنع البرامج والسياسات.

5. إن هناك فاعلين جدد، برزوا على ساحة العمل العام والسياسي، وأضحى لهم تواجد بعد الثورة المصرية (25 يناير 2011)، وبعد حرمانهم لسنوات طويلة من المشاركة السياسية.

هؤلاء تمثلوا في جماعات وتيارات دينية، بعضهم أسس أحزاباً سياسية (الجماعة الإسلامية وقطاعات من السلفيين)، بالإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين التي بدت قوة

سياسية فاعلة بعد أن كانت يطلق عليها الجماعة المحظورة وأسست هي الأخرى حزبها.. هذه التيارات الدينية التي أصبحت فاعلة وعلنية (وكذلك جماعة الشباب الأقباط)، من المتوقع أن يمتد نشاطها ليس فقط إلى تأسيس أحزاب سياسية، وإنما أيضا منظمات أهلية، وهو الأمر الذي يطرح أسئلة أساسية عن مفهوم المجتمع المدني والثقافة المدنية، بل وانعكاسات هذه التيارات على الدولة المدنية ونسيج المجتمع المدني، بالمعنى المتعارف عليه.

هناك إذن فاعلون جدد، ومدخلات Inputs جديدة في ساحة العمل السياسي، سوف تسهم في إعادة تشكيل خريطة المجتمع المدني.. وقد نصح أمام أشكال جديدة وتفاعلات غير مسبوقة بين الجديد والقديم، تستلزم إعادة النظر في المفاهيم وفي الواقع وأشكال التعامل مع ذلك الواقع الجديد.

6. فكرة أخرى رئيسية أو بعد مهم ارتبط بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المشهد العربي مع مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين... هذا البعد يتعلق بغياب، أو ضعف الأمن الإنساني في المجتمع المصري ومجتمعات أخرى، وقد عكسته الثورة المصرية في يناير 2011، وقبلها التونسية في ديسمبر 2010، وعكستها حركات احتجاجية متفاوتة القوة في بعض الدول العربية.

لقد كان مطلب العدالة الاجتماعية واحترام كرامة وحقوق الإنسان مطلباً أساسياً، ومن ثم كانت أهم القضايا المطروحة:

- إن الارتفاع النسبي في مؤشرات التنمية البشرية، لم يقطف ثماره القاعدة العريضة في المجتمع.
- تزايد نسبة الفقراء.
- انخفاض نوعية الخدمات الصحية والتعليمية.
- غياب تكافؤ الفرص.
- انفجار قضية بطالة الشباب من الخريجين.

- غياب نظام نزاهة متكامل، وتفتشي الفساد.
- شبه غياب لقواعد المساءلة والمحاسبة والعدالة في تطبيق القواعد القانونية.

بإيجاز شديد يمكن القول أن المشهد الثوري والإصلاحي الحالي، يطرح أمامنا متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية - تتخطى لحظة الحدث الثوري ذاته- وتشير إلى مطالب وأوضاع جديدة، لا تمس الديمقراطية والحريات فقط، وإنما تمتد إلى جميع أركان المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقيم والتفاعلات بين مختلف الفاعلين، وهو ما يدفع إلى طرح توجه استراتيجي مختلف من جانب المجتمع المدني، ليتعامل - بفعالية- مع سياق سياسي واجتماعي واقتصادي جديد..

رابعاً: ملامح التوجهات الاستراتيجية:

قبل تلخيص هذه الملامح، من المهم أن نأخذ في اعتبارنا عدة ملاحظات:

أولها: أن الثورة تمثل مرحلة انقطاع مع الماضي، وهي لحظة زمنية، نحتاج بعدها - ومع استمرارية التيار الثوري- إلى الإصلاح والتغيير، ومن ثم نحن في حاجة إلى أدوات متكاملة واستراتيجيات نستند إليها في عملية التهيئة الفكرية والثقافية للتغيير..

ويبرز المجتمع المدني كواحد من أهم الآليات.

ثانيها: نأخذ في اعتبارنا فكرة "اللحظة الثورية" حيث تشهد المجتمعات حالة من السيولة التنظيمية والاجتماعية، وحيث تكون هناك متغيرات أو مدخلات inputs جديدة، مما يجعلنا أمام حالة من عدم اليقين uncertainty.

ثالثها: ضرورة توسيع نطاق المشاركة في مناقشة خطط واستراتيجيات المجتمع المدني، وفي الإطار التنظيمي، والتشريعي، وفي التقييم، والاختيار من بين البدائل.. وهنا فإن مشاركة الشباب بعد مهم ورئيسي، وعلى وجه الخصوص حين نشهد مبادرات متعددة، وائتلافات، وجماعات جديدة، وحين يطرح مشهد الثورة والإصلاح فاعلين جددًا، وتفاعلات لم نألّفها من قبل، وانتقال من العالم الافتراضي إلى أرض الواقع.

آخذين الملاحظات الثلاثة السابقة في الاعتبار، يعني أننا نؤكد على ملامح توجهات جديدة للمجتمع المدني، لا بد أن تكون على قدر عالٍ من المرونة والتفهم، وكذلك تكون لديها قدرات استجابية عالية لطبيعة اللحظة الثورية والإصلاحية تسمح باستيعاب فاعلين جدد، وجماعات جديدة، وأدوات مختلفة.

وفيما يلي أهم المواضيع التي ينبغي استهدافها ومناقشتها لتمكين منظمات المجتمع المدني من التفاعل والاستجابة لسياق جديد ومختلف:

1. إن نقطة البداية ينبغي أن تكون من التقييم والمراجعة النقدية لإستراتيجية المنظمة، أي السياسات والأدوات والفلسفة التي استندت إليها المنظمة. إن التقييم الذاتي، هو الأداة أو المنهجية الملائمة التي تسمح لفريق العمل، في إطار من التعلم والتفاعل معاً، وفي ضوء مؤشرات محددة، بمراجعة أدائها وانعكاساتها في أرض الواقع بالمقارنة بالأهداف التي تبنتها في مشروعاتها وبرامجها، خلال فترة زمنية محددة.. هذا التقييم الذاتي التشاركي يمتد من الأهداف، إلى الأدوات، إلى الآثار أو الانعكاسات.. ويشمل القدرات البشرية والمالية والتنظيمية (على مستوى الحكم Governance) والبيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية، ثم الانعكاسات impact ومدى رضا الفئات التي تم التوجه لها أو تأثير المشروعات والبرامج على نوعية حياتهم.

إن الحوار وتوسيع مشاركة الأطراف في المناقشة النقدية، سوف يكشف وبصفة مبدئية عن نقاط الضعف والقوة.

2. طرح التوجه التنموي والتمكين كفلسفة بديلة أو مكملة للتوجه الخيري الذي يميل نحو "التسكين" ويتعامل مع الأوضاع القائمة المجتمعية باعتبارها "معطيات"... بمعنى آخر فإن التوجه الاستراتيجي التنموي، يستند إلى توفير

عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفئات المستهدفة، ومن ثم يوفر للفئات المستهدفة قدرات الاعتماد على أنفسهم وتحسين نوعية حياتهم (وليس مجرد استمرار الحياة وتوفير الاحتياجات الأساسية).

هذا التوجه يتضمن: التعليم، التدريب والتأهيل، التوعية والتنقيف، توفير فرص عمل، توسيع قاعدة المشاركة والمواطنة، تبني أدوار ثقافية تنويرية، العمل في اتجاه التأثير على صنع السياسات والتشريعات.. هذا وغيره يستند إلى مبدأ التضمنين وليس الإقصاء.

3. إعادة النظر في الرسالة التي تتبناها المنظمة، فإذا كنا نطرح معالم إستراتيجية

استرشادية للمجتمع المدني، تتعامل مع سياق اجتماعي وسياسي واقتصادي مختلف، فإن الرسالة **mission** مهم أن تتبنى المطالب الإصلاحية وتسعى للإسهام في تحقيقها، على المدى الطويل.

ومن ثم تبرز أمامنا دوائر ثلاثة أساسية، وهي الديمقراطية وتوسيع مشاركة المواطنين وقدراتهم على التأثير، ثم العدالة الاجتماعية وتحقيق الإنصاف، واحترام الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان وتحسين نوعية الحياة (الصحة، التعليم، المسكن)، والدائرة الثالثة إعلاء قيمة القانون وتطبيقه العادل على كل المواطنين وتصاحبه مكافحة الفساد، واحترام نظام متكامل - من القيم والآليات - لتطبيق النزاهة وإقرار المساءلة والمحاسبة.

إن الدوائر الكبرى السابقة تصيغ محاور ومجالات مهمة أمام منظمات المجتمع المدني لكي تتبنى رسالة أساسية تسهم في تحقيق الديمقراطية وتوسيع المشاركة، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، والتأثير في الثقافة السياسية، أو تتبنى رسائل أخرى في اتجاه العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد، أو في اتجاه التأثير على عملية بناء دولة القانون ونظام للنزاهة والمساءلة.

4. إن التوجهات الإستراتيجية الاسترشادية، والتي نطرحها في هذا العمل، وتبدأ من التقييم الذاتي الموضوعي، لتمتد إلى إستراتيجية تنموية بديلة عن "التسكين

المؤقت"، هذه التوجهات تعني في جانب منها مراجعة أولويات القضايا على جدول أعمال منظمات المجتمع المدني، وبما يتفق وقدرات هذه المنظمات، البشرية والمادية والفنية. و هذه المراجعة لإعادة النظر في أولويات القضايا، وهي بمثابة اختبار للقدرة الاستجابية للمنظمات، والمرونة التي ينبغي أن تتمتع بها، باعتبارها تستهدف النفع العام، وتطوعية، وغير ربحية.

في هذا السياق، من المهم الانتباه إلى عدة أمور:

- تبني أهداف واقعية قابلة للتقييم وبالطبع تتضمن مؤشرات لقياس تحقيقها.
- تجنب التشتت وهدر الإمكانيات والفرص في مجالات مختلفة ومتعددة، وقد تكون منهجية "التخطيط الاستراتيجي" هي الأكثر ملاءمة للمجتمع المدني.
- العمل بمهنية متميزة مرتفعة تؤثر إيجابيا على نوعية المخرجات والأداء.

إن بعض القضايا التي أفرزتها اللحظة التاريخية الثورية، والإصلاحية مهم التنبه إليها والتعامل معها، من أبرزها ما تعلق بالثقافة السياسية والقيم والأخلاقيات.. نحن نواجه تحدي تغيير ثقافة سياسية متراكمة عبر عقود، تعزف عن المشاركة، أو ترغب فيها دون وعي كافٍ بالقواعد الديمقراطية للحوار، واحترام الآراء المخالفة.. هناك أيضا احتياج لدور قوي تلعبه منظمات المجتمع المدني لتعميق ثقافة احترام القانون والتوعية بالواجبات في مقابل الحقوق، يضاف إلى ذلك تعزيز العمل الجماعي ودعم المبادرات التطوعية المجتمعية.. وكلها متطلبات لإحداث تغيير في الثقافة السياسية.

5. إن أحد ملامح التوجهات الإستراتيجية في المرحلة المقبلة، هو سعي منظمات المجتمع المدني لإحداث تغييرات ملموسة في اتجاه العلاقة مع الحكومة ومع المجتمع ككل... وتبرز في هذا السياق عدة أمور مهمة، نلخصها فيما يلي:
- بناء الثقة بين الأطراف وتجنب "التشكيك أو التخوين" في الآخرين.

- إن تحرير التشريعات الحاكمة للمجتمع المدني، لن يحقق وحده الفاعلية المرجوة من المجتمع المدني وإنما مهم جدواها ومصداقيتها أمام الرأي العام والحكومة.
- إعلاء قيمة الشفافية والمصارحة والمكاشفة سواء ما تعلق بالتمويل والإنفاق على البرامج أو تدفق المعلومات.
- اهتمام رئيسي ينبغي أن يحدد لنا الإجابة عن سؤال: من يراقب المجتمع المدني؟ وما الآليات التي تضمن النزاهة والمحاسبة داخل منظمات المجتمع المدني وأمام المجتمع؟

إن بناء شراكة فعالة بين المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص، أحد متطلباته الرئيسية توافر النزاهة والمساءلة والمحاسبة، في المجتمع المدني ذاته ليس فقط في الشركاء الآخرين، وإنما في المجتمع المدني ذاته.

6. من بين الملامح التي تكفل تعزيز تفاعل المجتمع المدني مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بناء علاقات مع المراكز والمؤسسات الأكاديمية، والتي وفرت قدراً لا بأس به من البحوث والدراسات التي تعمل في اتجاه ترشيد خطوات المجتمع المدني. إن طرح نتائج هذه الدراسات في كتيبات مبسطة، هو أمر مطلوب لتعميق الوعي بالقضايا المجتمعية، وفتح نوافذ على العالم الخارجي، والاستفادة من خبراته، وكذلك توسيع التواصل الإنساني والاجتماعي للتفاعل مع الشباب عبر الشبكة الإلكترونية.

لقد وفرت تكنولوجيا الاتصال الأداة الرئيسية التي اعتمد عليها الشباب لإشعال الثورة، التي انتقلت من العالم الافتراضي إلى الواقع.. وهذه الأداة ذاتها إذا ما أحسننا التخطيط والتفكير في توظيفها، يمكن أن توفر الثقافة والمعرفة القادرة على الإسهام في التغيير.

ملاحق الكتاب

ملحق 1الجدول المتضمنة في الكتاب

- جدول رقم (1): يوضح العمق التاريخي لتأسيس الجمعيات الأهلية في المنطقة العربية.
- جدول رقم (2): يوضح موقف التشريعات العربية الحالية للجمعيات الأهلية من الاتجاهات العالمية.
- جدول رقم (3): يوضح متطلبات الاعتراف القانوني بالجمعيات الأهلية في التشريعات.
- جدول رقم (4): يوضح عدد الجمعيات الأهلية في كل بلد عربي، ونسبتها إلى إجمالي السكان.
- جدول رقم (5): يوضح عدم التوافق بين التوزيع الجغرافي للجمعيات ومؤشرات التنمية البشرية.
- جدول رقم (6): يوضح وزن المنظمات الخيرية في الدول العربية.

ملحق 2

مؤشرات قياس فاعلية منظمات المجتمع المدني

المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية	المتغيرات المتضمنة في المؤشرات الفرعية
1. مؤشرات تتعلق بالقدرات	• القدرات البشرية.	<ul style="list-style-type: none"> • ملائمة عدد العاملين لنشاط المنظمة. • ملائمة نوعية العاملين (الخبرة، التعليم) للنشاط. • وجود مدير تنفيذي للمنظمة. • وجود متطوعين. • وجود مناخ عمل داخل المنظمة يهيئ للعمل الجماعي. • علاقة تفاعلية بين مجلس الإدارة وفريق العمل.
	• القدرات المادية.	<ul style="list-style-type: none"> • تتوافر لنا تبرعات ومنح داخلية (من المجتمع ذاته). • تتوافر لبعض المشروعات مصادر تمويل أجنبية. • أحيانا يوفر لنا القطاع الخاص دعماً فنياً ومادياً لبعض المشروعات. • دعم حكومي أو شراكات مع الحكومة. • نسبة مرتبات العاملين إلى ميزانية المنظمة من 15-20%. • ملائمة المقر وتجهيزاته لعمل المنظمة. • توجه المنظمة جهوداً مستمرة لتوفير التمويل. • ميزانية المنظمة تتجه للارتفاع في السنوات الثلاث السابقة أو شبه ثابتة.
	• القدرات التكنولوجية ومجالات توظيفها.	<ul style="list-style-type: none"> • وجود بريد إلكتروني. • وجود موقع إلكتروني. • تحديث الموقع دورياً. • أجهزة الحاسب الآلي بالمنظمة تتناسب مع عدد العاملين ولا تشكل عائقاً. • تتوافر إدارة متخصصة للاتصال وتكنولوجيا المعلومات. • توجد قواعد بيانات تدعم عمل المنظمة. • توافر قواعد بيانات عن المشروعات، والفئات المستفيدة. • توافر نظام مالي/ محاسبي متخصص.

<ul style="list-style-type: none"> • ملائمة اللائحة الداخلية/ النظام الأساسي للمنظمة. • ملائمة عدد أعضاء مجلس الإدارة/ مجلس الأمناء. • وجود النساء في المجلس. • وجود لجان نوعية لإدارة النشاط. • عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً هو شبه ثابت. • تتم الدعوة للاجتماع في حالات طارئة. • تعقد اجتماعات الجمعية العمومية سنوياً. • اكتمال النصاب القانوني للاجتماع من أول مرة. • أسلوب حل الاختلافات داخل مجلس الإدارة يتم بالتوافق والحوار، أو يتم وفقاً للقواعد القانونية. • تتحقق مشاركة الجمعية العمومية في صنع البرامج والقرارات. • هناك تداول لمواقع القيادة في مجلس الإدارة. 	<ul style="list-style-type: none"> • مؤشرات القدرة التنظيمية والحكم. 	
<ul style="list-style-type: none"> • أن قانون الجمعيات الأهلية، لا يُشكل في مجمله عائقاً رئيسياً أمام تنفيذ مشروعات المنظمة. • يوجد استقلالية ذاتية في إدارة المنظمة، واختيار المشروعات وتنفيذها. • البيئة السياسية (في مجملها) لا تضع قيوداً تعيق نشاط المنظمة. • تعامل المنظمة وتفاعلها مع الجهات الإدارية الحكومية، لا يؤثر سلباً على نشاط المنظمة. • يتأثر تنفيذ مشروعات المنظمة، بقيم وثقافة المجتمع المحلي. • تتمكن المنظمة في بعض المشروعات من اكتساب متطوعين ضمن الفئات المستفيدة من داخل المجتمع المحلي. • المنظمة لديها شراكات مع أطراف أخرى حكومية أو غير حكومية، تعتبرها مصدر قوة للمنظمة. • تخطيط برامج ومشروعات المنظمة يأخذ في اعتباره القيم والثقافة المجتمعية السائدة. • توافر عناصر شابة متطوعة، يسهم في نجاح مشروعات المنظمة. • تسعى المنظمة إلى تمكين عناصر نسائية من المشاركة. 	<ul style="list-style-type: none"> • البيئة السياسية والتشريعية. • العلاقة مع الأجهزة الإدارية. • تأثير الثقافة والقيم السائدة. • التواصل والتفاعل بين منظمات المجتمع المدني، والأطراف الأخرى في المجتمع. 	<p>2. مؤشرات البيئة الوسيطة</p>

<ul style="list-style-type: none"> • القضايا التي تنشط فيها المنظمة من ضمن أولويات المجتمع. • القضايا التي تم اختيارها ترتبط بأهداف المنظمة. • الفئات المستفيدة ذات الأولوية المستهدفة من نشاط المنظمة، هي فئات مهمشة تستوجب الاهتمام. • مجلس الإدارة ككل يقترح المشروعات. • تتم مناقشة البرامج والمشروعات مع الجمعية العمومية. • نحرص على التعرف على مدى رضا المستفيدين. • تستخدم المنظمة أدوات معينة للتعرف على رضا المستفيدين. • قدرات المنظمة تسمح أحيانا بالتجاوب مع مطالب واحتياجات جديدة للمجتمع. • يتم الإعلان بشفافية عن مشروعاتنا ومصادر تمويلها. • نشاطنا كمنظمة تطوعية غير ربحية يسهم في التنمية. • يتم بشكل دوري تقييم أنشطتنا داخل المنظمة. • التقييم يتم من الجهات الممولة. • المساءلة تتم من جانب الجهة الحكومية للمنظمة. • تتم مساءلة المنظمة (أو مجلس إدارتها) أمام الجمعية العمومية. • نهتم بحق المجتمع والفئات المستفيدة في مساءلة المنظمة. • القدرات البشرية عامل حاسم في نجاح المنظمة. • التخطيط الاستراتيجي لأنشطة المنظمة، والمراقبة يوفران عوامل داعمة للنجاح. 	<ul style="list-style-type: none"> • مدى توافق القضايا محور النشاط مع احتياجات المجتمع. • القدرات الاستجابية للمنظمة. • الانعكاسات أو المردود. • مدى حرص المنظمة على تقويم مشروعاتها وتحقيق أهدافها. 	<p>3. مؤشرات تتعلق بالمرجات</p>
--	--	---------------------------------

ملحق 3قائمة إصدارات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية

1. "مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي"، د. أماني قنديل باحث رئيسي ومحرر، القاهرة: 2010.
2. "مؤشرات قياس فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي" (الملخص التنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية)، د. أماني قنديل، 2010.
3. التقرير السنوي التاسع للشبكة العربية "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتفاعلاته مع المجتمع المدني العربي"، 2010.
4. التقرير السنوي الثامن للشبكة العربية "قضايا البيئة في منظومة المجتمع المدني العربي"، 2009.
5. سلسلة كتيبات "بناء قدرات المجتمع المدني العربي" (8 كتيبات)، د. أماني قنديل، 2009.
6. الموسوعة العربية للمجتمع المدني، د. أماني قنديل (المحرر والباحث الرئيسي)، 2008.
7. التقرير السنوي السابع للشبكة العربية "الأطفال في منظومة المجتمع المدني العربي"، د. أماني قنديل، وآخرون، 2008.
8. التقرير السنوي السادس للشبكة العربية "الشباب في منظومة المجتمع المدني"، د. أماني قنديل، وآخرون، 2007.
9. ملخص التقرير السنوي السادس للشبكة العربية "الشباب في منظومة المجتمع المدني"، 2007.
10. تفعيل دور المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب في مصر (دراسة ميدانية)، د. أماني قنديل، 2007.
11. "الإدارة الرشيدة للحكم في المجتمع المدني العربي"، د. أماني قنديل، د. على ليلة (محرران)، 2007.
12. سلسلة الإعلام والمجتمع المدني (ثلاث كتيبات)، د. أماني قنديل، 2007.

13. "تقييم منظمات المجتمع المدني العربي"، د.أماني قنديل ومجموعة من الباحثين، 2007.
14. الدليل التشريعي العربي للمنظمات الأهلية، أ. عبد الله خليل، 2007.
15. التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته علي المنظمات الأهلية"، د. أماني قنديل ومجموعة من الباحثين، 2006.
16. " دور المنظمات الأهلية العربية في التعليم غير النظامي"، مجموعة من الباحثين، 2005.
17. التقرير السنوي الخامس "بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية"، مجموعة من الباحثين، 2005.
18. التقرير السنوي الرابع "تمكين المرأة"، مجموعة من الباحثين، 2004.
19. تطوير مؤسسات المجتمع المدني، د.أماني قنديل، 2004.
20. التقرير السنوي الثالث "مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية"، مجموعة من الباحثين، 2003.
21. "الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية"، د. أماني قنديل ومجموعة من الباحثين، 2003.
22. التقرير السنوي الثاني للشبكة العربية، مجموعة من الباحثين، 2002 .
23. "دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر"، د.علي ليلة، 2002.
24. التقرير السنوي الأول للشبكة العربية، مجموعة من الباحثين، 2001.
25. "تدريب المنظمات الأهلية العربية في مطلع ألفية جديدة"، د. سلوى حسني العامري، 2001.
26. "دليل عمل لقياس التطوع"- مترجم، 2001.
27. "واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية"، د. محمود عودة ومجموعة من الباحثين، 2000.

28. "التطوع والمتطوعون في العالم العربي" باللغتين العربية والانجليزية، مجموعة من الباحثين، 2000.
29. " المرأة في المنظمات الأهلية العربية"، مجموعة من الباحثين، 1999.
30. "الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية"، د.أماني قنديل ومجموعة من الباحثين، 1999.
31. "تتمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية"، د.أماني قنديل، 1997.
32. "المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين"، شهيدة الباز، 1997.
33. "مواطنون"، د.أماني قنديل ومجموعة من الباحثين، 1995.
34. "المجتمع المدني في العالم العربي"، (عربي، إنجليزي)، د.أماني قنديل، 1995.